المراقب الاقتصادي والاجتماعي

العدد السنوي 2011

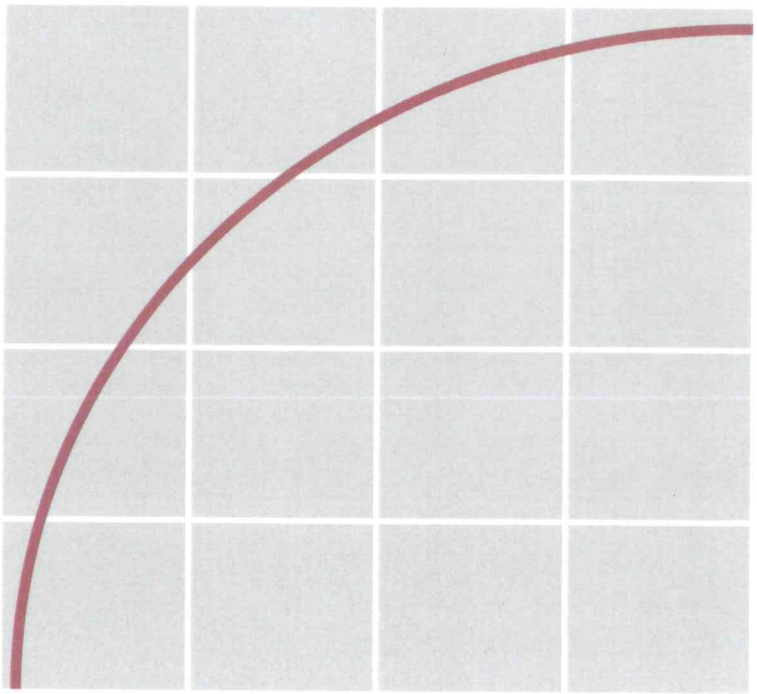

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

28

2012

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: حنين غزاونة)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: القسم I: د. سمير عبدالله
القسم II: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

حقوق الطبع
© 2012 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

© 2012 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2012 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم توفير تمويل لهذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني

صندوق الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT FUND

حزيران، 2012

تقديـــــــم

هذا عدد خاص من المراقب الاقتصادي والاجتماعي الذي يصدر بالتعاون بين مؤسساتنا الثلاث، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). العدد الحالي هو العدد السنوي، أي العدد الذي يغطي احصاءات الربع الرابع 2011 بالإضافة إلى تغطية أرقام كامل العام 2011. اصدار هذا العدد بهذه الحلّة هو تقليد جديد لتلبية رغبات القراء الذين طلبوا تضمين تقرير الربع الاخير من العام مراجعة لأداء الاقتصاد خلال العام بالمقارنة مع العام السابق.

يحتوي ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** الحالي على قسم خاص يعالج مجمل التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم خلال العام 2011. وقد تم تقسيم التحليل إلى أربعة أجزاء رئيسية هي أولاً: التطورات على الساحة الدولية، ثانياً: الساحة الاقليمية، ثالثاً: الاقتصاد الاسرائيلي، وأخيراً: المناخ السياسي في الأراضي الفلسطينية.

ويجمل هذا العدد من ***المراقب*** أيضاً أبرز المتغيرات الاقتصادية التي طرأت على اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2011 كاملاً. ويتناول تطور الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة (المالية العامة) وسوق العمل ومؤشرات النشاط الاقتصادي والأسعار والقوة الشرائية خلال الربع الثالث من العام. كذلك هناك تحليل لأرقام التجارة الخارجية (الميزان التجاري وميزان المدفوعات). هذا إلى جانب الأقسام التقليدية في ***المراقب***، مثل بيانات القطاع المصرفي، وبورصة فلسطين.

ومن أجل الاستمرار في توفير سلاسل زمنية للأرقام الربعية، فقد تم تسليط الضوء أيضاً على تطور المتغيرات الاقتصادية المذكورة سابقاً خلال الربع الأخير من العام الماضي. ونظراً لأن النشاط الاقتصادي له طبيعة موسمية، يركّز ***المراقب*** على المقارنة بين الأرباع المتناظرة أكثر من المقارنة بين الأرباع المتلاحقة.

يحتوي هذا العدد من ***المراقب*** على ثمانية صناديق تحليلية تعالج عدداً من القضايا الاقتصادية التي كانت موضع اهتمام خلال الربع الفائت، والتي أثّرت بشكل مباشر أو غير مباشر على المناخ والسياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. يناقش أحد هذه الصناديق التوجهات المستجدة لصندوق النقد الدولي التي ترمي للتركيز على عدم المساواة وعلى خلق الوظائف. صندوق آخر يتناول اشكاليات تحويلات المقاصة في الموازنة الفلسطينية. صندوق آخر يحلل الموازنات الحكومية التي تم اعتمادها رسمياً لكل من حكومة السلطة الوطنية في رام الله وحكومة غزة ويقارن بينهما. صندوق آخر يقدم مجموعة الأسباب التي تدفع الشركات إلى اصدار السندات عوضاً عن الاقتراض المباشر. أيضاً هناك صندوق يراجع مجموعة من التقارير التي تؤكد زيادة عدم عدالة توزيع الدخل في اسرائيل. كذلك هناك صندوق يلقي الضوء على أسعار البنزين في الأراضي الفلسطينية.

نأمل أن يعزز هذا العدد مكانة ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** كمرجع موثوق ورزين لتغطية التحولات التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني، ولتوسيع قاعدة المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المستنير والموثّق حول قيود وفرص النمو في الأراضي الفلسطينية.

سمير عبد الله	**علا عوض**	**جهاد الوزير**
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــــات

I- ابرز المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية والاقليمية والمحلية **1**

1- الساحة الدولية **3**

1-1 أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو 3

1-2 تعافي إقتصاد الولايات المتحدة 4

1-3 تباطؤ النمو في الصين 4

1-4 اليابان ما بعد الزلزال 4

1-5 انتخابات روسيا 5

1-6 التحول في العلاقات الاقتصادية العالمية 5

2- الأحداث الإقليمية على الصعيدين السياسي والاقتصادي 2011 **6**

2-1 التوقعات الاقتصادية 8

2-2 الآثار المترتبة على الاقتصاد الفلسطيني 9

3- الاقتصاد الإسرائيلي في عام 2011 **10**

3-1 الاحتجاجات الاجتماعية 10

3-2 المؤشرات الاقتصادية 10

3-3 التأثير على الأراضي الفلسطينية 10

4- السياق السياسي في عام 2011 **10**

4-1 استمرار حالة الغموض السياسي 11

4-2 الممارسات الإسرائيلية التعسفية 11

4-3 تراجع المعونات المقدمة من المانحين 12

4-4 تعثر تنفيذ المصالحة الفلسطينية الداخلية 12

II- المراقب الاقتصادي والاجتماعي التحليل الربعي والسنوي 2011 **13**

1- الناتج المحلي الإجمالي **15**

صندوق 1: التوجهات المستجدة لصندوق النقد الدولي: المنطقة العربية بحاجة إلى "ربيع اقتصادي" **18**

2- سوق العمل **19**

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 19

2-2 البطالة 23

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد 25

2-4 الأجر وساعات العمل 26

2-5 إنتاجية العامل 27

2-6 إعلانات الوظائف الشاغرة 28

صندوق 2: تحويلات المقاصة: اشكاليات مزمنة **30**

3- المالية العامة **31**
3-1 تحليل بنود الإيرادات والمنح 32
3-2 تحليل بنود النفقات العامة 33
3-3 الفائض/العجز المالي 34
3-4 صافي تراكم المتأخرات: العجز المالي بين الأساس النقدي وأساس الالتزام 35
3-5 ايرادات المقاصة 36
3-6 الدين العام 37
صندوق 3: موازنتان حكوميتان لشعب واحد **38**

4- القطاع المصرفي **40**
4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف 41
4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي 46
4-3 نشاط غرف المقاصة 46
4-4 بورصة فلسطين 47
صندوق 4: "ايبك" تصدر سندات دين على خطى "باديكو": لماذا اصدار السندات عوضاً عن الاقتراض المباشر؟ **50**

5- مؤشرات النشاط الاقتصادي **51**
5-1 تسجيل الشركات 51
5-2 رخص الأبنية في الضفة الغربية 54
5-3 استيراد الإسمنت 54
5-4 تسجيل السيارات 55
5-5 النشاط الفندقي 56
صندوق 5: اسرائيل الطبقة الوسطى تتقلص ودخلها الحقيقي ينحدر **56**

6- الأسعار والقوة الشرائية **58**
6-1 أسعار المستهلك 58
6-2 أسعار المنتج والجملة 59
6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق 60
6-4 الأسعار والقوة الشرائية 61
صندوق 6: أسعار البنزين في الأراضي الفلسطينية وبروتوكول باريس **62**

7. التجارة الخارجية **62**
7-1 الميزان التجاري 62
7-2 ميزان المدفوعات 63
صندوق 7 :التوزيع القطاعي والجغرافي لصادرات الضفة الغربية التي حصلت على شهادة منشأ **65**

8- البيئة التشريعية والقانونية **66**
صندوق 8: تبرعات يهود أمريكا لاسرائيل: تضاعفت خلال 12 سنة **67**

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 2000- 2011 **69**

الملخص التنفيذي

يتكون هذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قسمين رئيسيين. يتناول القسم الأول التطورات الاقتصادية والسياسية الدولية والاقليمية والمحلية خلال العام 2011. ويقدم القسم الثاني المراجعة التقليدية للمراقب خلال الربع الرابع 2011 الى جانب عرض ومراجعة للمتغيرات الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية خلال كامل العام 2011.

القسم الأول:

الأحداث السياسية والاقتصادية الدولية 2011: يراجع هذا القسم ويحلل مجمل التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم خلال العام 2011. وقد تم تقسيم التحليل إلى أربعة أجزاء رئيسية هي؛ أولاً: الساحة الدولية، ثانياً: الساحة الاقليمية، ثالثاً: الاقتصاد الاسرائيلي، وأخيراً: المناخ السياسي في الأراضي الفلسطينية.

الساحة الدولية: تم استعراض التطورات التي شهدتها منطقة اليورو خلال العام 2011 وتحديداً الأزمة المالية التي لا تزال يعاني منها اقتصاد اليونان. كما تم التطرق إلى التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها كل من الولايات المتحدة الامريكية، والصين، واليابان، روسيا خلال العام 2011، وتداعيات هذه التطورات على الاقتصاد الفلسطيني.

الساحة الاقليمية: كان عام 2011 عام الثورات والاحتجاجات الشعبية على صعيد المنطقة الاقليمية. يحلل هذا القسم أثر الانتفاضات الشعبية على الاقتصاد الاقليمي والتي يمكن تلخيصها بما يلي: انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في الدول التي شهدت احتجاجات. كما أدت الثورات إلى ازدياد الالتزامات الحكومية المالية بشكل كبير، خصوصاً في منطقة الخليج، وذلك في محاولة لاسترضاء الجمهور واحتواء أي استياء محتمل. وأخيراً، قوّضت الانتفاضات الشعبية بشكل كبير ثقة المستثمرين في المنطقة والتي تقدر بانخفاض بنحو 40%. أما أثر هذه الثورات على الاقتصاد الفلسطيني فيعد هامشياً. ويرجح هذا القسم أسباب تباطؤ النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية في النصف الثاني من العام 2011 إلى عوامل أخرى غير الثورات الاقليمية.

الاقتصاد الاسرائيلي: شهدت الساحة الاسرائيلية مجموعة من الاحتجاجات الاجتماعية والاضطرابات خلال العام 2011. يبين هذا القسم موقف الحكومة الاسرائيلية من هذه الاحتجاجات والتي تمثلت في خفض أسعار خدمات وسائل النقل العام، وخفض أسعار المياه وزيادة الحد الادنى للأجور، وخفض الضرائب المفروضة مؤخراً على البنزين. كما يستعرض هذا القسم أبرز مؤشرات الاقتصاد الاسرائيلي خلال العام الماضي وأثر ذلك على الاقتصاد الفلسطيني نتيجة ترابط الاقتصادين تجارياً ونقدياً.

المناخ السياسي في الأراضي الفلسطينية: يستعرض هذا القسم حالة الغموض السياسي الذي شهدته ولا تزال تشهده الأراضي الفلسطينية على صعيد انهاء الاحتلال الاسرائيلي، بالإضافة إلى تباطؤ تحقيق المصالحة وتوحيد شطري الوطن. من جهة أخرى، إن استمرار الانخفاض في المعونات المقدمة من المانحين من شأنه زيادة تراكم العجز في موازنة الحكومة الفلسطينية وسيجبر الحكومة على اتخاذ تدابير تقشفية كبيرة، والتي يرجّح أن تؤدي إلى تفاقم التباطؤ الاقتصادي، وتفاقم حالة الاحباط بين المواطنين والقطاع الخاص.

القسم الثاني: يراجع هذا القسم التطورات الربعية والسنوية ويتطرق إلى:

الناتج المحلي الإجمالي: بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 6,323 مليون دولار خلال العام 2011، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 10% مقارنة مع العام 2010. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بمقدار 6.6% خلال العام الماضي مقارنة مع العام 2010. أما من ناحية الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فبلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال العام 2011 نحو 7,624.4 مليون دولار. هذا يعني أن الإنفاق

الاستهلاكي النهائي في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2011 يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 21%.

سوق العمل: إرتفع عدد العاملين في الضفة والقطاع من 744 ألف في عام 2010 إلى 838 ألف عام 2011. توزع العاملون حسب مكان العمل في عام 2011 على 61.4% في الضفة الغربية و28.8% في قطاع غزة، و9.8% في إسرائيل والمستوطنات. وانخفض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 20.9% خلال عام 2011 مقارنة مع 23.7% في عام 2010. من جهة أخرى، ارتفع متوسط أجور العاملين في قطاع غزة بحوالي 6% ليصل معدل الأجر اليومي في القطاع إلى 61.5 شيكل في عام 2011 مقارنة مع معدل أجر قدره 58.1 شيكل خلال عام 2010.

المالية العامة: شهدت إجمالي الإيرادات المحلية الصافية ارتفاعاً بمقدار 14.5% خلال العام 2011 مقارنةً بالعام 2010. كما شهدت النفقات العامة ارتفاعاً بنحو 4.3% (إلى 3.3 مليار دولار) خلال نفس الفترة. وقد انخفض العجز في الموازنة الجارية قبل المساعدات بمقدار 28% (إلى 776 مليون دولار) في العام 2011. ولكن نظراً للانخفاض الكبير في المساعدات الدولية فإن العجز الكلي (الجاري والتطويري) بعد المساعدات الأجنبية ارتفع إلى 95 مليون دولار في العام 2011 مقابل عجز بمقدار 81 مليون في العام 2010.

القطاع المصرفي: بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة قي نهاية الربع الأخير من العام الماضي نحو 3.5 مليار دولار. شكّلت تسهيلات القروض 72% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة. كما استمر هيمنة قطاع التجارة العامة بشقيها الداخلية والخارجية على الحصة الأكبر من رصيد تسهيلات القطاع الخاص خلال الربع الأخير من العام 2011، وبنسبة 20%. وطرأ نمواً بنسبة 4.5% على عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الأخير من العام 2011 مقارنة بالربع السابق. في حين تراجعت قيمتها بحوالي 6% خلال نفس الفترة.

بورصة فلسطين: بلغت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين نحو 184.54 مليون سهم، مسجلة انخفاضاً بنسبة 20% مقارنة مع العام 2010. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة في العام الماضي نحو 366 مليون دولار، بانخفاض مقداره 19% عن العام 2010. وأغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الرابع من العام الماضي عند 476.93 نقطة متراجعاً بـــ 12.67 نقطة (2.6%) عن إغلاق الربع الرابع من العام 2010.

تسجيل الشركات: بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العام الماضي نحو 1,386 شركة، مسجلةً ارتفاعاً بمقدار 170 شركة مقارنة مع العام 2010. وبلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في العام 2011 حوالي 220 مليون دينار أردني، لتسجل انخفاضاً بنسبة 41.5% مقارنة مع العام 2010.

رخص الابنية واستيراد الاسمنت: ارتفاع عدد رخص البناء في الاراضي الفلسطينية بمقدار 23% خلال عام 2011 مقارنة بالعام 2010. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) بشكل كبير خلال العام 2011 ليصل إلى 14,183 وحدة سكنية مقارنة مع 9,475 وحدة سكنية في عام 2010. من جهة أخرى، شهدت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية خلال العام 2011 انخفاضاً بنسبة 4% مقارنة بالعام 2010، هذا على الرغم من زيادة الكمية المستوردة إلى قطاع غزة من 4 إلى 44 ألف طن. ويعود السبب طبعاً إلى انخفاض استيراد الضفة الغربية بمقدار يقرب من 5%.

تسجيل السيارات: بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية خلال العام 2011 نحو 21 ألف سيارة. توزعت بين 63% سيارات مستعملة مستوردة من الخارج، و11% سيارات مستعملة مستوردة من اسرائيل، و25% سيارات جديدة مستوردة من الخارج. وبالمقارنة مع العام 2010، يلاحظ انخفاض عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية بمقدار 4%. جاء معظم هذا الانخفاض نتيجة انخفاض عدد السيارات المستوردة من السوق الاسرائيلي بمقدار 28% خلال نفس الفترة.

النشاط الفندقي: بلغ عدد الفنادق العاملة في الاراضي الفلسطينة 103 فندق في العام 2011 مقارنة مع 95 فندق في العام 2010. كما ارتفع عدد العاملين في الفنادق بمقدار

25% خلال نفس الفترة. من جهة أخرى، انخفض عدد النزلاء بمقدار 11% بين العامين. في حين، ارتفع متوسط مدة الإقامة في فنادق الأراضي الفلسطينية إلى 2.5 ليلة كل نزيل مقارنة مع 2.2 ليلة لكل نزيل في العام 2010.

الأسعار والقوة الشرائية: سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفاعاً بنسبة 2.88% خلال العام 2011 مقارنة بالعام السابق. بالمقابل، كان هناك تحسن طفيف في سعر صرف الدولار يبلغ 1% فقط بالمتوسط. هذا يعني أن القوة الشرائية في الأراضي الفلسطينية مقاسة بالدولار (والدينار الأردني أيضاً) انخفضت خلال العام بمقدار 2% تقريباً.

التجارة الخارجية: بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية *المرصودة* خلال العام 2011 حوالي 4.5 مليار دولار، بارتفاع مقداره نحو 14% عن العام 2010. أما الصادرات السلعية *المرصودة* خلال العام 2011 فقد بلغت نحو 759 مليون دولار مقارنة مع 575 مليون دولار خلال العام 2010. وعلى ذلك، وصل عجز الميزان التجاري السلعي إلى 3.7 مليار دولار خلال العام 2011 وهذا يزيد بنسبة 8% مقارنة مع عجز العام 2010 (3.4 مليار دولار).

ميزان المدفوعات: بلغ عجز الحساب الجاري نحو 1.9 مليار دولار خلال العام 2011. ويمثل هذا زيادة كبيرة جداً (174%) بالمقارنة مع العام 2010. جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفّر مبلغ 1.5 مليار دولار (زيادة بمقدار 97% مقارنة مع العام 2010). ويمثل الفرق بين عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي (0.3 مليار دولار) ما يسمى "حساب السهو والخطأ" والذي ازداد بمقدار 188% بين العامين.

البيئة التشريعية والقانونية: وصل عدد القوانين الصادرة بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام الماضي 15 قراراً لها قوة القانون. وقد قمنا في الأعداد السابقة من المراقب بمراجعة مجموعة من هذه القوانين ذات العلاقة بالاقتصاد. من جهة أخرى، هناك ثلاثة قرارات صدرت في الرابع من شهر آب 2011 تخص الغرف التجارية والصناعية. كما صدر في أواخر العام الماضي قرار بقانون رقم (15) لسنة 2011م بشأن الشراء العام.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب 8 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

التوجهات المستجدة لصندوق النقد الدولي – المنطقة العربية بحاجة إلى "ربيع اقتصادي": يراجع هذا الصندوق مقابلة أُجريت مع السيدة نعمت شفيق نائبة المديرة العامة لصندوق النقد الدولي. ويبين الصندوق السياسات والتوجهات الجديدة لصندوق النقد الدولي. إذ تقدّم السيدة شفيق مراجعة ذاتية بطريقة براغماتية لسياسات الصندوق القديمة القائمة على الخصخصة، وتوجهاته الجديدة الرامية إلى القضاء على عدم المساواة وخلق الوظائف.

تحويلات المقاصة – اشكاليات مزمنة: بلغت قيمة تحويلات المقاصة في الموازنة الفلسطينية للعام 2011 نحو 5 مليار شيكل أي ما نسبته 70% من الايرادات المحلية للموازنة. وهذا يجعل الموازنة حسّاسة تجاه السياسات الإسرائيلية التي قامت أكثر من مرة بتجميد التحويلات إلى السلطة الوطنية. كما تعاني تحويلات المقاصة من تسرب مالي يقدّر بنحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي. يراجع هذا الصندوق تقرير صندوق النقد الدولي حول الاقتصاد الفلسطيني المقدم إلى لجنة المانحين في آذار من هذا العام والذي يقدّر أن زيادة مبالغ المقاصة بمقدار 5% سوف يؤدي الى سد 75 مليون دولار من العجز في الموازنة الفلسطينية في العام 2012.

موازنتان حكوميتان لشعب واحد: يذكر هذا الصندوق إلى أن أرقام الموازنة العامة في قطاع غزة التي ذكرت في العدد الماضي (27) من المراقب لم تكن دقيقة. إذ صدر في نهاية شهر أذار الماضي قانون الموازنة العامة لعام 2012 الذي أقره المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة. يبين الصندوق أن اجمالي النفقات في قطاع غزة تبلغ 869 مليون دولار، أي بزيادة مقدارها 38% عن موازنة عام 2011. وهي موزعة بين 653 مليون للإنفاق الجاري و216 مليون للإنفاق التطويري. وتعاني موازنة القطاع من عجز يبلغ 695 مليون دولار. ويقارن الصندوق بين موازنة قطاع غزة وموازنة السلطة الوطنية.

"ايبك" تصدر سندات دين على خطى "باديكو" – لماذا اصدار السندات عوضاً عن الاقتراض المباشر؟: يناقش هذا الصندوق لماذا تقوم الشركات، مثل "ايبك" و"باديكو"، باصدار سندات عوضاً عن الإقتراض المباشر؟ يقدم الصندوق مجموعة من الأسباب التي دفعت الشركتان إلى اصدار السندات، كما يستعرض القوانين الناظمة لاصدار السندات الائتمانية في فلسطين.

اسرائيل – الطبقة الوسطى تتقلص ودخلها الحقيقي ينحدر: يراجع هذا الصندوق مجموعة من التقارير التي تؤكد زيادة عدم عدالة توزيع الدخل في اسرائيل. إذ أصدر بنك إسرائيل دراسة توصلت الى أن الطبقة الوسطى في إسرائيل تتقلص عدداً, وأن نسبة عائلات تلك الطبقة قد انحدرت بمقدار 14% بين 1997 و2011. في حين ارتفعت نسبة عائلات الطبقة الدنيا من إجمالي العائلات بمقدار 19% خلال نفس الفترة. كما يؤكد تقرير صندوق النقد الدولي الصادر مؤخراً عن الاقتصاد الاسرائيلي (2 نيسان 2012) على أن توزيع الدخل في اسرائيل هو من بين الأكثر اجحافاً في دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي.

أسعار البنزين في الأراضي الفلسطينية وبروتوكول باريس: تستورد الأراضي الفلسطينية كامل حاجاتها من المشتقات النفطية من اسرائيل، وينص بروتوكول باريس على أن أسعار البنزين في الأراضي الفلسطينية يجب أن لا تقل عن الأسعار في اسرائيل بأكثر من 15%. يراجع الصندوق قرار الحكومة الاسرائيلية في أول نيسان 2012 رفع سعر البنزين على ضوء ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية وتبعات ذلك على أسعار البنزين في السوق الفلسطينية. كما يتطرق إلى آثار تحولات أسعار البنزين على دخل السلطة الوطنية من تحويلات المقاصة.

التوزيع القطاعي والجغرافي لصادرات الضفة الغربية التي حصلت على شهادة منشأ: بلغت قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية التي حصلت على شهادة منشأ من الغرف الصناعية والزراعية حوالي 75 مليون دولار في عام 2011 مقابل 60 مليون دولار في العام 2010. وتمثل هذه الصادرات نسبة 10% فقط من إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية عبر جسر الكرامة وعبر الموانئ الاسرائيلية في العام 2011. وقد حازت المنتجات الزراعية ومنتجات الحجر والرخام على نصف إجمالي قيمة الصادرات التي حصلت على شهادة منشأ خلال العام 2011 (25% تقريباً لكل منهما)، ومثلت المنتجات المعدنية نسبة 19%، والكيماويات ومواد التجميل 11%.

تبرعات يهود أمريكا لاسرائيل – تضاعفت خلال 12 سنة: يراجع هذا الصندوق بنية وقيمة تبرعات يهود أمريكا إلى الجمعيات في اسرائيل. إذ بلغت قيمة تبرعات يهود أمريكا إلى الجمعيات الاسرائيلية 2,100 مليون دولار في العام 2007 مقارنة مع 1,050 مليون دولار في العام 1995. ولقد ذهبت حصة الأسد إلى المنظمات الصهيونية وإلى التعليم ونشاطات الرعاية الاجتماعية. ويعود هذا أساساً إلى ارتفاع عدد الجمعيات المناصرة لاسرائيل في الولايات المتحدة.

I- أبرز المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية والاقليمية والمحلية

مقدمة

ليس من قبيل المبالغة القول بأن عام 2011 كان عام الكوارث الطبيعية وأزمات الديون والاحتجاجات الشعبية في مختلف أنحاء العالم. ولقد نبّهنا عام 2011 أن الظواهر الطبيعة يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد، كما أنه سلّط الضوء على الفجوة الكبيرة القائمة بين النخب السياسية وغالبية الشعوب في العالم. خرج الناس في جميع أنحاء المعمورة الى الشوارع رافضين سياسات النخب التكنوقراطية غير الواضحة والتي لم تخضع للمساءلة. وتمثلت مطالب الشعوب في تحقيق قدر أكبر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة السياسية. ولا شك ان التحولات السياسية والاقتصادية المفاجئة التي وقعت خلال عام 2011 سيكون لها تأثيرات طويلة الأمد على الساحات المحلية والإقليمية والعالمية.

1- الساحة الدولية

1-1 أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو

تفاقمت الأزمة في منطقة اليورو لتصبح أهم حدث سياسي واقتصادي ومالي لعام 2011، حيث لم ينجح الزعماء الاوروبيين بالوصول الى توافق في الآراء بشأن حل مشكلة الركود وأزمة الديون السيادية. وقد تسببت الأزمة المالية العالمية بعواقب سبق وان حذر منها العديد من الاقتصاديين وذلك في منطقة موحدة العملة تتكون من اقتصادات متقدمة غير متماثلة. وعلى وجه التحديد، اجتمع عنصران هامان في اليونان الاول وهو ضعف الاقتصاد اليوناني بالمقارنة مع اقتصادات بقية دول منطقة اليورو. وتمثل الثاني في تعاظم الدين الحكومي وتسببا في وضع جميع دول منطقة اليورو في وضع حرج للغاية. وقد أدى فشل جهود الترويكا (صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية) الرامية الى تخفيف عبء الديون في اليونان إلى امتداد الأزمة الى الاقتصادات القوية في منطقة اليورو، مما وضع مستقبل الوحدة النقدية المشتركة على المحك.

وعلى الرغم من أن اليونان كانت تعاني من عجز كبير في الموازنة خلال سنوات ما قبل الأزمة، فقد أدت الاختلالات التجارية الكبيرة بين اقتصاد اليونان والاقتصادات الأوروبية الاقوى (بالاضافة الى غياب الرقابة النقدية المحلية) إلى استحالة خروج اليونان بنفسها من أزمة الديون. وقد دفع غياب القدرة على المنافسة الاقتصادية (والذي يعود السبب فيه جزئيا الى قوة اليورو) وانخفاض الطلب العالمي باليونان الى حافة الافلاس. وبدلاً من التوسع بالإنفاق الممول بالعجز للحد من حجم الركود، قبل القادة اليونانيون نصيحة الترويكا وقاموا باتخاذ العديد من التدابير التقشفية التي لم تحظ بقبول شعبي، وذلك مقابل الحصول على حزم الإنقاذ المؤقتة[1] التي كان من المفترض أن تحد من أزمة الديون.

إلا أن حزم الإنقاذ هذه لم تستطع وضع حد للانكماش الحاصل في اقتصاد اليونان. وفي خضم الركود العالمي، فاقمت التدابير التقشفية من الركود الاقتصادي ومشاكل الديون في اليونان. وفي ظل غياب النمو الذي يقوده القطاع الخاص، أدت تدابير التقشف الى ضعف الانتاج والطلب، مما تسبب في هبوط الإيرادات الحكومية ورفع نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي. وبدلا من أن يتعافى، غرق الاقتصاد اليوناني في مزيد من الركود. وفي وقت كتابة هذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي، لا تزال التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي تشير الى صعوبة تعافي اقتصاد اليونان خلال السنوات الخمس المقبلة على الأقل، وذلك بالنظر الى وتيرة أدائه الحالي[2].

وهكذا إذا لم تغيرالترويكا سياستها وتدعم اليونان لخفض عبء الفائدة، فان اليونان قد تواجه احتمالين لا ثالث لهما: إما العجز عن سداد الديون (وربما الانفصال عن الاتحاد) أو تحمل سنوات من الكساد الاقتصادي.

هذا وقد انتقلت عدوى العجز الناجم عن الأزمة المالية الدولية والتهرب من دفع الضرائب الى اسبانيا والبرتغال، وفيما بعد الى ايطاليا (في عام 2011). وفي حين أن بلدان منطقة اليورو تحتاج إلى خفض مستويات الدين العام، إلا

[1] صندوق النقد الدولي. *اليونان وصندوق النقد الدولي*
http://www.imf.org/external/country/grc/index.htm

[2] صندوق النقد الدولي. قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo

أن اتخاذ تدابير تقشف إضافية تهدد بتعميق أزمة الركود الاقتصادي. وفي حال اقدام اليونان على الانفصال عن منطقة اليورو، فإن ذلك سيكون له عواقب وخيمة على الاقتصادات الأوروبية الأخرى، كما أنه قد يعني أيضاً تغييراً كبيراً في المسار السياسي والإيديولوجي للاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من أن اليورو ظل مستقراً نسبياً خلال عام 2011، إلا أن أزمة منطقة اليورو أظهرت أن أعضاء الاتحاد الأوروبي لم يصلوا بعد إلى مستوى التقارب الاقتصادي اللازم للوصول إلى سياسات نقدية ومالية مشتركة. وحتى يومنا هذا، لا زالت المفوضية الأوروبية غير قادرة على تبني مجموعة شاملة من الأدوات والتدابير لمكافحة الأزمة وذلك بسبب المصالح المتضاربة للأعضاء المسيطرين، بالإضافة إلى الأولويات المختلفة لاقتصادات منطقة اليورو.

وبرغم المشاكل التي واجهتها منطقة اليورو عام 2011، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نما بنسبة 1.44٪ وترافق ذلك مع نمو نسبته 1.53٪ في الاتحاد الأوروبي بأكمله. أما نسبة البطالة فقد وصلت في منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي إلى 10.1٪ و9.6٪ على التوالي، أي بضع نقاط مئوية أعلى من المتوسط[3].

1-2 تعافي اقتصاد الولايات المتحدة

في حين يرجح أن تعاني أوروبا من حالة من الركود لفترة طويلة إذا استمر صانعو السياسة في سياساتهم الحالية، يبدو أن اقتصاد الولايات المتحدة في طريقه الى التعافي. ففي عام 2011 نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأمريكي بنسبة 1.74٪ فقط، أي بمعدل 1.2٪ أقل من نمو في عام 2010. وعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة من 9.6٪ في عام 2010 إلى 9٪ في عام 2011 (أي لا يزال أعلى بكثير من المتوسط)، إلا أن سبب هذا التحسن يرجع في معظمه إلى خروج العمال من القوى العاملة (تنامي عدد العمال المحبطين) وليس تنامياً قوياً في فرص العمل[4].

1-3 تباطؤ النمو في الصين

على الرغم من ظهور بعض مؤشرات التباطؤ في الاقتصاد الصيني في عام 2011، إلا أن معدل نموه ظل متقدماً على غيره من الاقتصادات الكبرى في العالم. وفي الوقت الذي يعطي فيه صندوق النقد الدولي تقديرات بنمو الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 9.2٪ لعام 2011، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يعاني الاقتصاد الصيني من تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه سيظل أعلى من 8٪ للسنوات الخمس القادمة – وربما كان هذا التباطؤ ناجماً عن تأثير الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا[5].

واصل الاقتصاد الصيني الاحتفاظ بفائض تجاري هائل، مما أثار التوتر مع الولايات المتحدة، حيث ألقت واشنطن باللوم على الصادرات الصينية الرخيصة كمسبب للبطالة بين الأميركيين. وحقيقة الأمر أن هذا التوتر ما هو إلا لعبة سياسية من الولايات المتحدة، فقوة الدولار الأمريكي خلال السنوات الـــ 30 الماضية، جنباً إلى جنب مع نقل المصانع الامريكية إلى خارج الولايات المتحدة، كان السبب الحقيقي وراء هذا الاختلال[6]. وعلى الرغم من أن البنك المركزي الصيني، (وكذلك البنوك المركزية الأوروبية)، واصل شراء الدولار للحفاظ على قيمتة من الانخفاض وبالتالي الحفاظ على مستوى الصادرات الصينية وفائض الميزان التجاري الكبير مع الولايات المتحدة، إلا أن السبب في مأزق المفاوضات يكمن في أن حكومة الولايات المتحدة لم تقدم أي شيء في مقابل طلبها لرفع قيمة اليوان.

1-4 اليابان ما بعد الزلزال

كان الزلزال الهائل وما تلاه من موجات المد التي ضربت اليابان في 11 آذار أكبر كارثة طبيعية مدمرة في عام 2011، حيث يقدر البنك الدولي خسائر اليابان بسبب الزلزال بنحو 100 الى 235 مليار دولار أمريكي[7]. وقع الزلزال في الوقت الذي بدأت فيه اليابان التعافي من انكماش

---

[3] صندوق النقد الدولي

[4] البيانات الاقتصادية للمجلس الاحتياطي الاتحادي (2012). معدل المشاركة المدنية في القوة العاملة.

[5] صندوق النقد الدولي. قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية. http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo

[6] بيكر، دين. (2005). *مكاسب قصيرة الأجل والام طويلة الأمد: القصة الحقيقية لسياسة الروبينومكس*. مركز البحوث الاقتصادية والسياسية.

[7] البنك الدولي . (2011). زلزال تسونامي واليابان :الانعكاسات على منطقة شرق آسيا.

امتد لفترة 20 عاما. فقد سجل ناتجها المحلي الاجمالي نمواً حقيقياً بنسبة 4.4٪ في عام 2010، إلا أنه انخفض بمقدار 0.75٪ في عام 2011، ومن المتوقع أن يراوح بين 1–2٪ على مدار السنوات الخمس المقبلة[8].

1–5 انتخابات روسيا

قبل الانكماش الاقتصادي العالمي، حافظت روسيا على معدل نمو قوي (حوالي 8٪)، إلا ان انخفاض الطلب العالمي على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز أثّر بشكل ملحوظ على الاقتصاد الروسي، حيث انخفض النمو إلى – 7.8٪ في عام 2009 وانتعش في عام 2011 ليصل الى 4.3٪. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تحافظ روسيا على معدل نمو بحوالي 3.7–4٪ حتى عام 2017 [9]. فروسيا لا تزال تعتمد بشكل كبير على إنتاج النفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى. في فترة 2010–2011، بدأ الاقتصاد الروسي يتعافى نتيجة لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. وبرغم وفرة مواردها الطبيعية، لا تزال روسيا تواجه تحديات ارتفاع معدلات الجريمة والفساد وانخفاض الاستثمارات المحلية والأجنبية وهروب رؤوس الأموال وارتفاع معدلات البطالة[10].

على صعيد آخر، وافق وزراء منظمة التجارة العالمية في 16 كانون أول من عام 2011 على انضمام روسيا إلى المنظمة، والذي سيعطي روسيا الفرصة لتصبح عضواً كاملاً في منظمة التجارة العالمية قبل نهاية عام 2012 [11]. وقد جاء هذا القرار بعد 18 عاماً من تقديم روسيا لطلب الانضمام.

1–6 التحول في العلاقات الاقتصادية العالمية

إذا استمرت أزمة الديون والتدابير التقشفية في منطقة اليورو، فإن الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2012 سيأخذ منحى خطيراً وذلك لأن الاتحاد الأوروبي يسهم بأكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومع ذلك، إذا تغيرت السياسات (أي إذا سمح البنك المركزي الأوروبي بارتفاع معدل التضخم، وإذا سمح هذا البنك لنفسه بأن يكون بمثابة الملاذ الأخير لإقراض البلدان الأوروبية)، فقد نرى تحولاً في توقعات النمو. أما الولايات المتحدة، فمن المحتمل أن تظل تعاني من نمو ضعيف إذا لم تفعل شيئا لانعاش الاقتصاد وخفض البطالة في وقت قريب. وعموماً، يمكن لهذه الأزمة أن تكون واحدة من اللحظات الحاسمة في التغيير بعيد المدى في العلاقات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم.

في حين أن حجم الاقتصاد العالمي تضاعف خلال العقد الأخير (من 32 تريليون دولاراً في عام 2000 الى 63 تريليون دولاراً في عام 2010[12])، إلا أن بنية هذا الاقتصاد تغيرت بشكل ملحوظ. في بداية الألفية الجديدة، ساهمت الولايات المتحدة بأكثر من 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تلاها الاتحاد الأوروبي (26٪)، اليابان (15٪)، الصين (4٪) وروسيا (0.8٪). ولقد ظلت الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم، ولكن حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي انخفضت إلى نحو 23٪، في حين أن الاتحاد الأوروبي أصبح في الصدارة (26٪). تفوقت الصين على اليابان لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم مع ما يزيد على 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. في هذه الأثناء، صعدت روسيا الى المرتبة الحادية عشرة، حيث بلغت حصتها حوالي 2.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

ماذا يعني هذا بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني: كان الأثر الاقتصادي لأزمة منطقة اليورو على اقتصادات الأراضي الفلسطينية المحتلة هامشياً. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مانح ثنائي للسلطة الوطنية الفلسطينية، الا أن المساعدات الأوروبية لم تتراجع، وقد تعهدت المفوضية الأوروبية بالفعل بمبلغ 160.4 مليون يورو كمساعدات للشعب الفلسطيني وللمساهمة في عملية بناء المؤسسات لعام 2012.

أما الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة، فقد أثّر بشكل ملحوظ على الأراضي الفلسطينية، حيث أن الولايات

[8] صندوق النقد الدولي: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية

[9] صندوق النقد الدولي: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية

[10] مركز الأبحاث في الكونغرس الأميركي
http://www.fas.org/sgp/crs/row/RL33407.pdf

[11] منظمة التجارة العالمية. المؤتمر الوزاري يوافق على إنضمام روسيا لعضوية منظمة التجارة العالمية.
http://www.wto.org/english/news_e/news11_e/acc_rus_16dec11_e.htm

[12] صندوق النقد الدولي: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية

المتحدة هي واحدة من أكبر الجهات المانحة وخصوصاً إسهامها في دعم الأونروا. أما التراجع الأخير من قبل الولايات المتحدة في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني فيعزى السبب فيه إلى عوامل سياسية وليست اقتصادية.

على الرغم من أن الصين تقدم مساعدات محدودة جداً للسلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن التغيرات في واردات الصين وقيمة اليوان لها تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني، حيث أن الصين أصبحت ثاني مورد إلى الأراضي الفلسطينية بعد اسرائيل[13].

وبرغم أن اليابان عانت من أزمة كارثية في العام الماضي، إلا أنها لا تزال تسهم في المشاريع التنموية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية.

وأخيراً هناك روسيا، التي وإن كانت ليست من ضمن قائمة الجهات المانحة الرئيسية للسلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن استقرارها السياسي والاقتصادي يلعب دوراً حاسماً في السياسة الفلسطينية، وذلك بصفتها عضواً في اللجنة الرباعية للشرق الأوسط.

2- الأحداث الإقليمية على الصعيدين السياسي والاقتصادي 2011

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دول المينا) انتفاضات سياسية واجتماعية واقتصادية في عام 2011. فقد أدت الفجوة الاقتصادية المتزايدة بين النخب الحاكمة وبقية السكان وعدم رغبة من هم في السلطة بمراعاة احتياجات غالبية مواطنيهم إلى احتجاجات شعبية أسست لعملية التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العديد من البلدان العربية .

وقد كانت قضايا الفساد وزيادة البطالة والفقر المدقع (وخاصة في أوساط الشباب العربي) هي الأسباب الرئيسية التي دفعت الشعوب إلى الاحتجاج في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. شهدت مناطق شمال أفريقيا والمشرق العربي اختلالات اقتصادية كبيرة نتيجة لانتفاضات شعبية على الرغم من أن الدول جاء ردها على شكل إجراءات قمعية عنيفة لاستعادة الهدوء. وحتى الآن تمكنت منطقة الخليج من احتواء الاضطرابات ورفض أية تغيرات هيكلية رئيسية. وفي سعيها لقمع واحتواء الاحتجاجات الشعبية، أهدرت حكومات المنطقة الكثير من الموارد. أما ايران، فقد شهدت احتجاجات داخلية هامشية، في حين أن الجزء الأكبر من الضغط السياسي والاقتصادي جاء من مصادر خارجية (غالباً من الدول الغربية التي تهدد بفرض عقوبات إذا لم تكف ايران عن أنشطتها النووية.

أثّرت انتفاضات 2011 السياسية في الشرق الأوسط على الاقتصاد من ثلاثة وجوه رئيسية :

- انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في الدول التي شهدت أعمال عنف واضطرابات دموية، مثل تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا والبحرين (انظر الشكل 1). كما عانت بعض الدول (بما في ذلك الأردن والمغرب والجزائر) التي شهدت اضطرابات سياسية متوسطة الخطورة انخفاضاً في الانتاج. وبشكل عام، شهد الإنتاج الصناعي والإنفاق الاستهلاكي في عام 2011 هبوطاً حاداً سواء في بلدان الفئة الأولى أو الفئة الثانية. أما القطاعات المتداولة (مثل السياحة والصناعة)، فقد تضررت بشكل كبير من جراء الأزمة، وهذا بدوره أثّر سلباً على القدرة التصديرية.

وباستثناء البحرين، بقي الناتج الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي مستقراً نتيجة لارتفاع أسعار النفط والإنفاق الحكومي الكثيف. أما إيران، فقد ساعدها ارتفاع أسعار النفط إلى حد كبير في تخفيف آثار العقوبات الاقتصادية الدولية في العام الماضي، مما ساعد على زيادة الإيرادات الحكومية والإنفاق. ومع ذلك، فقد تضرر الناتج الصناعي بشكل كبير من خلال استمرار وتنامي العقوبات من جانب المجتمع الدولي[14].

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011). إحصاءات التجارة الخارجية.

[14] صندوق النقد الدولي. قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية.

شكل 1: معدلات نمو الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بالأسعار الثابتة)

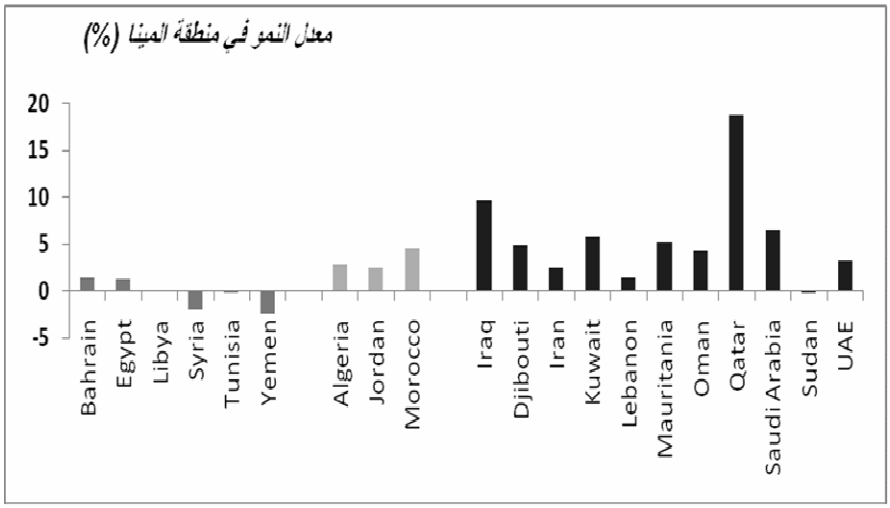

المصدر: صندوق النقد الدولي

- ازدياد الالتزامات الحكومية المالية بشكل كبير، خصوصا في منطقة الخليج، وذلك في محاولة لاسترضاء الجمهور واحتواء أي استياء محتمل، وذلك من خلال برامج سخية للرعاية الإسكان. بلغ العجز المالي في الدول غير المصدرة للنفط حوالي 7.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، مرتفعا بذلك بنسبة 6.2٪ عن عام 2010 و4.4٪ عن عام 2007.[15]

وكان مجلس التعاون الخليجي قد زاد النفقات العامة منذ أزمة عام 2008 العالمية، وقد بلغت هذه الزيادة في بعض الحالات 60٪، فقد أعلنت الحكومات في المنطقة عن خطط لرفع الرواتب وتقديم المزيد من المساعدات الاجتماعية وخلق فرص عمل وبناء مساكن بأسعار معقولة. أما في الدول غير المصدرة للنفط، فقد أضعفت زيادة الإنفاق موقفها المالي، حيث أنها تعتمد بالدرجة الأولى على عائدات الضرائب و تمويل الديون والمساعدات الدولية لتمويل الإنفاق الإضافي.

جدول 1: الميزان المالي (كنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي)

مستوى الاضطرابات	الدولة	2007	2011
عال	البحرين	4.9	2.4-
عال	مصر	7.8-	9.5-
عال	سوريا	2.7	7.1-
عال	تونس	0.7-	5.1-
عال	اليمن	3.2-	8.0-
متوسط	الجزائر	9.1	1.1-
متوسط	الاردن	4.1-	5.7-
متوسط	المغرب	0.2	5.5-
هامشي	ايران	0.1	2.8-
هامشي	عمان	17.2	7.6
هامشي	السعودية	35.4	11.7
هامشي	الكويت	19.9	17.2

المصدر: البنك الدولي

[15] البنك الدولي .(2012) .الآفاق الاقتصادية العالمية (المجلد 4) مجموعة البنك الدولي.

- قوضت الانتفاضات الشعبية بشكل كبير ثقة المستثمرين في المنطقة. بحسب تقديرات البنك الدولي، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط بنسبة حوالي 40٪ في عام 2011. وقد أدى غياب رأس المال الاستثماري الى إضعاف النمو وزاد من الضغوط الاقتصادية في المنطقة.

جدول 2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط (بملايين الدولارات الأميركية)

البلد	2007	2008	2009	2010	2011
مصر	11.6	9.5	6.7	6.4	2.2
لبنان	3.4	4.2	4.8	5.0	3.9
تونس	1.6	2.8	1.7	1.5	1.1
المغرب	2.8	2.5	2.0	1.3	1.1
الاردن	2.6	2.8	2.4	1.7	1.2
المجموع	22.0	21.8	17.6	15.9	9.5
%التغير		-1.1%	-19.1%	-9.4%	-40.3%

المصدر: البنك الدولي

بالإضافة إلى الاحتجاجات السياسية الضخمة، كان تباطؤ الاقتصاد العالمي سببا رئيسيا آخر للتغير الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط. فقد تفاقمت الآثار السلبية للاضطرابات السياسية على الاقتصاد الإقليمي من خلال التباطؤ الاقتصادي العالمي الكبيرالذي تركز في منطقة اليورو. ففي تلك الاقتصادات المتقدمة، كانت أزمة الديون السيادية هي السبب الرئيسي لهذا التباطؤ، وهو ما ضر بثقة المستثمرين، وخلق ضغوطا مالية وفاقم الوطأة على القطاع المصرفي. اما في الاقتصادات النامية، مثل تركيا والهند والبرازيل وروسيا، فقد كان السبب الرئيسي لهذا التباطؤ هو تشديد السياسة النقدية وذلك استجابة لتزايد التوقعات بالتضخم.

هذا وتشير توقعات البنك الدولي للبلدان ذات الدخل المرتفع وذات الدخل المنخفض إلى أن نمو الاقتصاد الإجمالي العالمي لن يزيد عن 2.5٪ في عام 2012، منخفضا بذلك بمقدار 0.2٪ عما كان عليه الحال في عام 2011. وبناءً على ذلك من المتوقع أن ينمو اقتصاد الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان بمعدل 1.4٪ فقط، في حين يتوقع من البلدان النامية تحقيق نمو متواضع بنسبة 5.4٪ في عام 2012. هذا التباطؤ الاقتصادي العالمي، خصوصاً في منطقة اليورو (أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول منطقة الشرق الأوسط)، من المرجّح أن يؤدي الى انخفاض الطلب على السلع المتداولة وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض إضافي في الإنتاج وزيادة الضغط المالي والاجتماعي والتوترات السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

2-1 التوقعات الاقتصادية

من المتوقع أن تخف حدة الاحتجاجات السياسية الشعبية في عدد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك تونس ومصر واليمن وليبيا. حتى الآن ليس من الواضح ما إذا كانت هذه الدول قد تعدت مراحل الاضطراب في مسيرتها نحو التحول إلى مجتمعات أكثر ديمقراطية وانفتاحاً، ولكن يبدو أن الانتخابات البرلمانية التي جرت في تونس ومصر، وقريباً في ليبيا، قد أسكتت الاحتجاجات ولو بشكل مؤقت. وعلى الرغم من أن الأوضاع في كل من مصر وليبيا لا تزال غير مستقرة، إلا ان خطر اندلاع احتجاجات مركزية يعتبر ضئيلاً جداً، حيث أن هناك تقارب حاصل بين مراكز القوى الجديدة في كلا البلدين حول رؤية موحدة لمستقبل ينطوي على ترتيبات لتداول السلطة. أما في اليمن، فقد هدأت الاحتجاجات الكبيرة ولكن أجهزة النظام السابق لا تزال تسيطر على الامور من خلال بعض اجهزة السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية.

عموماً من المتوقع أن تستقر الأوضاع الاقتصادية في هذه البلدان بشكل تدريجي بالتوازي مع استقرار الأوضاع السياسية. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المالي من الدول

العربية الغنية بالنفط (مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر) بالإضافة إلى دعم صندوق النقد الدولي وغيره من وكالات التنمية الدولية في تخفيف الضغوط المالية وتسهيل الإنفاق الحكومي التحفيزي في هذه البلدان في السنوات المقبلة. وبذلك تكون هذه البلدان قد أعادت الثقة الى المستثمرين، والتي سوف تعيد في نهاية المطاف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستويات ما قبل الأزمة. ومع ذلك، فإن الانتعاش الداخلي المتصور في هذه البلدان سيتأثر جزئياً بالتباطؤ الاقتصادي العالمي، الذي من المرجّح أن يستمر بوتيرة مرتفعة خلال هذا العقد.

أما إذا لم يتم تحقيق المطالب الشعبية بالتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بقية دول المنطقة، فمن المحتمل أن يكون هناك خطر داهم يتمثل في اضطرابات سياسية مشابهة للأحداث التي شهدتها سوريا ومصر، ومثل هذه التطورات قد تكون كارثية بالنسبة لاقتصادات هذه البلدان على المدى القصير، إلا أنها قد تكون ايجابية على المدى البعيد إذا استطاعت خلق فضاء للتغيير الديمقراطي.

2-2 الآثار المترتبة على الاقتصاد الفلسطيني

لم تؤثر الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في العالم العربي حتى الآن على الأراضي الفلسطينية. فعلى الصعيد الاقتصادي، شهدت الأراضي الفلسطينية بعض التباطؤ في النصف الثاني من عام 2011، ولكن يمكن أن يعزى معظم هذا التباطؤ إلى حالة عدم اليقين السياسي الذي يحيط بمحاولة السلطة الفلسطينية نيل عضوية الأمم المتحدة، كما أن انخفاض المساعدات الخارجية كان من مسببات هذا التباطؤ، حيث كان التجميد الجزئي للتمويل الأميركي من أهم أسباب التراجع. كما ضعف التزام الدول العربية الغنية بالوفاء بتعهداتها المالية تجاه الشعب الفلسطيني وحكومته. وبالإضافة إلى ذلك، عزز عدم الاستقرار في المنطقة الناجم عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي واجراءته التعسفية من الشعور السلبي ورفع درجة المخاطر وخفض إجمالي ثقة المستثمرين في الأراضي الفلسطينية.

جدول 3 : نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المينا (%)

	البلد	2009	2010	2011	2012	2013
اضطرابات شديدة	البحرين	3.1	4.1	1.5	3.6	4.8
	مصر	4.7	5.1	1.2	1.8	4.0
	ليبيا	-2.3	4.2	غير معروف	غير معروف	غير معروف
	سوريا	6.0	3.2	-2.0	1.5	3.4
	تونس	3.1	3.1	0.0	3.9	5.2
	اليمن	3.9	8.0	-2.5	-0.5	2.2
اضطرابات متوسطة الخطورة	الجزائر	2.4	3.3	2.9	3.3	3.4
	الاردن	5.5	2.3	2.5	2.9	3.5
	المغرب	4.9	3.7	4.6	4.6	4.9
	العراق	4.2	0.8	9.6	12.6	10.2
اضطرابات متدنية الخطورة	جيبوتي	5.0	3.5	4.8	5.1	5.8
	ايران	3.5	3.2	2.5	3.4	3.8
	الكويت	-5.2	3.4	5.7	4.5	5.1
	لبنان	8.5	7.5	1.5	3.5	4.0
	موريتانيا	-1.2	5.2	5.1	5.7	6.3
	عمان	1.1	4.1	4.4	3.6	3.8
	قطر	12.0	16.6	18.7	6.0	4.3
	السعودية	0.1	4.1	6.5	3.6	4.4
	السودان	4.6	6.5	-0.2	-0.4	3.1
	الامارات	-3.2	3.2	3.3	3.8	4.0
	منطقة المينا	2.6	4.4	4.0	3.6	4.3

المصدر: صندوق النقد الدولي. قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية.

3- الاقتصاد الإسرائيلي في عام 2011

3-1 الاحتجاجات الاجتماعية

على الرغم من وضعها الاقتصادي المريح، لم تكن إسرائيل في مأمن من الاحتجاجات الاجتماعية والاضطرابات في عام 2011. ففي وقت مبكر من شباط، اضطر رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو الى اتخاذ تدابير اقتصادية ملموسة للحد من تصاعد تكاليف المعيشة نتيجة للضغوط السياسية المتنامية. فقد خفضت الحكومة اسعار خدمات وسائل النقل العام بنسبة 10٪ وخفضت أسعار المياه وزادت الحد الأدنى للأجور الشهرية بمبلغ 122 دولارا والغت الضرائب التي فرضت مؤخرا على البنزين[16]. ومع ذلك، شارك مئات الآلاف من الاسرائيليين على مدار السنة في تظاهرات في جميع المدن الكبرى للاحتجاج على ارتفاع تكاليف المعيشة (الزيادات في أسعار المنتجات الاستهلاكية الأساسية كالبقالة والوقود والسكن والنفقات المتعلقة بتربية الأطفال، وغيرها) ومطالبين بخفض الأسعار للمستهلكين وحث الحكومة على وضع حد لاندثار الطبقة الوسطى[17].

3-2 المؤشرات الاقتصادية

حافظ الاقتصاد الإسرائيلي على معدل نمو متوسط في عام 2011، مع نمو سنوي تقريبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.75٪ ونمو في نصيب الفرد بنسبة 3٪[18]. وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، وتحديداً في منطقة اليورو (أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لإسرائيل)، كان النمو أفضل من المتوقع. وحتى مع استمرار المشاكل في أوروبا والولايات المتحدة، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد في إسرائيل بحوالي 3.7٪ للسنتين القادمتين[19]. تمكنت اسرائيل أيضاً من خفض البطالة إلى أدنى مستوى لها خلال 32 عاما إلى نحو 5.6٪ خلال عام 2011. تعافت الواردات والصادرات في النصف الأول من عام 2011، ولكنها شهدت انخفاضاً آخر في الربع الثالث. وبشكل عام، من المتوقع أن يطرأ انخفاض ملحوظ على حجم الواردات والصادرات لاسرائيل عما كان عليه في عام 2010، ولكنه سيظل بعيداً عن مستويات ما قبل الركود[20].

3-3 التأثير على الأراضي الفلسطينية

نظراً لكون الاقتصاد الإسرائيلي الشريك التجاري شبه الوحيد للاقتصاد الفلسطيني، فإن التغيرات الاقتصادية الهامة في اسرائيل لها تأثير مباشر على الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد أدى ارتفاع أسعارالسلع الاستهلاكية وأسعار البنزين في اسرائيل في عام 2011 إلى ارتفاع في أسعار هذه المنتجات في الأراضي الفلسطينية، على الرغم من أن هذا الارتفاع ربما يكون ناتجاً عن إرتفاع أسعار السلع الأساسية في الاسواق الدولية.

4- السياق السياسي في الاراضي الفلسطينية المحتلة

على الرغم من أن الأراضي الفلسطينية المحتلة حققت معدل نمو سنوي مرتفع منذ عام 2007، إلا أن جزءاً كبيراً من هذا الانتعاش هو نتيجة لتدفق المساعدات الدولية التي ساعدت في تعافي الاقتصاد بعد سنوات طويلة من توقف العمل التنموي واستنزاف المعونات الدولية في نشاطات الاغاثة بسبب أعمال التدمير الاسرائيلية للبنى التحتية والمرافق العامة ونظام الاغلاق المفروض على الأراضي المحتلة منذ بداية القرن.

[16] سي ان ان. نتنياهو يتخذ خطوات لخفض أسعار الغذاء و الوقود الإسرائيلي
http://articles.cnn.com/2011-02-10/world/israel.prices_1_netanyahu-gasoline-prices?_s=PM:WORLD

[17] صحيفة الغارديان .الإسرائيليون يحتجون: 430.000 ينزلون إلى الشوارع للمطالبة بالعدالة الاجتماعية،
http://www.guardian.co.uk/world/2011/sep/04/israel-protests-social-justice

[18] وزارة المالية السرائيلية: الاقتصاد الإسرائيلي
http://www.financeisrael.mof.gov.il/FinanceIsrael/Pages/En/News/20111225.aspx

[19] صندوق النقد الدولي .قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo

[20] صندوق النقد الدولي .قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية.

وكان العامل الحاسم الذي أسهم في النمو خلال السنوات الماضية هو دعم الدول المانحة لخطة الاصلاح والتنمية 2008–2010 التي ذهب جزء كبير منها لدعم الانفاق الحكومي. وقد كان من المحتمل أن ينهار هذا الاقتصاد (الذي يعاني من قيود الاحتلال الإسرائيلي ومن محدودية الحركة الداخلية والخارجية وصعوبة فرص الوصول إلى الموارد الطبيعية) لولا المساعدات الدولية[21].

وقد أدت سياسات الاحتلال الاسرائيلي من جهة، واعتماد اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة على المساعدات الخارجية من جهة أخرى، إلى جعل هذا الاقتصاد عرضة للتأثر بالتقلبات التي تحصل نتيجة عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن. على سبيل المثال، على الرغم من أن اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة نما بشكل كبير خلال عام 2010، إلا أن انخفاض مستويات المساعدة الخارجية وتزايد المخاطر السياسية بسبب فشل المفاوضات واضطرار منظمة التحرير الفلسطينية لطلب عضوية الامم المتحدة وتصعيد الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية واستمرار القيود الإسرائيلية أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 2011. وكان اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة قد سجل عام 2011 نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7٪، أي أقل بكثير من توقعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذان توقعا نمواً بنسبة 12٪.

وعلى الأرجح سيواصل الاقتصاد الفلسطيني التراجع على مدار السنة المقبلة، وهناك عدد من المتغيرات الأساسية التي تدفع الى هذا التباطؤ:

1. استمرار حالة الغموض السياسي على صعيد انهاء الاحتلال ا الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة،
2. استمرار الإغلاق الإسرائيلي واحتمالات الاحتجاز التعسفي لعائدات الضرائب على الواردات والتحويلات المالية الأخرى للسلطة الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن القيود المفروضة على الحركة والتنقل وحرمان الفلسطينيين من الحصول على مواردهم الطبيعية.
3. الانخفاض في المعونات المقدمة من المانحين من شأنه زيادة تراكم العجز في ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية، وسيجبر السلطة على إتخاذ تدابير تقشفية كبيرة، والتي من المرجح أن تؤدي إلى تفاقم التباطؤ الاقتصادي، وتفاقم حالة عدم الرضا بين المواطنين.
4. تعثر التقدم في تنفيذ المصالحة الفلسطينية وتحقيق الوحدة الداخلية بين شطري الوطن، التي تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة، وتزيد من حالة الاحباط في المناخ الاستثماري.

4-1 استمرار حالة الغموض السياسي

هناك قضيتان سياسيتان رئيسيتان تعيقان النمو والتنمية في الأراضي الفلسطينية. الأولى هي التعنت الإسرائيلي فيما يتعلق بعملية السلام. فعلى الرغم من أن الفلسطينيين والاسرائيليين عقدوا العديد من محادثات السلام منذ اتفاقات أوسلو، إلا أن عملية السلام لا زالت تراوح مكانها وذلك منذ توقيع الاتفاق المرحلي في عام 1995. وفي ضوء تجاهل إسرائيل المستمر للقانون الدولي والإجماع الدولي على حل الدولتين، فضلاً عن عدم استعدادها للتفاوض بجدية بشأن قضايا الوضع النهائي: الحدود، القدس، واللاجئين، والأمن، والمياه، والمعتقلين السياسيين. سعت السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2011 للحصول على اعتراف دولي من خلال محاولة الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. تُوجت هذه الجهود بخطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2011. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن لم يصوت حتى الآن على طلب العضوية، إلا أن منظمة التربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أصبحت هيئة الأمم المتحدة الأولى التي تعترف بفلسطين كدولة كاملة العضوية. ونتيجة لهذه المحاولة، قامت الولايات المتحدة بالتجميد المؤقت لجميع التحويلات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

4-2 الممارسات الإسرائيلية التعسفية

لا يخفى على أحد أن الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك التوسع الاستيطاني في القدس الشرقية والضفة الغربية ومواصلة بناء جدار الضم والتوسع ومواصلة الحصار على قطاع غزة، وفرض القيود على حركة البضائع والأشخاص ومنع الفلسطنيين من الوصول الى مواردهم الطبيعية، يعتبر من اكبر المعيقات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني.

[21] البنك الدول (2012) ركود أو نهضة: الآفاق الاقتصادية الفلسطينية.

وشهد العام 2011 أكبر وأوسع انتهاكات للحقوق الفلسطينية، وخصوصاً توسيع النشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وأشرس حملة هدم منازل وتهويد في شرق القدس ضاربة عرض الحائط بمفاوضات السلام ومتجاهلة كافة دعوات المجتمع الدولي لوقف الاستيطان[22].

في عام 2011 لم تفعل السلطات الاسرائيلية شيئاً يذكر لتخفيف القيود المفروضة على الرغم من التحسن الكبير على صعيد الأمن على أرض الواقع، خصوصاً في الضفة الغربية. هذا ومن المحتمل أن تأخذ الامور منحى خطيراً في حال قيام اسرائيل بتشديد هذه القيود إذا استمر الجمود السياسي بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي فان ذلك سيضعف آفاق النمو لعام 2012 وما بعده.

4-3 تراجع المعونات المقدمة من المانحين

لعب تمويل الجهات المانحة دوراً أساسياً في الحفاظ على نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات القليلة الماضية، مما ساعد على دعم وتوسيع الإنفاق الحكومي والاستثمارات في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا وتشير التقديرات إلى أن الدعم الخارجي السنوي للانفاق الحكومي والتنمية بلغ في المتوسط حوالي 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما بين 2008 و2010. وقد نجحت السلطة الوطنية الفلسطينية في تخفيض درجة اعتمادها على المساعدات الخارجية باطراد على مدى السنوات القليلة الماضية، حيث انخفضت من 32٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 إلى أقل من 11٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011. ويرتبط جزء من الانخفاض إلى سأم الجهات المانحة من عدم التقدم في مشروع حل الدولتين، والذي نما جنباً إلى جنب مع الأزمة المالية الدولية، فضلاً عن أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن الأسباب السياسية تلعب دوراً لا باس به في هذا التراجع. ففي عام 2011، جمد الكونغرس الأميركي كل المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية للاحتجاج على محاولة فلسطين نيل العضوية في الامم المتحدة، إلا أن هذا التجميد لا يزال جزئياً في الواقع، ويمكن أن يؤثر على مستويات المساعدة في عام 2012 وما بعده.

4-4 تعثر تنفيذ المصالحة الفلسطينية الداخلية

تم في القاهرة في أيار 2011 التوقيع على اتفاق المصالحة من قبل فتح وحماس وجميع الفصائل الفلسطينية، الذي حدد الاسس والخطوات لاعادة الوحدة بين شطري الوطن. إلا أن تنفيذ هذا الاتفاق تعثر، وبقي عبء الانقسام وما شكله من احباط يثقل كاهل التحرك السياسي والعمل التنموي الفلسطيني، وأسهم في تفاقم الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية. وحرم الانقسام الفلسطينيين من تشكيل جبهة واحدة قوية تقف في وجه إسرائيل.

[22] بتسيلم. المستوطنات ومصادرة الأراضي
http://www.btselem.org/settlements

II- المراقب الاقتصادي والاجتماعي
التحليل الربعي والسنوي 2011

1- الناتج المحلي الإجمالي

الربع الرابع

تابع الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع الذي شهده خلال الأرباع الثلاثة الاولى من العام 2011 وازداد بنسبة 1.9% بين الربعين الثالث والرابع 2011. ونظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحولات الموسمية يحبذ الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بلغ 10.5% في الربع الرابع 2011 مقارنة بالربع الرابع 2010 (انظر العدد 27 من المراقب). من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وهي تعادل تقريباً معدل نمو الناتج الكلي مطروحاً منه معدل نمو السكان) في الربع الرابع 2011 ارتفاعاً بمقدار 1.1% مقارنة بالربع الثالث من العام 2011، ونمواً بمقدار 7.2% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010.

المقارنة السنوية

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 10% خلال العام الماضي مقارنة مع العام 2010. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا هو ارتفاع حقيقي (بالأسعار الثابتة)، أي الارتفاع الاسمي مطروحاً منه تأثير تضخم الأسعار. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بمقدار 6.6% خلال العام الماضي مقارنة مع العام 2010. تجدر الإشارة إلى أن معظم الزيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت من نصيب الأفراد في قطاع غزة (19%) مقابل زيادة بمقدار 2.4% في حصة الأفراد المقيمين في الضفة الغربية (انظر الجدول 1-1). وعلى ذلك انخفضت نسبة دخل الفرد في الضفة إلى دخل الفرد في غزة من 1.9 إلى 1.6% بين العامين.

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في الاراضي الفلسطينية (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	2010	2011				
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**5,754.3**	**1,496.4**	**1,598.2**	**1,599.0**	**1,629.4**	**6,323.0**
- الضفة الغربية*	4,249.5	1,058.3	1,135.0	1,124.5	1,154.6	4,472.4
- قطاع غزة	1,504.8	438.1	463.2	474.5	474.8	1,850.6
ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)	**1,509.9**	**385.3**	**408.5**	**405.6**	**410.2**	**1,609.6**
- الضفة الغربية*	1,867.1	457.2	487.0	479.2	488.7	1,912.1
- قطاع غزة	980.2	279.3	292.8	297.4	295.0	1,164.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

بيانات أرباع 2011 اولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الرابع 2011 هي الاصدار الأول أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظةالقدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

الربع الرابع

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الرابع 2011 والربع المناظر من العام 2010 فيمكن ملاحظة التالي (انظر الجدول 1-2 والمراقب عدد 27): انخفاض في حصة الصناعة التحويلية بمقدار 4.8%، وفي حصة قطاع الانشاءات بمقدار 16%. بالمقابل فإن حصة الوساطة المالية والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت بمقدار 13 و7% على التوالي.

المقارنة السنوية

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2011 مقارنة مع العام 2010، فيمكن ملاحظة ارتفاع حصة نشاط الانشاءات بنسبة 15.5% مقابل انخفاض في مساهمة معظم النشاطات الأخرى بنسب متفاوتة. من الضروري التنبيه هنا الى ان ثبات النسب لا يعني بالطبع عدم حدوث نمو قطاعي، ذلك لان الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2011 ازداد على معدل 10% (أو بمقدار569 مليون دولار) بالاسعار الثابته.

جدول 1-2: التوزيع المئوي لمساهمات الانشطة
في الناتج المحلي الإجمالي في الاراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	2010	2011				
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	السنة
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	**5.5**	**5.5**	**5.4**	**4.3**	**6.7**	**5.5**
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	**12.9**	**13.1**	**13.1**	**12.4**	**12.0**	**12.6**
التعدين واستغلال المحاجر	0.4	0.4	0.3	0.4	0.4	0.4
الصناعات التحويلية	8.9	9.2	9.4	8.4	8.0	8.7
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	2.9	2.9	2.7	2.8	2.8	2.8
إمدادات المياة وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	0.7	0.6	0.7	0.8	0.8	0.7
الإنشاءات	**9.7**	**10.2**	**11.8**	**11.5**	**11.2**	**11.2**
تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدرجات النارية	**9.4**	**9.1**	**9.1**	**9.6**	**9.4**	**9.3**
النقل والتخزين	**2.1**	**2.1**	**2.0**	**2.1**	**2.2**	**2.1**
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	**4.9**	**4.9**	**4.7**	**4.7**	**4.6**	**4.7**
المعلومات والاتصالات	**6.7**	**6.3**	**6.4**	**6.7**	**6.3**	**6.4**
الخدمات	**22.0**	**22.2**	**21.5**	**21.5**	**21.8**	**21.8**
أنشطة خدمات الاقامة والطعام	0.8	1.1	1.1	1.4	2.1	1.4
الأنشطة العقارية والايجارية	6.8	6.8	6.2	6.2	6.0	6.3
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	1.5	1.6	1.5	1.4	1.4	1.5
أنشطة الخدمات الادارية والخدمات المساندة	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6
التعليم	7.7	7.6	7.6	7.7	7.4	7.6
الصحة والعمل الاجتماعي	2.8	2.7	2.7	2.6	2.7	2.7
الفنون والترفيه والتسلية	0.5	0.5	0.5	0.4	0.4	0.4
أنشطة الخدمات الاخرى	1.3	1.3	1.3	1.2	1.2	1.3
الإدارة العامة والدفاع	**13.6**	**14.8**	**14.0**	**14.0**	**13.2**	**14.0**
الخدمات المنزلية	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	-4.1	-4.3	-4.2	-4.1	-4.1	-4.2
الرسوم الجمركية	7.0	7.3	6.8	7.0	7.0	7.0
صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	10.2	8.7	9.3	10.2	9.6	9.5
المجموع (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

بيانات أرباع 2011 اولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الرابع 2011 هي الاصدار الأول أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظةالقدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

يعرض الجدول 1-3 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2010 وأرباع العام 2011. وتجدر الملاحظة أن الجدول يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

استهلاك خاص + استثمار + استهلاك حكومي + الصادرات – الواردات = الناتج المحلي الإجمالي
(GDP= C + I + G + X - M)

والأرقام بالنسبة للعام 2011 بمليار الدولارات هي:

	مليار دولار
الاستهلاك الخاص	6.2
الاستثمار (التكوين الرأسمالي)	1.1
الاستهلاك الحكومي	1.4
الصادرات	0.7
الواردات (-)	(3)
الناتج المحلي الإجمالي	**6.4**

جدول 1-3: الناتج المحلي الإجمالي والانفاق عليه في الاراضي الفلسطينية*
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار امريكي

فئة الاستخدام	2010	2011				
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	**7,303.5**	**1,897.5**	**1,862.1**	**1,893.2**	**1,971.6**	**7,624.4**
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر	5,413.3	1,529.3	1,436.7	1,485.6	1,554.8	6,006.4
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	1,520.7	330.3	373.6	357.9	369.5	1,431.3
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر	369.5	37.9	51.8	49.7	47.3	186.7
التكوين الرأسمالي الإجمالي	**1,443.2**	**262.5**	**313.2**	**248.4**	**233.5**	**1,057.6**
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	1,353.4	284.9	350.7	285.3	285.1	1,206.0
- المباني	971.3	211.0	287.2	235.9	241.5	975.6
- غير المباني	382.1	73.9	63.5	49.4	43.6	230.4
التغير في المخزون	89.8	-22.4	-37.5	-36.9	-51.6	-148.4
صافي الممتلكات القيمة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي الصادرات من السلع والخدمات	**-2,992.4**	**-663.6**	**-577.1**	**-542.6**	**-575.7**	**-2,359.0**
الصادرات	999.3	169.1	174.1	159.5	165.5	668.2
- السلع	733.2	118.0	121.3	104.9	108.2	452.4
- الخدمات	266.1	51.1	52.8	54.6	57.3	215.8
الواردات	3,991.7	832.7	751.2	702.1	741.2	3,027.2
- السلع	3,419.5	744.7	649.3	600.2	609.8	2,604.0
- الخدمات	572.2	88.0	101.9	101.9	131.4	423.2
الناتج المحلي الإجمالي	**5,754.3**	**1,496.4**	**1,598.2**	**1,599.0**	**1,629.4**	**6,323.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.
بيانات أرباع 2011 اولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
بيانات الربع الرابع 2011 هي الاصدار الأول أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظةالقدس الذي ضمته اسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

تقود دراسة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:

- ان الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الأراضي الفلسطينية كان يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 21% في العام 2011. توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال العام 2011 بين 79% للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، و19% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و2% للإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر.
- ارتفاع الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 11% بين العامين 2010 و2011، مقابل انخفاض بنحو 6% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي وانخفاض بنحو 50% للإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح خلال نفس الفترة.
- انخفاض إجمالي التكوين الرأسمالي بنحو 27% بين العامين 2010 و2011.
- انخفاض الصادرات من السلع والخدمات بشكل كبير خلال العام 2011 مقارنة مع العام 2010 (انخفاض بنحو 33%). كما انخفضت الواردات من السلع والخدمات بمقدار 24% خلال نفس الفترة.

صندوق 1: التوجهات المستجدة لصندوق النقد الدولي: المنطقة العربية بحاجة إلى "ربيع اقتصادي"

أجرت صحيفة الأخبار اللبنانية بتاريخ 10 أيار 2012 مقابلة مع السيدة نعمت شفيق نائبة المديرة العامة لصندوق النقد الدولي. ونظراً لدلالات وأهمية الأفكار التي تطرحها السيدة شفيق في تلك المقابلة ارتأينا إعادة نشرها هنا:

"ينفض صندوق النقد الدولي غبار أخطاء الماضي في مسعاه ليكون شريكاً في المستقبل. لم تعد الخصخصة وصفته المطلقة بل "التفكير الجديد" للقضاء على عدم المساواة وخلق الوظائف. إنها مراجعة ذاتية بطريقة براغماتية، تُقدّمها نائبة مديرة الصندوق، نعمت شفيق، في هذه المقابلة:

سؤال: تمرّ المنطقة بتغييرات عاصفة تستدعي سياسات اقتصادية ثورية ربما. وقد غيّر صندوق النقد وجهات نظره أخيراً في ما يتعلّق بأولويات النمو والآن التركيز هو حول خلق الوظائف والنموّ الدامج. ما هي النقاط الأساسية على أجندة الصدوق في المنطقة حالياً؟

جواب: النقطة الأساسية هي أننا نحتاج إلى ربيع اقتصادي يتماشى مع الربيع السياسي واستراتيجيات جديدة للاقتصادات في المنطقة. فما حدث في عام 2011 كان تحوّلات تاريخية في بلدان كثيرة في المنطقة، غير أنّ الاقتصاد في تلك المرحلة كان متجهاً في الاتجاه الخاطئ: تراجع النموّ كثيراً ومعدّلات البطالة الآن هي أسوأ مما كانت عليه، والمساحات المالية المتاحة للحكومات تقلصت كثيراً. إنّ هذه النقطة الزمنية تفرض اعتماد مقاربة جديدة للاقتصاد في المنطقة، إذ هناك خطر من أن ضعف التحول الاقتصادي سيكبح التحول السياسي.

سؤال: هل يعتقد صندوق النقد أن عرقلة الإصلاحات الاقتصادية في لبنان هي ذات طبيعة سياسية؟

جواب: ما يحدث في لبنان ليس مشكلة لبنانية بحتة. انظر ما يحدث في الولايات المتّحدة في مسألة خفض الدين العام والخلاف السياسي القائم. إنها قرارات سياسية صعبة. فلدى اتخاذ القرار عليك تحديد كم ستبلغ الكلفة وعلى أي مدى. هذه قرارات صعبة جداً وهي جزء من العملية السياسية التي تفرض أن يكون هناك تفاوض ونقاش حول كيفية إتمام الأمور. من الجميل جداً أن يكون لدينا عصا سحرية لإحداث الإصلاح، ولكن حينها لن تكون المسائل ذات طبيعة بشرية لخلوّها من المجادلة!

سؤال: في هذا السياق، أنتم تتحدثون عن مقاربة جديدة للمساعدة التقنية للبلدان التي تتواجدون فيها. ولكن لا يبدو أننا نلاحظ نتائج إيجابيّة هنا في لبنان رغم استمرار عملكم هنا لوقت طويل؟

جواب: أنا لا أوافق على ذلك، فبناء القدرات التقنية التي نقدّمها تظهر في كيفية عمل الأشخاص والمؤسسات. ولنأخذ على سبيل المثال المصرف المركزي، فقد راكم قدرات كبيرة بجهود داخلية وبدعم من صندوق النقد الدولي في مجالات عديدة عبر مركز المساعدة التقني للشرق الأوسط (The Middle East Regional Technical Assistance Center: METAC). وإذا سألت الحاكم فسيقول لك إن زيادة الفاعلية في المصرف المركزي هي نتيجة لتلك المساعدة التقنية التي نقدّمها. وبالفعل تمكّن المصرف من حفظ الاستقرار المالي والنقدي طوال الأزمة المالية التي أطاحت مصارف حول العالم. ويُلحظ هذا الأمر أكثر في بلدان أخرى في المنطقة وتحديداً على صعيد

التحصيل الضريبي الذي زادت فاعليته نتيجة مساعدتنا التقنية حول إدارة النظام الضريبي عل نحو أكثر فاعلية. وبصراحة فإنّ غياب النظام الضريبي العادل حيث يتكلف الأغنياء أكثر، ما يُمكّن آلية الحكومة من العمل على نحو أكثر فاعلية هو مشكلة كبيرة.

سؤال: هل يُمكننا وصف هذه المرحلة بأنها مرحلة تحوّل صندوق النقد الدولي من النيوليبرالية إلى الاشتراكية؟

جواب: هذا التوصيف فيه الكثير من المبالغة. أعتقد أن التوصيف الصحيح للمرحلة بالنسبة للصندوق هو الانتقال من النيوليبرالية صوب البراغماتية. نحن مستعدون للعمل على نحو براغماتي مع ما تفضله الحكومات. وأعتقد أننا أضحينا أكثر انفتاحاً في ما نقبله. فلنأخذ على سبيل المثال قضية السيطرة على حركة الرساميل، ففي السابق كان صندوق النقد يناصر ويضغط باتجاه فتح الأسواق المالية لحركة الرساميل، أما الآن فنتخذ مواقف أكثر تفاعلية مع وضع كل بلد وكل حالة. ففي بعض اللحظات قد تفرض صدمات اقتصادية معينة وضع شروط على حركة الرساميل. وأعتقد أنّ مواقفنا أضحت أكثر مرونة لأننا رأينا ما حدث (الأزمات المالية والاقتصادية).

سؤال: لماذا نثق بصندوق النقد الدولي الآن بعدما كانت دعواته في السابق تبارك النموذج الكمي في النموّ؟

جواب: أعتقد أن صندوق النقد هو مثل جميع المنظمات، نحن نعترف بأنّ مقاربتنا كانت تعتريها نواقص كثيرة وتعلّمنا من التجربة. وهذا الأمر لا ينطبق على الشرق الأوسط فقط بل على الأسواق المالية العالمية (ما حصل في الأزمة المالية في عام 2008)، حيث كان هناك نقص في تقويمنا للمخاطر المالية عبر الاقتصاد العالمي. نحن لسنا كاملين ولا نصيب الحقيقة دوماً، ولكن تعلمنا الكثير حول السياسات غير الفعّالة، وطوّرنا أدوات جديدة للتعامل مع ذلك. فالآن، وفي تقويمنا السنوي مع البلدان التي نعمل معها في إطار المادّة الرابعة، نضمّن تحليلنا قضية الوظائف وتطوّرها وماذا يحدث على الصعيد الاجتماعي ومؤشرات الفقر. كذلك تنبّهنا إلى أنّ بعض البلدان تحتاج أحياناً إلى تسهيلات مالية سريعة من دون شروط. وعلى سبيل المثال منحنا أخيراً قرضاً إلى اليمن بقيمة 94 مليون دولار (تسهيل ائتماني سريع) لكي تتمكّن الحكومة من تمويل احتياجاتها بسرعة. وطورنا أدوات احترازية للبلدان التي لا تعاني مالياً إنما تحتاج إلى سند مالي إضافي مع صندوق النقد. وهي تسهيلات احترازية. لذا أعتقد أننا تغيرنا وتواءمنا (مع التحولات) للعب دور بنّاء في المرحلة التي تنتظر المنطقة. في الماضي كنا نفرض شروطاً حول تفاصيل كثيرة في الموازنة وتركيبة الإنفاق والخصخصة. أما الآن فقد ابتعدنا كثيراً عن هذا التوجه. وفي محادثاتنا مع الحكومات نحرص على أن تكون الأمور مترابطة وفيها منطق. قد لا يكون الخيار هو ما نفضله، ولكن نعمل مع اليمين واليسار وفق نتائج العملية الديموقراطية".

2- سوق العمل

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

الربع الرابع

بلغت نسبة المشاركة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الرابع من العام 2011 في الضفة والقطاع 44.4% مقارنة مع 43.6% في الربع الثالث (انظر الجدول 2-1). كما تشير البيانات الربعية إلى ارتفاع أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 839 ألف في الربع الثالث من العام 2011 إلى 878 ألف في الربع الرابع 2011، أي بنسبة 4.6% (انظر الجدول 2-2).

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى انخفاض نسبة مشاركة المستخدمين بأجر في الضفة الغربية بنحو ثلاث نقاط مئوية بين الربعين الثالث والرابع من العام 2011 مقابل ارتفاع نسبة مشاركة العاملين بدون أجر بأكثر من ثلاث نقاط مئوية خلال نفس الفترة. في قطاع غزة فإن الصورة معاكسة، إذ يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة المستخدمين بأجر بين الربعين الثالث والرابع (بمقدار 3 نقاط مئوية تقريباً) مقابل انخفاض نسبة مشاركة العاملين بدون أجر بنحو نقطتين مئويتين (انظر الجدول 2-4).

المقارنة السنوية

بلغت نسبة المشاركة في الضفة والقطاع 43% خلال العام 2011 مقارنة مع 41% في العام 2010. ويظهر جدول 2-1 استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. إذ بلغت في الضفة 45.5%، في حين لم تتعدَ 38.4% في قطاع غزة. ويعود هذا بشكل خاص

إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث في قطاع غزة مقارنة بالضفة (12.4% مقارنة مع 19%). وقد انعكس ارتفاع نسبة المشاركة خلال العام 2011 في ازدياد عدد العاملين بنسبة 12.6% مقارنة مع العام 2010 (من 744 ألف عامل خلال العام 2010 إلى 838 ألف عامل خلال العام الماضي). ولكن معظم الزيادة حدثت بالنسبة للعاملين من داخل أفراد الأسرة غير مدفوعي الأجر (انظر جدول 2-4). توزع العاملون خلال العام 2011 حسب مكان العمل على 61.4% في الضفة الغربية، و28.8% في غزة، و9.8% يعملون في إسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-2).

جدول 2-1: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2010- 2011 (%)

المنطقة والجنس	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011
كلا الجنسين						
الضفة الغربية	43.7	43.2	45.3	46.2	47.3	45.5
قطاع غزة	36.4	37.0	38.1	39.0	**39.5**	38.4
الضفة والقطاع	**41.1**	**41.0**	**42.7**	**43.6**	**44.4**	**43.0**
ذكور						
الضفة الغربية	69.5	69.0	71.2	73.1	72.2	71.4
قطاع غزة	62.1	62.5	64.0	64.3	64.8	63.9
الضفة والقطاع	**66.8**	**66.7**	**68.6**	**70.0**	**69.5**	**68.7**
إناث						
الضفة الغربية	17.2	16.7	18.8	18.6	21.6	19.0
قطاع غزة	10.2	11.0	11.6	13.2	13.6	12.4
الضفة والقطاع	**14.7**	**14.7**	**16.2**	**16.7**	**18.7**	**16.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل لأرباع الأعوام 2010- 2011

مكان العمل	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011
القوة البشرية (ألف)	2,376	2,432	2,455	2,477	2,500	2,465
القوى العاملة	976	997	1,048	11,08	1,111	10,59
عدد العاملين (ألف)	744	780	852	839	878	838
الضفة الغربية (%)	63.5	61.2	60.7	59.7	62.1	61.4
قطاع غزة (%)	26.0	28.8	29.4	29.9	28.3	28.8
إسرائيل والمستوطنات (%)	10.5	10.0	9.9	10.4	9.6	9.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال العام 2011، مستوعباً 69% من مجمل العاملين، يليه القطاع العام بنسبة 15.2%. أما في غزة، فإن القطاع العام هو المشغل الرئيسي مستوعباً أكثر من ثلث العاملين هناك. هذا على الرغم من ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزة بمقدار 15%، مقابل انخفاض نسبة العاملين في القطاع العام بنفس المقدار تقريباً مقارنة بالعام 2010.

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والقطاع 2010- 2011 (%)

القطاع	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011
الأراضى الفلسطينية						
قطاع عام	23.6	22.9	21.6	22.8	22.6	22.2
قطاع خاص	62.4	63.3	64.8	63.1	64.8	64.5
قطاعات أخرى	3.6	3.8	3.7	3.7	3.0	3.5
إسرائيل ومستوطنات	10.4	10.0	9.9	10.4	9.6	9.8
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الضفة الغربية						
قطاع عام	15.9	15.4	14.5	15.9	15.9	15.2
قطاع خاص	67.7	68.2	69.1	67.0	68.9	68.9
قطاعات أخرى	2.5	2.4	2.4	2.3	1.8	2.1
إسرائيل ومستوطنات	13.9	14	14.0	14.8	13.4	13.8
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة						
قطاع عام	46.1	48.0	41.7	38.6	38.8	39.4
قطاع خاص	46.7	44.3	51.3	54.6	54.1	53.8
قطاعات أخرى	7.2	7.7	7.0	6.8	7.1	6.8
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

يلاحظ انخفاض نسبة العاملين بأجر في الاراضي الفلسطينية بنقطة واحدة مئوية بين العامين 2010 و2011. بينما ارتفعت نسبة مشاركة العاملين بدون أجر داخل مشاريع الأسرة بأكثر من نقطة واحدة مئوية بين العامين (انظر جدول 2-4). كما يلاحظ انخفاض نسبة الذين يعملون لحسابهم في الضفة الغربية خلال العام 2011 (إلى 18.9% مقارنة مع 20.3% في العام 2010). في قطاع غزة، ارتفعت نسبة الذين يعملون لحسابهم إلى 17.7% في العام 2011 مقارنة مع 14.3% خلال العام الذي سبقه.

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام 2010-2011 (%)

المنطقة والحالة العملية	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011
الضفة الغربية						
صاحب عمل	7.1	8.0	7.6	7.4	6.5	7.4
يعمل لحسابه	20.3	18.9	19.0	18.8	18.8	18.9
مستخدم بأجر	63.6	66.7	64.7	64.0	61.3	64.1
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	9.0	6.4	8.7	9.8	13.4	9.6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة						
صاحب عمل	4.2	3.0	3.0	5.7	3.7	3.9
يعمل لحسابه	14.3	18.7	20.3	15.8	16.3	17.7
مستخدم بأجر	78.9	73.9	70.3	71.8	75.1	72.7

المنطقة والحالة العملية	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثانى 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	2.6	4.4	6.4	6.7	4.9	5.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الأراضي الفلسطينية						
صاحب عمل	6.4	6.6	6.3	6.9	5.7	6.4
يعمل لحسابه	18.8	18.8	19.4	17.9	18.1	18.6
مستخدم بأجر	67.6	68.8	66.4	66.4	65.2	66.6
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	7.2	5.8	7.9	8.8	11.0	8.4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2010- 2011 (%)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011
الأراضي الفلسطنية						
الزراعة والصيد والحراجة	11.8	10.6	11.5	10.9	14.4	11.9
محاجر وصناعة تحويلية	11.4	11.5	12.3	12.1	11.3	11.8
البناء والتشييد	13.2	13.8	14.5	13.9	13.3	13.9
التجارة والمطاعم والفنادق	19.3	20.0	20.4	21.0	19.6	20.3
النقل والتخزين والاتصالات	6.0	6.4	6.1	6.0	6.0	6.1
خدمات وغيرها	38.3	37.7	35.2	36.1	35.4	36.0
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الضفة الغربية						
الزراعة والصيد والحراجة	13.3	10.6	12.3	11.5	16.4	12.8
محاجر وصناعة تحويلية	13.7	14.1	15.0	14.7	13.6	14.4
البناء والتشييد	16.8	17.4	18.0	17.3	15.8	17.1
التجارة والمطاعم والفنادق	19.9	21.3	20.9	21.9	20.1	21.0
النقل والتخزين والاتصالات	5.7	5.9	5.6	5.4	5.2	5.5
خدمات وغيرها	30.6	30.7	28.2	29.2	28.9	29.2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة						
الزراعة والصيد والحراجة	7.7	10.5	9.5	9.3	9.1	9.6
محاجر وصناعة تحويلية	4.8	5.0	5.7	5.8	5.5	5.5
البناء والتشييد	3.0	4.9	6.2	6.0	6.8	6.0
التجارة والمطاعم والفنادق	17.3	16.8	19.4	18.8	18.5	18.4
النقل والتخزين والاتصالات	6.6	7.6	7.2	7.3	8.1	7.6
خدمات وغيرها	60.6	55.2	52.0	52.8	52.0	52.9
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

رغم أن البيانات الربعية تشير إلى حدوث تغير طفيف في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربعين الثالث والرابع 2011 (المرتبط بالدرجة الاولى بالتحولات الموسمية)، ولكن النسب ظلت على حالها تقريباً بين العامين 2010 و2011 (انظر الجدول 2-5). على الرغم من الانخفاض في نسبة العاملين في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق على سبيل المثال خلال الربع الرابع 2011 مقارنة مع الربع الذي سبقه، إلا أن النسبة ارتفعت بشكل طفيف عند المقارنة بين العامين ككل. من جهة أخرى، يلاحظ انخفاض نسبة العاملين في قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية من 38.3% في عام 2010 إلى 36% في العام الماضي. في المقابل، ارتفعت نسبة العاملين في البناء والتشيد إلى نحو 14% في العام 2011.

2-2 البطالة

الربع الرابع

انخفض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 21% خلال الربع الرابع 2011 مقارنة مع 22.4% خلال الربع الثالث من نفس العام. يلاحظ أن الانخفاض جاء نتيجة انخفاض معدل البطالة في الضفة الغربية بنحو ثلاث نقاط مئوية، مقابل ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة بنحو نقطتين مئويتين خلال نفس الفترة. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2010، يلاحظ انخفاض معدل البطالة بمقدار 2.5 نقطة مئوية. في الضفة الغربية، بقي معدل البطالة ثابتاً بين الربعين المتناظرين، أما في قطاع غزة، فيلاحظ انخفاض البطالة بنحو 7 نقاط مئوية (انظر الجدول 2-6 والعدد 27 من المراقب).

المقارنة السنوية

بلغ معدل البطالة في العام 2011 في الأراضي الفلسطينية 20.9% (17.3% في الضفة الغربية و28.7% في قطاع غزة). ويقل هذا المعدل بمقدار 2.8 نقطة مئوية مقارنة مع العام 2010. جاء ذلك على خلفية انخفاض معدل البطالة في قطاع غزة خلال العام 2011 بحوالي 9 نقاط مئوية مقارنة مع العام 2010، أما في الضفة الغربية فإن معدل البطالة بقي على حاله تقريباً بين العامين (انظر جدول 2-6).

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس2010 -2011 (%)

المنطقة والجنس	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011
الأراضي الفلسطينية						
ذكور	23.1	20.5	16.4	20.5	19.3	19.2
إناث	26.8	27.3	28.6	30.5	27.2	28.4
المجموع	**23.7**	**21.7**	**18.7**	**22.4**	**21.0**	**20.9**
الضفة الغربية						
ذكور	16.6	16.3	13.4	18.3	15.5	15.9
إناث	19.7	21.8	23.3	25.3	20.3	22.6
المجموع	**17.2**	**17.4**	**15.4**	**19.7**	**16.6**	**17.3**
قطاع غزة						
ذكور	36.2	28.9	22.4	24.9	27.0	25.8
إناث	47.8	42.1	43.6	43.4	46.4	44.0
المجموع	**37.8**	**30.8**	**25.6**	**28.0**	**30.3**	**28.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

ومن أهم مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية في العام 2011 ما يلي:

- أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 35.7% (53% للإناث و32% للذكور). هذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 2-7).

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية 2010-2011 (%)

الفئات العمرية	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011
كلا الجنسين						
15-24	38.8	38.2	30.3	37.9	36.4	35.7
25-34	24.2	22.5	20.6	22.5	21.5	21.7
35-44	15.1	12.2	10.2	14.2	11.2	12.0
45-54	16.4	13.6	12.1	12.8	13.3	13.0
55+	14.1	10.0	9.8	8.1	8.2	8.9
المجموع	**23.7**	**21.7**	**18.7**	**22.4**	**21.0**	**20.9**
ذكور						
15-24	36.8	35.3	26.4	34.0	32.8	32.3
25-34	21.7	19.6	16.0	17.7	17.0	17.5
35-44	15.5	12.3	9.6	14.8	11.9	12.2
45-54	19.0	15.6	13.3	14.6	16.1	14.9
55+	16.3	10.9	11.3	9.6	9.7	10.4
المجموع	**23.1**	**20.5**	**16.4**	**20.5**	**19.3**	**19.2**
الإناث						
15-24	49.6	53.8	51.0	58.1	51.5	53.5
25-34	34.0	33.8	37.3	40.0	36.7	37.0
35-44	13.2	11.9	12.9	11.4	8.6	11.0
45-54	3.5	3.1	6.9	5.1	2.0	4.2
55+	2.1	4.5	3.0	0.9	1.4	2.3
المجموع	**26.8**	**27.3**	**28.6**	**30.5**	**27.2**	**28.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2010-2011.

- أنها متمركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور. فهي تبلغ 22% عند الذكور ذوي تعليم 1-6 سنوات، بينما 14.9% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر. ولكن هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم، إذ يتضح من الجدول 2-8 أن البطالة بين الذكور تنخفض مع ارتفاع التعليم. ولكن الصورة معكوسة عند الإناث، إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 38.8% بينما ينخفض إلى 3% بين ذوات تعليم 1-6 سنوات.

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية2010- 2011 (%)

عدد السنوات الدراسية	العام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	العام 2011
كلا الجنسين						
0	13.8	15.5	11.9	10.4	10.4	11.8
1-6	25.7	23.1	16.5	20.3	19.1	19.8
7-9	24.8	22.6	17.8	21.5	20.0	20.4
10-12	23.2	20.5	16.1	20.4	19.8	19.2
13+	23.1	22.1	22.8	26.0	23.7	23.7
المجموع	**23.7**	**21.7**	**18.7**	**22.4**	**21.0**	**20.9**
ذكور						
0	24.3	23.4	18.5	19.9	20.4	20.6
1-6	28.6	25.6	18.4	22.7	22.2	22.2
7-9	26.2	23.4	18.6	22.2	21.6	21.5
10-12	24.0	20.6	16.4	21.0	20.6	19.7
13+	15.7	15.1	13.1	17.2	14.0	14.9
المجموع	**23.1**	**20.5**	**16.4**	**20.5**	**19.3**	**19.2**
إناث						
0	1.5	4.1	5.1	1.8	-	2.4
1-6	5.1	2.2	4.3	3.6	1.5	2.9
7-9	7.8	9.9	7.4	12.2	6.1	8.6
10-12	13.6	19.5	12.6	14.0	12.9	14.5
13+	36.3	34.9	39.2	41.0	39.5	38.8
المجموع	**26.8**	**27.3**	**28.6**	**30.5**	**27.2**	**28.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2012، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

يسجّل الجدول 2-9 توزّع الخريجين الذين يحملون مؤهل دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية بين العاطلين والعاملين. ولقد بلغت نسبة العاطلين من حملة المؤهلات العلمية 25% في العام 2011؛ بزيادة طفيفة عن النسبة في العام السابق عليه. يلاحظ أن الخريجين من تخصص القانون عانوا من أدنى بطالة خلال العام 2011. إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 12%، (أي أنه من بين 100 خريج كان هنالك حوالي 12 عاطلون عن العمل). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ النسبة حوالي 38% خلال العام 2011. كما كانت نسبة العاطلين من خريجي الصحافة والاعلام مرتفعة، 35% تقريباً.

جدول 2-9: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2010 و2011 (%)

التخصص	العام 2010		الربع الرابع 2011		العام 2011	
	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون
علوم تربوية وإعداد معلمين	62.3	37.7	64.5	35.5	62.2	37.8
علوم إنسانية	73.5	26.5	75.6	24.4	74.8	25.2
العلوم الاجتماعية والسلوكية	72.5	27.5	74.5	28.5	73.9	26.1
الصحافة والاعلام	68.8	31.2	74.4	25.6	65.3	34.7
الأعمال التجارية والإدارية	75.6	24.4	71.3	28.7	76.1	23.9
القانون	78.3	12.7	97.1	2.9	88.0	12.0
العلوم الطبيعية	74.9	25.1	75.3	24.7	78.3	21.7
الرياضيات والإحصاء	78.9	21.1	78.3	21.7	72.9	27.1
الحاسوب	68.8	31.2	73.2	26.8	68.8	31.2
الهندسة والمهن الهندسية	82.1	17.9	76.9	23.1	79.3	20.7
العلوم المعمارية والبناء	78.1	21.9	75.4	14.6	81.3	18.7
الصحة	85.5	14.5	80.2	19.8	81.8	18.2
الخدمات الشخصية	87.0	13.0	81.9	18.1	83.5	16.5
باقي التخصصات	78.6	21.4	72.6	27.4	75.5	24.5
المجموع	**75.4**	**24.6**	**74.4**	**25.6**	**74.9**	**25.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح القوى العاملة 2010-2010.

2-4 الأجر وساعات العمل

الربع الرابع

طرأ ارتفاع على متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة بمقدار 1.6% و2% على التوالي بين الربعين الثالث والرابع 2011. في المقابل انخفض متوسط أجر العاملين في اسرائيل والمستوطنات بمقدار 3% على الرغم من ارتفاع متوسط ساعات العمل الأسبوعية في اسرائيل والمستوطنات بنحو ساعة ونصف خلال نفس الفترة. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2010، يلاحظ انخفاض متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية بمقدار 1.3% مقابل ارتفاع متوسط أجر العاملين في قطاع غزة بمقدار 2% خلال نفس الفترة (انظر الجدول 2-10 والعدد 27 من المراقب).

المقارنة السنوية

ظل متوسط الأجر اليومي لعمال الضفة الغربية ثابتاً تقريباً بين العامين 2010 و2011. في حين شهد متوسط أجر عمال غزة ارتفاعاً بنحو 6%، وأجر العاملين في اسرائيل والمستوطنات ارتفاعاً بمقدار 2.6%. وعلى الرغم من ارتفاع متوسط أجر عمال غزة، إلا أن الهوة بين متوسط الأجور في الضفة والقطاع ما زالت واسعة نسبياً (الأجر في القطاع يمثل 70% فقط من متوسط الأجر في الضفة). وتجدر الإشارة إلى أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه نصف العاملين) يعكس تفاوتاً أكبر بين الأجور في غزة والضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 65% فقط من مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجور بين الضفة وقطاع غزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال العام 2011، فقد كانت حول المعدلات التي سجلتها في السنوات والأرباع السابقة. ويلاحظ استمرار ارتفاع عدد ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في الضفة الغربية (43 ساعة) مقارنة بالعاملين في غزة (38 ساعة) وفي إسرائيل والمستوطنات (40 ساعة).

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل 2010-2011

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
العام 2010				
الضفة الغربية	43.3	22.2	85.8	76.9
قطاع غزة	38.3	23.4	58.1	46.2
إسرائيل والمستوطنات	39.4	20.5	158.0	150.0
المجموع	**41.5**	**22.5**	**91.7**	**76.9**
الربع الاول 2011				
الضفة الغربية	42.6	22.0	85.0	76.9
قطاع غزة	39.2	23.3	64.6	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.8	20.9	164.0	153.8
المجموع	**41.3**	**22.2**	**92.4**	**76.9**
الربع الثاني 2011				
الضفة الغربية	42.8	22.5	84.8	76.9
قطاع غزة	37.5	23.7	61.8	48.1
إسرائيل والمستوطنات	38.9	20.6	160.5	153.8
المجموع	**40.9**	**22.5**	**90.8**	**76.9**
الربع الثالث 2011				
الضفة الغربية	43.4	22.6	84.3	76.9
قطاع غزة	38.2	23.4	59.3	46.2
إسرائيل والمستوطنات	38.8	21.2	164.5	153.8
المجموع	**41.2**	**22.5**	**92.6**	**76.9**
الربع الرابع 2011				
الضفة الغربية	43.7	22.5	85.7	76.9
قطاع غزة	36.9	23.3	60.6	50.0
إسرائيل والمستوطنات	40.1	21.3	159.6	153.8
المجموع	**41.4**	**22.5**	**91.1**	**76.9**
العام 2011				
الضفة الغربية	43.1	22.4	85.0	76.9
قطاع غزة	37.9	23.4	61.5	50.5
إسرائيل والمستوطنات	39.4	21.0	162.2	153.9
المجموع	**41.2**	**22.4**	**91.7**	**76.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح القوى العاملة 2010-2010.

2-5 إنتاجية العامل

إنتاجية العامل هي مؤشر هام لقياس مدى كفاءة وفعالية العمل في العملية الإنتاجية. وهناك عوامل عديدة تؤثر على مستوى إنتاجية العامل، من بينها جودة مدخلات الإنتاج الاخرى والتكنولوجيا والتعليم والتدريب وبيئة العمل المتمثلة بالقوانين والتشريعات الخاصة بسوق العمل وغيرها. تقاس الانتاجية بمقدار نصيب العامل من القيمة المضافة، أي

بقسمة مجموع القيمة المضافة على عدد العاملين في الاقتصاد. ويمكن أيضاً قياس انتاجية العمل قطاعياً أو على مستوى المنشأة المنفردة. تذبذبت إنتاجية العامل في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2004–2011)، حيث تناقصت بشكل مستمر بعد العام 2004 حتى وصلت أدنى مستوى عام 2007 بواقع 7,239 دولار لكل عامل. بعد ذلك بدأت بالتعافي ووصلت إلى 8,925 دولار لكل عامل في 2010. ثم انخفضت في العام 2011 بنسبة 3.9% مقارنة مع عام 2010 (انظر الجدول 2–11).

جدول 2–11: إنتاجية العامل في الأراضي الفلسطينية (2004– 2011)

السنة	معدل إنتاجية العامل (دولار/عامل)
2004	8,293
2005	8,332
2006	7,437
2007	7,239
2008	8,560
2009	8,519
2010	8,925
2011	8,578

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء ومؤشرات الاقتصاد الفلسطيني للعام 2011.

2–6 إعلانات الوظائف الشاغرة[23]

الربع الرابع

شهد الربع الرابع من العام 2011 الإعلان عن 910 وظيفة شاغرة، بانخفاض مقداره 24% مقارنة مع الربع السابق (انظر جدول 2–12). ومن الجدير ذكرة أن 63 إعلاناً في الربع الرابع 2011 لم يحدد عدد الوظائف الشاغرة فيها. ولا بد من التأكيد على أن الوظائف الشاغرة المعلن عنها لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون[24].

المقارنة السنوية

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها خلال العام الماضي نحو 3,986 وظيفة شاغرة، مسجلة انخفاضاً بنسبة 34% مقارنة مع العام 2010. وكان انخفاض الطلب من المنظمات الأهلية غير الحكومية هو الأعلى (40%). ومن الجدير ذكره أن هنالك 328 إعلاناً في العام 2011 لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها. استحوذ القطاع الخاص على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها خلال العام 2011 بنسبة 43%، يليه قطاع المنظمات غير الحكومية بنسبة 37%، أما القطاع الحكومي فقد كانت حصته 20% (انظر جدول 2–12).

استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 66%، في حين كانت حصة كل من شمال وجنوب الضفة 14% و12% على التوالي. أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغت حصته 8%. وكان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 71%، في حين كان الطلب على درجات ماجستير فأعلى (7%)، والدبلوم (9%)، وأقل من الدبلوم (13%).

[23] قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية (القدس، الأيام والحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

[24] تقول المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 على التالي: " تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأ قل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010 وأرباع العام 2011

	العام2010	العام 2011				
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
حسب القطاع						
القطاع الخاص	2,558	407	445	514	359	1,725
القطاع العام	1,014	381	140	123	130	774
المنظمات غير الحكومية	2,475	244	266	556	421	1,487
حسب المنطقة الجغرافية						
شمال الضفة	907	149	102	176	142	569
وسط الضفة	3,872	683	645	753	560	2,641
جنوب الضفة	792	129	88	161	98	476
قطاع غزة	476	71	16	103	110	300
حسب الدرجة العلمية						
ماجستير فأعلى	558	47	77	68	102	294
بكالوريوس	3,989	736	544	887	667	2,834
دبلوم	747	105	105	98	50	358
أقل من ذلك	753	144	125	140	91	500
المجموع						
	6,047	1,032	851	1,193	910	3,986

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن في العام 2011 عنها بنسبة 38%، يليه كلاً من الطلب على تخصصات العلوم التطبيقية وتخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، بنسبة 20% لكل منهما. بينما بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم الطبية والعلوم والمهن الأخرى؛ 9% و13% . ومن الجدير ذكره أن أغلبية الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة هي لقطاع المنظمات غير الحكومية (94%) (انظر جدول 2-13).

جدول 2-13: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال العام 2011

التخصص	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	
علوم طبية وصحية	57	129	146	0	0	25	**357**
علوم إنسانية واجتماعية	128	196	392	1	0	65	**782**
علوم تطبيقية	256	317	175	1	1	58	**808**
علوم إدارية واقتصادية	243	706	420	3	12	124	**1,508**
أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)	85	364	72	0	0	10	**531**
المجموع	**769**	**1,712**	**1,205**	**5**	**13**	**282**	**3,986**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

صندوق 2: تحويلات المقاصة: اشكاليات مزمنة

جاء في تقرير صندوق النقد الدولي الى اجتماع لجنة المانحين (Liaison Committee) في آذار 21، 2012 معلومات عن بنية تحويلات المقاصة. والمقاصة هي مبالغ الضرائب والجمارك والرسوم المفروضة على السلع التي يستهلكها الفلسطينيون في الضفة والقطاع والتي تجمعها السلطات الاسرائيلية وتقوم بتحويلها الى السلطة الوطنية. ومن المعلوم ان بنود اتفاقية باريس بين الطرفين هي التي تنظم عمليات المقاصة.

ارتفعت حصة تحويلات المقاصة في الموازنة الفلسطينية من 62% في تسعينيات القرن الماضي الى نحو 70% في العام 2011، حيث بلغت قيمتها 5,330 مليون شيكل (أساس نقدي). وهذا ما يجعل الموازنة أكثر عرضة للتأثر بالسياسة الاسرائيلية التي لجأت مرات عديدة الى تجميد تحويل المستحقات الى السلطة الوطنية (انظر الجدول 1).

جدول 1: تاريخ تجميد تحويلات المقاصة

فترة ايقاف التحويل	المبالغ المجمدة (مليون دولار)	أسلوب التعويض
آب – ايلول 1997	78	قروض قصيرة الأمد من الاتحاد الاوروبى
كانون اول 2000–كانون اول 2002	500	– تمويل خاص من الاتحاد الاوروبي – قروض من البنك الاسلامي للتنمية – مشروع لتمويل الخدمات الطارئة بتمويل من البنك الدولي والاتحاد الاوروبي
آذار 2006 – تموز 2007	1,100	الآلية الفلسطينية الاوروبية لادارة المعونة الاجتماعية والاقتصادية (بيجاس) قامت بتمويل رواتب الموظفين والانفاق على الخدمات الاساسية (آلية من خارج الموازنة)

تضائلت الحصة التي تأتي من مستوردات ومشتريات قطاع غزة في اجمالي مبالغ المقاصة من 18% في العام 2006 إلى نحو 7% في العام 2010. وانحدرت النسبة مزيداً إلى 4% فقط في العام 2011 بسبب استبدال الوقود المستورد من اسرائيل إلى محطة توليد الكهرباء بوقود أرخص مستورد من مصر. ويعود الانخفاض أيضاً إلى قرار الحكومة الاسرائيلية في شباط 2011 بتخفيض الضرائب على المشتقات النفطية (انظر الشكل 1).

شكل 1: ايرادات المقاصة موزعة بين الضفة والقطاع (مليون دولار)

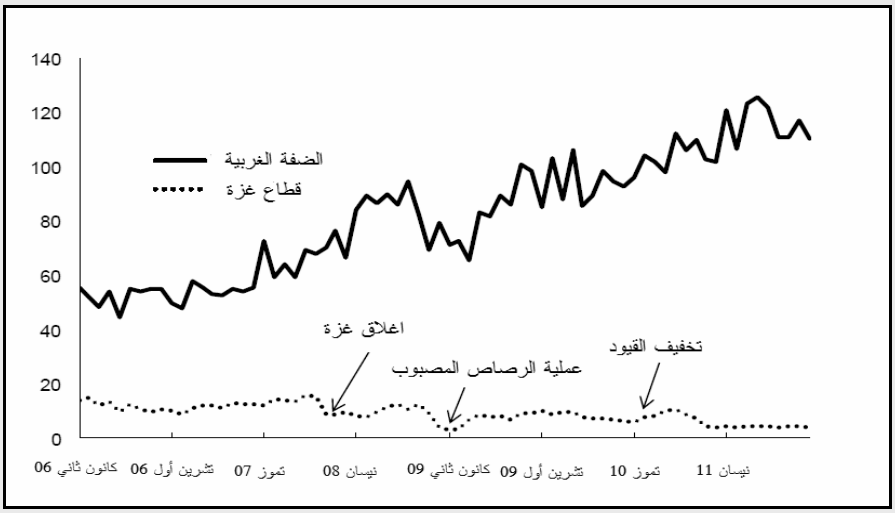

IMF (2012).

من المعلوم أن السلطة الوطنية طالبت منذ أواسط التسعينيات بإعادة النظر بطرق وأساليب التسجيل وآليات حساب الحصص. وتم التأكيد مراراً على وجود غبن كبير في حساب ما يدفعه المستهلكون الفلسطينيون من ضرائب وما يتم استرجاعه عن طريق المقاصة. وهناك تقديرات مختلفة لمقدار التسرب المالي هذا يصل الى نحو 5% من الناتج المحلي الاجمالي في الأراضي الفلسطينية. ويقول تقرير صندوق

النقد الدولي أن زيادة مبالغ المقاصة بمقدار 5% فقط سوف تؤدي الى سد 75 مليون دولار من العجز في الموازنة الفلسطينية في العام 2012. وأشار التقرير إلى أن اتفاقاً قد تم التوصل إليه بين اللجان الفنية الاسرائيلة والفلسطينية في العام الماضي لسد جزء من الثغرات في آلية حساب وتحويل المقاصة. وتم رفع هذا الاتفاق إلى الحكومة الاسرائيلية لاقراره، ولكن الحكومة لم تستجب لذلك حتى الآن.

3- المالية العامة

يمكن ايجاز الوضع المالي للسلطة الوطنية خلال العام 2011 مقارنة مع العام 2010 بما يلي:

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال العام 2010 وأرباع العام 2011*

(مليون دولار)

البيـــان	2010	2011				2011
		الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)	**3,177.2**	**796.9**	**683.4**	**1,005.0**	**668.3**	**3,153.5**
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)	**1,900.3**	**580.6**	**536.1**	**545.2**	**514.2**	**2,176.0**
الإيرادات المحلية	**1,987.2**	**591.5**	**538.7**	**545.2**	**514.2**	**2,189.6**
الإيرادات الضريبية	474.3	134.8	121.6	102.5	123.3	482.1
الإيرادات غير الضريبية	270.4	44.4	68.4	66.1	41.2	220.0
إيرادات مقاصة	1,242.5	412.3	348.8	376.6	349.7	1,487.4
ارجاعات ضريبية	86.9	10.9	2.6	0.0	0.0	13.5
المنح والمساعدات	**1,276.9**	**216.3**	**147.3**	**459.8**	**154.1**	**977.5**
لدعم الموازنة	1,146.4	191.1	122.0	362.9	132.6	808.7
لدعم المشاريع التطويرية	130.5	25.2	25.2	96.9	21.5	168.8
إجمالي النفقات العامة	**3,258.3**	**793.5**	**889.5**	**764.6**	**800.3**	**3,247.9**
النفقات الجارية، ومنها:	**2,983.2**	**730.4**	**780.0**	**715.5**	**725.9**	**2,951.8**
الأجور والرواتب	**1,563.6**	**427.2**	**448.8**	**409.4**	**393.6**	**1,679.0**
نفقات غير الأجور	**1,156.1**	**270.1**	**301.5**	**277.8**	**284.4**	**1,133.8**
صافي الإقراض	**263.5**	**33.1**	**29.8**	**28.3**	**47.9**	**139.0**
النفقات التطويرية	**275.1**	**63.2**	**109.4**	**49.1**	**74.4**	**296.2**
ممولة من قبل الخزينة	144.6	38.0	84.2	(47.7)	52.9	127.4
ممولة من قبل الدول المانحة	130.5	25.2	25.2	96.9	21.5	168.8
العجز/الفائض الجاري	**(1,082.9)**	**(149.8)**	**(243.9)**	**(170.3)**	**(211.7)**	**(775.7)**
العجز/الفائض الكلي (قبل المنح والمساعدات)	**(1,358)**	**(213.0)**	**(353.4)**	**(219.4)**	**(286.1)**	**(1,071.9)**
العجز/الفائض الكلي (بعد المنح والمساعدات)	**(81)**	**3.3**	**(206.1)**	**240.4**	**(132.0)**	**(94.4)**
التمويل	**81**	**(3.3)**	**206.1**	**(240.4)**	**132.0**	**94.4**
صافي التمويل من المصارف المحلية	**83.5**	**13.1**	**183.4**	**(229.7)**	**134.2**	**101.0**
الرصيد المتبقي	**(2.5)**	**(16.5)**	**22.8**	**(10.6)**	**(2.2)**	**(6.6)**
الفجوة المالية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) – جدول رقم (3).

* بيانات العمليات المالية للأرباع الخاصة بعام 2010 منشورة بالدولار وقد تم إدراجها في الجدول كما هي من المصدر وهي بيانات محدثة. بيانات العمليات المالية للأرباع الخاصة بالعام 2011 منشورة بالشيكل وقد تم أخذ سعر الصرف الشهري المعتمد لدى المصدر وتحويلها للدولار ومن ثم احتساب المجاميع الشهرية لكل ربع. البيانات الواردة بخصوص الربع الرابع من العام 2011 هي بيانات أولية صادرة عن وزارة المالية الفلسطينية وهي عرضة للتحـــديث والتنقيح. الأرقام بين أقواس هي ذات اشارة سالبة.

- ظلت الايرادات العامة للموازنة على مستواها تقريباً بين العامين (3.2 مليار دولار تقريباً)، هذا على الرغم من انخفاض المساعدات الخارجية بمقدار 23%. والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع الايرادات المحلية بمقدار 14.5% بين العامين (إلى 2.2 مليار دولار).
- جاءت معظم الزيادة في الايرادات المحلية من الارتفاع في ايرادات المقاصة (زيادة بمقدار 19% إلى 1.5 مليار دولار).
- جاء الانخفاض الصافي الكبير في المساعدات الخارجية (23%) نتيجة انخفاض المساعدات لدعم الموازنة الجارية (بمقدار 30%) في الوقت الذي حدث فيه زيادة في المساعدات الدولية لدعم الانفاق التطويري.
- انخفضت النفقات العامة بمقدار طفيف بين العامين (إلى 3.2 مليار دولار). وجاء هذا الانخفاض أساساً من انخفاض النفقات التطويرية بمقدار 7.6% مقابل ثبات النفقات الجارية تقريباً بين العامين.
- ارتفعت حصة الرواتب والأجور من إجمالي الإنفاق الجاري بمقدار 5 نقاط مئوية (إلى 57%) بين العامين.
- انخفض العجز في الموازنة الجارية قبل المساعدات بمقدار 28% (إلى 776 مليون دولار) في العام 2011. ولكن نظراً للانخفاض الكبير في المساعدات الدولية فإن العجز الكلي (الجاري والتطويري) بعد المساعدات الأجنبية ارتفع إلى 95 مليون دولار في العام 2011 مقابل عجز بمقدار 81 مليون في العام 2010.
- ارتفع الدين العام إلى 2,213 مليون دولار (25.2% من الناتج المحلي الاجمالي) مقابل 1,883 مليون (22.6%) في العام 2010.

ويعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات المالية لموازنة السلطة الفلسطينية وفقاً للأساس النقدي خلال العام 2010 وأرباع العام 2011:

3-1 تحليل بنود الإيرادات والمنح

الربع الرابع

تشير البيانات الربعية خلال العام 2011 إلى ارتفاع الايرادات الضريبية خلال الربع الرابع من العام 2011 بنسبة 20% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 123 مليون دولار، وتعود الزيادة في هذا البند إلى ارتفاع إيرادات ضريبة القيمة المضافة تحديداً والتي بلغت 61 مليون دولار بمعدل نمو بلغ 63% مقارنة بالربع السابق. ومن الجدير ذكره بأن الايرادات الضريبية ارتفعت بنسبة 17% مقارنة بالربع المناظر من عام 2010. من جهة أخرى، انخفضت كل من الايرادات غير الضريبية وايرادات المقاصة بمقدار 37 و7% خلال الربع الرابع 2011 مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام. وفيما يخص المنح والمساعدات الخارجية، فقد انخفضت بشكل ملحوظ خلال الربع الرابع 2011 مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام بنحو 66.5%.

جدول 3-2: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال العام 2010 وأرباع العام 2011

البيـــان	2010	2011				2011
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي) مليون دولار	**1,900.3**	**580.6**	**536.1**	**545.2**	**514.2**	**2,176**
كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	59.8	72.9	78.5	54.2	76.9	69.0
كنسبة إلى النفقات الجارية (%)	63.7	79.5	68.7	76.2	50.9	73.7
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	22.8	28.6	23.5	24.3	23.2	24.8
المنح والمساعدات (مليون دولار)	**1,276.9**	**216.3**	**147.3**	**459.8**	**154.1**	**977.5**
كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	40.2	27.1	21.5	45.8	23.1	31.0
كنسبة إلى النفقات الجارية (%)	42.8	29.6	18.9	64.3	15.3	33.1
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	15.3	10.6	6.5	20.5	7	11
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار)*	**8,330.6**	**2,032.6**	**2,280.6**	**2,242.7**	**2,212.5**	**8,768.6**

المصدر: جدول رقم (3-1)

* الناتج المحلي الاجمالي خلال الارباع للعام 2010 مقدر من قبل فريق البحث في حين أن مصدر البيانات خلال الارباع للعام 2011 هو الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

المقارنة السنوية

كانت قيمة المنح والمساعدات الدولية في العام 2011 هي الأدنى منذ العام 2008 (977 مليون دولار في عام 2011 مقارنةً بنحو 1.8 مليار دولار في العام 2008). انخفضت المساعدات الدولية بمقدار 23% خلال العام 2011 مقارنة مع العام 2010. وذهب 83% من المساعدات لدعم الموازنة والباقي لدعم المشاريع التطويرية. وجاء نحو ثلث المساعدات الدولية لدعم الموازنة من الدول العربية (انظر الجدول 3-3).

جدول 3-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال العام 2010 وأرباع العام 2011

(مليون دولار)

البيـــان	2010	2011				2011
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
دعم الموازنة	**1,147.6**	**191.1**	**122.0**	**362.9**	**132.6**	**808.7**
– منح عربية	230.8	52.9	26.0	207.3	0	286.2
– منح دولية	916.8	138.1	96.1	155.6	132.6	522.4
الآلية الفلسطينية الأوروبية	374.7	88.5	45.1	72.1	81.5	287.1
البنك الدولي	285.3	49.6	36.7	33.3	50.5	170.0
الولايات المتحدة	222.9	0.0	0.0	50.3	0	50.3
أخرى	33.9	0.0	14.4	0.0	0.7	15.0
التمويل التطويري	**130.5**	**25.1**	**25.2**	**96.9**	**21.4**	**168.7**
إجمالي التمويل الخارجي	**1,278.1**	**216.2**	**147.3**	**459.8**	**154.1**	**977.4**

المصدر: جدول رقم (7)– جدول الدعم الخارجي– البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية. بيانات المنح والمساعدات للأرباع الخاصة بالعام 2011 منشورة بالشيكل وقد تم أخذ سعر الصرف الشهري المعتمد لدى المصدر وتحويلها للدولار ومن ثم احتساب المجاميع الشهرية لكل ربع. البيانات الواردة بخصوص الربع الرابع من العام 2011 هي بيانات أولية صادرة عن وزارة المالية الفلسطينية وهي عرضة للتحديث والتنقيح.

أما إجمالي الإيرادات المحلية الصافية فقد شهدت ارتفاعاً بمقدار 14.5% خلال العام 2011 مقارنةً بالعام 2010. وعند استعراض مكونات إجمالي الإيرادات المحلية تشير البيانات إلى استحواذ إيرادات المقاصة على حصة الأسد بنسبة 68% تليها الإيرادات الضريبية بنسبة 22%، ثم الإيرادات غير الضريبية بنسبة 10%.

ارتفعت إيرادات المقاصة خلال العام 2011 بنحو 20% مقارنة مع العام 2010، لتبلغ 1.5 مليار دولار[25]. وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية فقد ارتفعت خلال العام 2011 بمقدار 1.6% مقارنة مع العام 2010. من جهة أخرى، انخفضت الإيرادات غير الضريبية خلال العام 2011 بنسبة 18.6% مقارنة مع العام 2010 لتبلغ 220 مليون دولار.

3-2 تحليل بنود النفقات العامة

الربع الرابع

شهدت النفقات العامة ارتفاعاً بنحو 4.6% (إلى 800 مليون دولار) خلال الربع الرابع مقارنة مع الربع الثالث من العام 2011. وجاء الارتفاع في النفقات العامة بسبب ارتفاع النفقات التطويرية بمقدار 51% مقابل ارتفاع طفيف في النفقات الجارية (1.5%). جاء الارتفاع في النفقات الجارية جراء زيادة نفقات غير الأجور (تشغيلية وتحويلية وراسمالية) وارتفاع الإنفاق على صافي الإقراض في ظل تراجع طفيف في فاتورة الرواتب لهذا الربع[26].

[25] إيرادات المقاصة يتم تحصيلها بالشيكل، وعليه فإن القيمة الاسمية لهذا البند مقوماً بالدولار تتأثر بشكل كبير بتذبذبات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل.

[26] تستحوذ فاتورة الأجور والرواتب على حصة الأسد من النفقات الجارية وبنسبة 54.2% (393.6 مليون دولار)، وتشير البيانات إلى حدوث انخفاض في فاتورة الأجور والرواتب مقومة بالدولار بنحو 3.9% مقارنة بالربع الثالث من العام 2011، وبنحو 7% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010 ، غير أن فاتورة الرواتب مقومة بعملة الشيكل (عملة الصرف الفعلية) لم يطرأ عليها تغير يُذكر (ارتفاع بنحو 0.4%)، وهو ما يدلل على أن جزء من التراجع في فاتورة الرواتب مقومة بالدولار مرده ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل (سعر الصرف يعادل 3.55 شيكل لكل دولار خلال الربع الثالث مقابل 3.72 للربع الرابع).

سجّل الإنفاق على صافي الإقراض ارتفاعاً ملحوظاً بنحو 70% خلال الربع الرابع من عام 2011 مقارنة مع الربع الثالث ليبلغ نحو 48 مليون دولار[27]. وتجدر الإشارة إلى أن حصة صافي الإقراض من النفقات الجارية هي في تراجع مستمر (من 8.2% في الربع الثالث من العام 2010 إلى حوالي 6% خلال الربع الرابع من العام 2011). ولقد عزت وزارة المالية الفلسطينية ارتفاع صافي الاقراض خلال الربع الرابع إلى تسجيل مبالغ سابقة مستحقة بقيمة 13 مليون شيكل. غير أن هذا لا يفسر الرقم إذ أن الزيادة بين الربعين المتتاليين أعلى من ذلك بكثير ويصل لحوالي 65 مليون شيكل.

كما ارتفعت النفقات التطويرية خلال الربع الرابع من عام 2011 لتبلغ 74.4 مليون دولار مقارنة مع 49.1 مليون دولار خلال الربع السابق. علماً أن المخصص من المنح والمساعدات الخارجية نقداً للتمويل التطويري بلغ حوالي 21.5 مليون دولار فقط. أي أن الجزء الأكبر من الإنفاق التطويري خلال هذا الربع تم تمويله من الموارد المحلية.

المقارنة السنوية

انخفضت النفقات العامة بمقدار طفيف بين العامين (إلى 3.2 مليار دولار). وجاء هذا الانخفاض أساساً من انخفاض النفقات التطويرية بمقدار 7.6% مقابل ثبات النفقات الجارية تقريباً بين العامين. وعند النظر إلى هيكلية النفقات الجارية يلاحظ ارتفاع فاتورة الرواتب والاجور بمقدار 7.4% بين العامين مقابل انخفاض نفقات غير الاجور بنحو 1.9% وتراجع صافي الاقراض بنحو 47%.

وبشكل عام، يلاحظ انخفاض نسبة النفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطتين مئويتين خلال العام 2011 مقارنة مع العام 2010 (انظر الجدول 3-4).

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة خلال خلال العام 2010 وأرباع العام 2011

البيـــان	2010	2011				2011
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
النفقات الجارية (مليون دولار)	**2,983.2**	**730.4**	**780.0**	**715.5**	**725.9**	**2,951.8**
كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	91.6	92.0	87.7	93.6	90.7	90.9
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	35.8	35.9	34.2	31.9	32.8	33.7
النفقات التطويرية (مليون دولار)	**275.1**	**63.2**	**109.4**	**49.1**	**74.4**	**296.2**
كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	8.4	8.0	12.3	6.4	9.3	9.1
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.3	3.1	4.8	2.2	3.4	3.4
إجمالي النفقات العامة (مليون دولار)	**3,258.3**	**793.5**	**889.5**	**764.6**	**800.3**	**3,247.9**
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	39	39	39	34.1	36.2	37

المصدر: جدول 3-1

3-3 الفائض/العجز المالي

الربع الرابع

أدى ارتفاع النفقات الجارية وتراجع إجمالي الإيرادات المحلية إلى ارتفاع العجز الجاري (أساس نقدي) خلال الربع الرابع ليبلغ حوالي 212 مليون دولار مقارنة مع 170 مليون خلال الربع السابق. غير أن هذا العجز بقي أقل من نظيره في العام 2010 (365 مليون دولار). وبشكل عام فقد شكّل هذا العجز حوالي 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 7.6% في الربع الثالث من العام 2011. وعند إضافة صافي تراكم المتأخرات خلال الربع الرابع 2011 (110 مليون دولار) إلى العجز الجاري على الأساس النقدي (212 مليون) يتضح أن العجز الجاري على أساس الالتزام بلغ 322 مليون دولار (انظر القسم 3-4).

[27] يمثل بند صافي الإقراض المبالغ التي يتم تحويلها بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء في غزة ولتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، أو بشكل غير مباشر عبر المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها لشركات المنافع العامة الإسرائيلية.

إن التطورات على أداء الموازنة خلال الربع الرابع مقارنةً مع الربع المناظر من العام 2010، التي جاءت نتيجة تراجع النفقات الجارية وارتفاع الإيرادات المحلية لا يعبّر عن تغيّر هيكلي بل يمكن تفسيره بالاستناد إلى عوامل تفصيلية أخرى:

- ✧ شهد الربع الرابع من عام 2010 ارتفاعاً غير اعتيادي في فاتورة الأجور بسبب قيام وزارة المالية بدفع مبلغ 148.5 مليون دولار في شهر تشرين الأول كدفعة مستحقة على حساب الأجور لشهر أيلول 2009. كما أن التحسن النسبي في سعر صرف الدولار بين الربعين المتناظرين (من 3.62 إلى 3.72) من شأنه أن يخفض قيمة العجز مقوما بالدولار ما بين الربعين المتناظرين لصالح الربع الحالي.
- ✧ إعادة ما يقارب من 67 مليون دولار كإرجاعات ضريبية خلال الربع الرابع من العام 2010 في حين لم تتضمن موازنة الربع الرابع 2011 أية إرجاعات ضريبية.

شكل 3-1: مؤشرات العجز المالي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الربع الرابع 2010 والربعين الثالث والرابع 2011

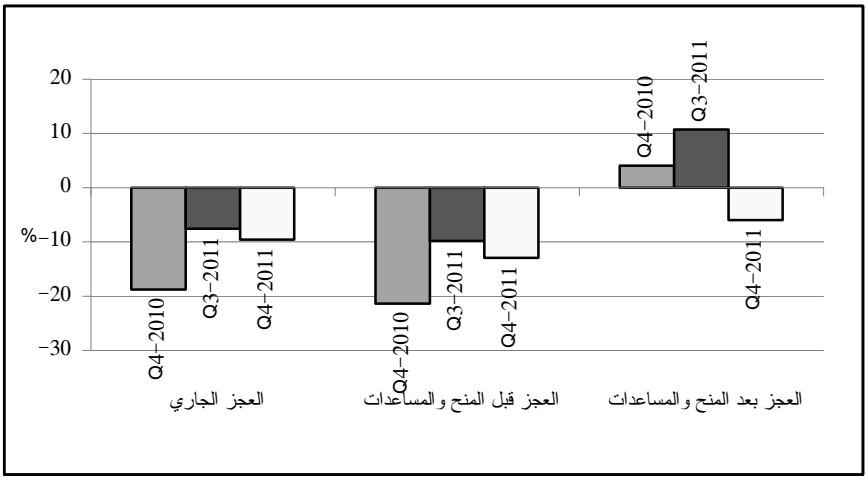

المصدر: جدول 3-1.

وعلى صعيد العجز الكلي (الجاري والتطويري) قبل المنح والمساعدات الخارجية فقد بلغ حوالي 286 مليون دولار (13% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 9.8% للربع السابق). أما فيما يخص رصيد الموازنة بعد المنح والمساعدات، فقد سجل عجزاً بحوالي 132 مليون دولار، مقارنة مع فائض بحوالي 240.4 مليون دولار للربع السابق ومقارنة بفائض بلغ 52.5 مليون دولار خلال الربع المناظر من العام السابق، وهذا بسبب تراجع المنح المقدمة للسلطة الوطنية خلال هذا الربع، الأمر الذي ساهم في زيادة الدين المحلي المستحق للمصارف المحلية كما سنرى لاحقاً.

المقارنة السنوية

انخفض العجز الجاري بمقدار 28% (إلى 776 مليون دولار) في العام 2011 مقارنة بالعام السابق. ولكن نظراً للانخفاض الكبير في المساعدات الدولية فإن العجز الكلي (الجاري والتطويري) بعد المساعدات الخارجية ارتفع إلى 94.4 مليون دولار في العام 2011 مقابل عجز بمقدار 81 مليون في العام 2010.

3-4 صافي تراكم المتأخرات: العجز المالي بين الأساس النقدي وأساس الالتزام

الربع الرابع

بلغ صافي تراكم المتأخرات على السلطة الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2011 حوالي 110 مليون دولار[28]. وتوزع هذا البند بين مطلوبات للسلطة الفلسطينية بنحو 7.6 مليون دولار ومستحقات عليها بنحو 117.7 مليون دولار. أما المستحقات المترتبة على السلطة الفلسطينية فقد توزعت

[28] بند صافي تراكم المتأخرات = المطلوبات لصالح السلطة الفلسطينية ناقص الالتزامات المستحقة عليها. ويعبر هذا البند عن المبالغ التي يتوجب على السلطة دفعها أو استلامها والتي لم تقم بدفعها أو استلامها بعد. وصافي تراكم المتأخرات هو الفارق بين أرقام الموازنة على الأساس النقدي وعلى أساس الالتزام.

شكل 3-2: التطورات الربعية على صافي تراكم المتأخرات خلال أرباع العام 2011*

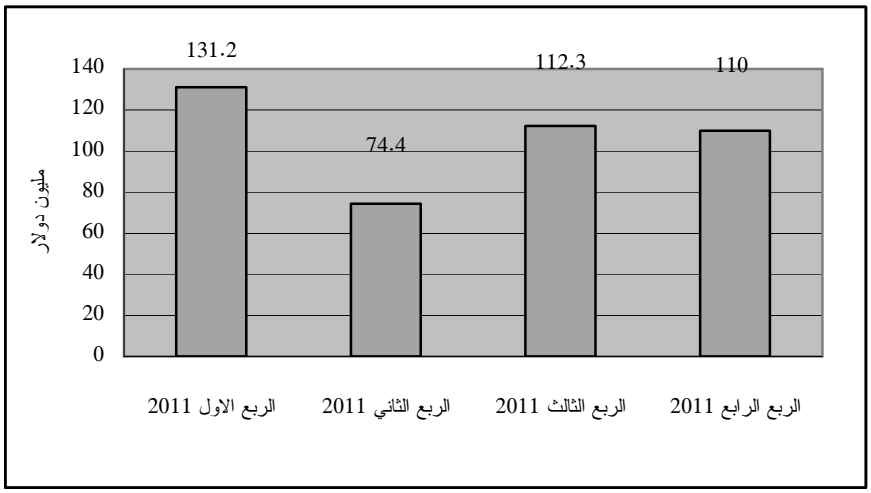

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

* البيانات محدّثة وتختلف عن التي وردت في أعداد المراقب السابقة.

جدول 3-5: بنية المتأخرات على السلطة الوطنية (مليون شيكل)

	2009	2010	2011
مساهمات لصندوق التقاعد			
- حصة العاملين	171	185	374
- حصة الحكومة	355	172	573
نفقات غير مسددة	460	92	353
صافي الاقراض	77	103-	0
مشاريع تطوير	118	88	270
استرجاع ضرائب	140-	39	368
المجموع	**1,040**	**394**	**1,938**
سعر صرف الموازنة الفعلي دولار/شيكل		3.73	3.58

المصدر: صندوق النقد الدولي، آذار 2012.

3-5 ايرادات المقاصة

الربع الرابع

يعرض الجدول 3-6 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام خلال العام 2011. ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 351 مليون دولار خلال الربع الرابع لعام 2011. وهذا يمثل انخفاضاً بنحو 7.3% عن الربع السابق ونمواً بمقدار 4.5% مقارنة بالربع المناظر.

وعند النظر في مكونات المقاصة يلاحظ تراجع ايرادات ضريبة المحروقات بنسبة 5.4%، وانخفاض إيرادات الجمارك (تعكس تراجع الاستيراد) بنسبة 5%، وتراجع العائد من ضريبة القيمة المضافة بنحو 6%. كما يلاحظ أيضاً أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاثة في إيرادات المقاصة هي متساوية تقريباً (الثلث لكل منها). وساهمت إيرادات المقاصة بنحو 72% من إجمالي الإيرادات المحلية في الموازنة في الربعين الثالث والرابع من العام 2011.

المقارنة السنوية

ارتفعت ايرادات المقاصة بمقدار 13.2% خلال العام 2011 مقارنة مع العام 2010. وعند النظر في مكونات المقاصة يلاحظ ارتفاع ايرادات القيمة المضافة بمقدار 19%. كما ارتفعت ايرادات الجمارك بمقدار 16%،

وايرادات المحروقات بمقدار 4.6%. يلاحظ عدم تحصيل ضرائب شراء خلال العام 2011 مقابل تحصيل 3.7 مليون دولار خلال العام 2010. وارتفعت مساهمة ايرادات المقاصة في إجمالي الايرادات المحلية بمقدار 5 نقاط مئوية (إلى 70%)، ولكن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ظلت على حالها تقريباً.

جدول 3-6: إيرادات المقاصة خلال العام 2010 وأرباع العام 2011*

(مليون دولار)

البيان	2010	2011			2011
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
إيرادات مقاصة	1,258.8	329.6	365.4	379	351.3	1,425.3
الجمارك	434.3	115.9	130.0	132.6	126.2	504.7
القيمة مضافة	379.7	104.1	118.0	119.2	112.0	453.2
المحروقات	437.4	109.9	115.6	119.2	112.7	457.4
ضريبة الشراء	3.7	0	0	0	0	0.0
ضريبة الدخل	0.4	0.6	0	7.0	0.5	8.1
أخرى	3.3	-0.8	1.8	1.1	-0.1	2.0
إيرادات المقاصة بالنسبة لإجمالي الإيرادات المحلية الصافية (%)	65.3	67.2	68.8	71.9	71.3	69.8
إيرادات المقاصة بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) (%)	39.6	41.4	53.5	37.7	52.6	45.2
إيرادات المقاصة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي (%)	16.8	16.2	16	16.9	15.9	16.3

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.

* تجدر الاشارة إلى استخدام أساس الالتزام كون بيانات جداوله هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها. الناتج المحلي الإجمالي هو بالأسعار الجارية.

3-6 الدين العام

الربع الرابع

شهد الدين العام ارتفاعاً بنحو 14% بين الربعين الثالث والرابع 2011، ووصل إلى 2.2 مليار دولار، بزيادة مقدارها 269 مليون دولار. وجاءت كامل الزيادة في الدين من زيادة الدين المحلي في حين ظل الدين الخارجي ثابتاً تقريباً. وجاء نحو نصف هذه الزيادة من زيادة في الديون الداخلية قصيرة الأجل (قروض من المصارف وغيرها) (انظر الجدول 3-7).

جدول 3-7: الدين العام خلال العام 2010 وأرباع العام 2011

(مليون دولار)

البيان	2010		2011		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع
أ- الدين المحلي	**875.6**	**839.6**	**907.2**	**1,123.7**	**827.6**	**1,098.5**
مجموع الدين المحلي (قصير الأجل)	NA	NA	NA	NA	617.7	760.9
مجموع الدين المحلي (طويل الأجل)	NA	NA	NA	NA	209.9	337.6
قروض البنوك	397.8	345.1	402.6	433.4	376.9	506.1
(قصير الأجل)	NA	NA	NA	NA	167.0	168.5
(طويل الأجل)	NA	NA	NA	NA	209.9	337.6
تسهيلات بنكية	369.8	390.7	362.2	529.9	302.7	441.0
(قصير الأجل)	NA	NA	NA	NA	302.7	441.0

البيـــان	2010		2011		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
قروض هيئة البترول	99.3	95.0	133.2	150.8	139.3	142.8
(قصير الأجل)	NA	NA	NA	NA	139.3	142.8
قروض مؤسسات عامة أخرى	8.8	8.8	9.2	9.6	8.7	8.6
(قصير الأجل)	NA	NA	NA	NA	8.7	8.6
ب- الدين الخارجي	**1,071.4**	**1,043.3**	**1,044.4**	**1,046.9**	**1,116.2**	**1,114.3**
مؤسسات مالية عربية	552.5	539.4	539.2	539.8	617.3	617.2
صندوق الأقصى	444.1	444.1	444.1	444.1	522.7	522.4
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	54.8	42.6	42.1	42.2	42.4	43.3
البنك الاسلامي للتنمية	53.6	52.7	53.0	53.5	52.2	51.5
مؤسسات مالية إقليمية ودولية	350.6	348.3	346.6	346.2	342.4	341.9
البنك الدولي	304.0	302.9	301.0	300.0	298.0	297.0
بنك الاستثمار الأوروبي	24.6	23.4	23.4	23.9	22.1	22.6
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	3.5	3.4	3.5	3.5	3.4	3.3
الأوبك	18.5	18.6	18.7	18.8	18.9	19.0
قروض ثنائية	168.3	155.6	158.6	160.9	156.5	155.2
اسبانيا	92.9	92.9	92.9	92.9	92.9	92.9
ايطاليا	31.3	31.2	32.6	34.8	32.4	31.3
الصين	4.9	4.9	5.0	5.0	5.1	5.2
السويد	26.3	26.5	28.1	28.2	26.1	25.8
أخرى	12.9	0	0	0	0	0
مجموع الدين العام	**1,947.0**	**1,882.9**	**1,951.6**	**2,170.6**	**1,943.8**	**2,212.8**

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

المقارنة السنوية

ارتفع الدين العام خلال العام 2011 بمقدار 17.5% (إلى 2.2 مليار دولار). وتوزع الدين مناصفة بين الدين المحلي والدين الخارجي، علماً بأن حصة الدين الخارجي كانت 55% في نهاية العام 2010. ويلاحظ أن نحو 65% من الدين المحلي هو عبارة عن ديون قصيرة الأجل (انظر الجدول 3-7).

صندوق 3: موازنتان حكوميتان لشعب واحد

ذكرنا في العدد الماضي من المراقب الاقتصادي والاجتماعي (العدد 27) أن موازنة العام 2012 لحكومة حماس بلغت 770 مليون دولار(انظر صندوق رقم 3 من المراقب العدد 27). وكان مصدرنا لهذا الرقم والمعلومات عن 2012 لقطاع غزة صحيفة القدس (2011/12/7) التي نقلت مباشرة عن مسؤول في حكومة حماس، ومعلومات حصلنا عليها مباشرة من وزارة المالية في غزة. ولكن اتضح الآن أن تلك المعلومات والأرقام كانت أولية وغير دقيقة. إذ صدر في نهاية شهر آذار الماضي قانون الموازنة العامة للعام 2012 الذي أقره المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة.

يستفاد من القانون أن موازنة العام 2012 لحكومة حماس تبلغ 869 مليون دولار، وهي موزعة بين 653 مليون للإنفاق الجاري و216 مليون للإنفاق التطويري. ويمثل هذا الرقم زيادة بمقدار 38% عن موازنة العام 2011، التي بلغت 630 مليون دولار فقط.

وذكرت صحيفة البرلمان الصادرة عن المجلس التشريعي في غزة، أن إيرادات الجباية المحلية ستبلغ 174 مليون دولار[29]. أي أن الموازنة تعاني من عجز مقداره 695 مليون دولار. ومن المقرر أن يتم تغطية هذا العجز من المنح والمساعدات الخارجية.

[29] http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/ea0af971-5f3b-46ad-8de9-aa6ac4371242.pdf

تخصص الموازنة نحو 47% من إجمالي النفقات العامة إلى بند الأجور والرواتب. ويتكوّن بند الأجور والرواتب من:

- ✧ الرواتب والأجور: 262 مليون دولار.
- ✧ علاوة غلاء المعيشة: 66 مليون دولار.
- ✧ علاوة المخاطرة للمهن الطبية: 22 مليون دولار.
- ✧ تسديد المتأخرات: 48 مليون دولار.
- ✧ تكلفة الاحداثات الوظيفية: 6 مليون دولار.

يعرض الجدول 1 التوزيع القطاعي للإنفاق المخطط. ويتضح من الجدول أن أكثر من ثلث الإنفاق الإجمالي (45% من الجاري) ذهب إلى قطاع الإدارة المالية. بينما بلغت حصة الأمن والنظام العام 39% من الإنفاق الجاري.

جدول 1: التوزيع القطاعي لموازنة حكومة حماس للعام 2012

القطاعات المكونة للموازنة	المخصصات المخططة (بالمليون دولار)	كنسبة إلى الإنفاق الكلي (%)
قطاع الإدارة المالية (وزارة المالية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطة المياه، المتقاعدون، الاحتياطات المالية)	296	%36
قطاع الأمن والنظام العام (وزارة الداخلية والأمن، وزارة العدل، وزارة الحكم المحلي، سلطة الأراضي، ديوان القضاء الشرعي، النيابة العامة، مجلس القضاء الأعلى)	253	%31
قطاع الخدمات الاجتماعية/ (وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة شؤون المرأة، وزارة شؤون الأسرى والمحررين، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة العمل)	823	%29
قطاع التنمية الاقتصادية/ (وزارة الاقتصاد، وزارة التخطيط، وزارة الأشغال العامة، وزارة الزراعة، سلطة الطاقة، سلطة جودة البيئة)	4.11	%1.5
قطاع الإدارة العامة/ (المجلس التشريعي، مجلس الوزراء، ديوان الرقابة، ديوان الموظفين العام)	7	%0.9
قطاع النقل والمواصلات (وزارة النقل والمواصلات، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات)	5.15	%0.7
قطاع الخدمات الثقافية (المكتب الإعلامي الحكومي، وزارة السياحة، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الثقافة)	4	%0.5
قطاع الشؤون الخارجية / (وزارة الشؤون الخارجية)	0.460	%0.07
المجموع	815*	%100

المصدر: صحيفة البرلمان الصادرة عن المجلس التشريعي في غزة بتاريخ 2012/4/5

*إجمالي إنفاق الموازنة للعام 2012 باستثناء (تسديد المتأخرات وتكلفة الاحداثات الوظيفية)

تمثل موازنة حكومة حماس للعام 2012 ما نسبته 25% فقط من موازنة السلطة في رام الله للعام نفسه، والتي بلغت 3.5 مليار دولار. ويمكن إجراء مقارنة سريعة بين موازنة حكومة حماس وموازنة السلطة الوطنية في رام الله للعام 2012 (انظر الجدول 2).

جدول 2: مقارنة بين موازنتي حكومة حماس والسلطة الوطنية في رام الله للعام 2012

البند	القيمة (بالمليون دولار)		التوزيع النسبي (%)		كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	
	حكومة حماس	السلطة الوطنية	حكومة حماس	السلطة الوطنية	حكومة حماس	السلطة الوطنية
صافي الإيرادات المحلية(والمقاصة)	174	2,235	%20	%63	%8.6	%23
إجمالي النفقات	869	3,537	%100	%100	%43	%36
رواتب وأجور	405	1,793	%47	%51	%20	%18
نفقات تشغيلية	97	516	%11	%15	%4.8	%5.2
نفقات تحويلية	123	754	%14	%21	%6	%7.7
نفقات رأسمالية	28	21	%3	%0.6	%1.4	%0.2
نفقات تطويرية	216	350	%25	%10	%10.7	%3.5
العجز الإجمالي بعد خصم الإيرادات المحلية	695	1,302	%80	%37	%34.5	%13.3

المصدر: احتسبت الأرقام بناء على بيانات مشروع موازنة السلطة 2012. وبناء على بيانات صحيفة البرلمان الصادرة عن المجلس التشريعي في غزة بتاريخ 2012/4/5 الموقع الالكتروني لصحيفة البرلمان http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/ea0af971-5f3b-46ad-8de9-aa6ac4371242.pdf

* تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة في العام 2012 بزيادة قدرها9% عن الناتج في العام 2011. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تم تقدير الناتج المحلي الإجمالي للعام 2012 حسب توقع مشروع موازنة السلطة للعام 2012 ب 9,771 مليون دولار.

يلاحظ من الجدول مباشرة أن التمويل الذاتي لموازنة السلطة الوطنية يبلغ 63% من إجمالي الإنفاق، في حين انه لا يزيد على 20% في موازنة حكومة حماس. أما بالنسبة لتوزيع النفقات بين الرواتب والأجور والنفقات التحويلية والتشغيلية فإنها متقاربة. التمايز الواضح هو في تخصيص حكومة حماس لنحو ربع إجمالي الإنفاق إلى المشاريع التطويرية، في حين لا تزيد هذه النسبة على 10% في موازنة السلطة الوطنية في رام الله.

أخيراً يجدر بنا تكرار ما ذكرناه في العدد الماضي من المراقب أن إجمالي النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في غزة أعلى فعلياً من نسبة 43% المذكورة في الجدول (الرقم بالنسبة للضفة الغربية هو 36%). والسبب في ذلك أن السلطة الوطنية تحول نحو 120 مليون دولار شهرياً إلى قطاع غزة (كرواتب للموظفين ومدفوعات لاستهلاك الوقود والكهرباء والتحويلات الأخرى). وعند أخذ هذا بعين الاعتبار فإن إجمالي الإنفاق العام في قطاع غزة يرتفع إلى 2,309 مليون دولار في السنة (1,440 مليون من رام الله + 869 مليون من موازنة حكومة حماس). وبالتالي ترتفع نسبة الإنفاق العام في غزة إلى 115% من الناتج المحلي الإجمالي في القطاع.

4- القطاع المصرفي[30]

سجّلت موجودات/مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نمواً بنسبة 2.8% نهاية الربع الرابع 2011 مقارنة مع الربع الثالث. وبالمقارنة مع الربع االمناظر من العام 2010، نجد أن نمواً بنسبة 6% (520 مليون دولار) قد تحقق. وشهدت البنود الرئيسة المكونة لجانبي الميزانية المجمعة العديد من التقلبات خلال الربع الأخير للعام 2011، مقارنة بالربع السابق، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

جانب الأصول:

- ✧ نمو صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 8.3%.
- ✧ تراجع الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 2.7%.
- ✧ ارتفاع أرصدة المصارف داخل الأراضي الفلسطينية بنسبة 29.8%.
- ✧ نمو محفظة الأوراق المالية للاستثمار بنحو 33.9%.
- ✧ تراجع مجموع صافي الاستثمارات بنسبة 55.7%.

جانب الخصوم:

- ✧ نمو إجمالي الودائع بحوالي 4.4%.
- ✧ نمو ودائع الجمهور (العملاء) بنحو 2.2%.
- ✧ ارتفاع رأس مال المصارف (صافي حقوق الملكية) بنسبة 2.2%.

وفي نهاية الربع الأخير من العام 2011 ارتفع عدد الفروع والمكاتب بفرعين جديدين، ليصبح عددها 226 فرعاً ومكتباً. في حين بقي عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ثابتاً عند 18 مصرفاً.

جدول 4-1: عدد المصارف والفروع في الأراضي الفلسطينية موزعة بين محلي ووافد خلال العام 2011

	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب			
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
المصارف المحلية	8	111	117	118	118
المصارف الوافدة	10	105	106	106	108
المجموع	**18**	**216**	**223**	**224**	**226**

المصدر: بيانات سلطة النقد الفلسطينية

[30] بيانات أولية قابلة للتعديل

4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف

يلخص الجدول 4-2 أهم البنود الرئيسة للميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. ويتضح من خلال الجدول أن معظم البنود في جانبي الأصول والخصوم قد أظهرت ارتفاعات متفاوتة خلال الربع الأخير من العام 2011، مقارنة بالربع السابق من نفس العام. وبالرغم من ذلك يلاحظ وجود تراجع في بعض البنود التفصيلية في كلا الجانبين من الميزانية. وفيما يلي عرض لأهم هذه التغيرات والتطورات.

جدول 4-2: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني
للفترة من الربع الرابع 2010- الربع الرابع 2011

(مليون دولار)

البيان	2010	2011			
بيان الميزانية	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الأصول (الإجمالي)	**8,589.9**	**8,728.9**	**8,837.2**	**8,860.5**	**9,110.3**
النقدية والمعادن الثمينة	542.8	497.9	539.6	545.4	496.7
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3,949.3	3,782.3	3,502.2	3,722.2	3,743.7
محفظة الأوراق المالية	574.1	588.7	582	629.5	826.3
التسهيلات الائتمانية المباشرة	2,825.5	3,094.8	3,434.8	3,215.2	3,482.8
القبولات المصرفية	3.6	3.7	5.4	5.2	5.9
الاستثمارات	349.6	357.8	311.5	310.2	137.4
الأصول الثابتة	144.2	142.7	152.9	163.3	171.3
الأصول الأخرى	200.8	261.0	308.7	269.5	246.2
المطلوبات (الإجمالي)	**8,589.9**	**8,728.9**	**8,837.2**	**8,860.5**	**9,110.3**
أرصدة سلطة النقد والمصارف	420.6	418.6	452.8	474.8	646.5
إجمالي ودائع الجمهور	6,802.2	6,928.8	6,950.3	6,820.5	6,972.5
القبولات المنفذة والقائمة	15.3	13.4	17.8	17.7	16.2
المطلوبات الأخرى	108.3	114.5	117.5	217.4	122
مخصص ضرائب وأخرى	147.9	155.7	167.1	173.8	171.1
حقوق الملكية	1,095.6	1,098.6	1,131.7	1,156.3	1,182

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

1. جانب الأصول (الموجودات)

حقّق صافي موجودات المصارف نمواً بنسبة 2.8% خلال الربع الأخير من العام 2011 مقارنة مع الربع الثالث، و6% وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2010، أي أن زيادة بحوالي 520 مليون دولار قد تحققت خلال عام في هذا البند. سجّلت التسهيلات الائتمانية المباشرة نمواً بنسبة 23%، وسجلت محفظة الأوراق المالية للاستثمار نموا بنسبة 44%، وارتفعت الأصول الثابتة بنسبة 19% بين الربع الرابع 2011 والربع المناظر 2010. بالمقابل انخفضت الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف بنسبة 5%، كذلك تراجعت الاستثمارات بنسبة 61%، والنقدية والمعادن الثمينة بمقدار 8.5% خلال نفس الفترة.

✧ **التسهيلات الائتمانية المباشرة**

بلغ الوزن النسبي للتسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الأخير من العام 2011 حوالي 38.2% من مجموع موجودات المصارف، مرتفعاً بذلك بنحو نقطتين مئويتين مقارنة بالربع السابق، و2.7 نقطة مئوية عن وزنها في الربع المناظر من العام 2010. وقد ترافقت هذه الزيادة مع

نمو فعلي لتلك التسهيلات بنسبة 8.3% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 12.5% مقارنةً مع الربع المناظر قبل عام.

جاء النمو في التسهيلات الائتمانية المباشرة في الربع الأخير من العام 2011 نتيجة لارتفاع كل من تسهيلات القروض والجاري مدين، حيث ارتفعت الأولى بنسبة 6.3% (149 مليون دولار)، أما الثانية فسجلت نمواً بنحو 13.7% (118.2 مليون دولار) مقارنة بالربع الثالث من نفس العام.

توزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الأخير من العام 2011 بحسب نوع التسهيل بين 71.7%، وبقيمة بلغت نحو 2,496 مليون دولار للقروض، وبنسبة 28.1%، وبقيمة 978.8 مليون دولار للجاري مدين، والنسبة الضئيلة الباقية بقيمة 8 مليون دولار للتمويل التأجيري (انظر الشكل 4-2).

شكل 4-1: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الأخير من العام 2011

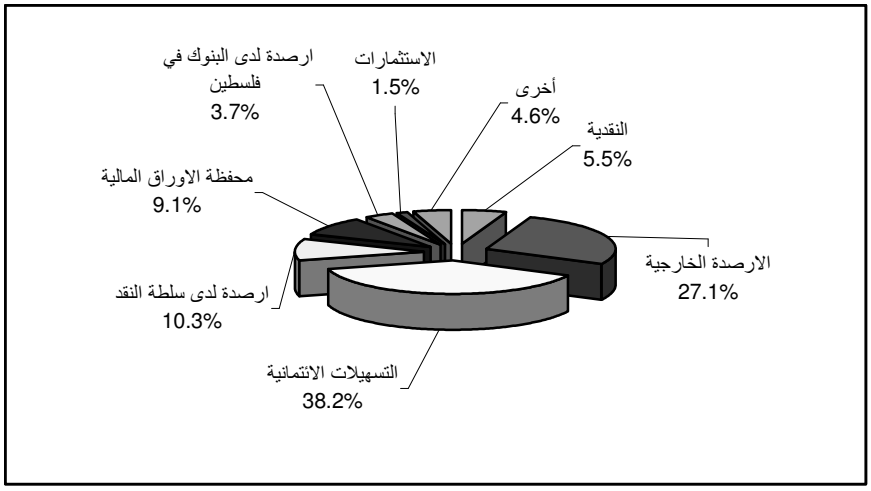

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 4-2: توزيع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بحسب نوع التسهيل في الربع الأخير 2011

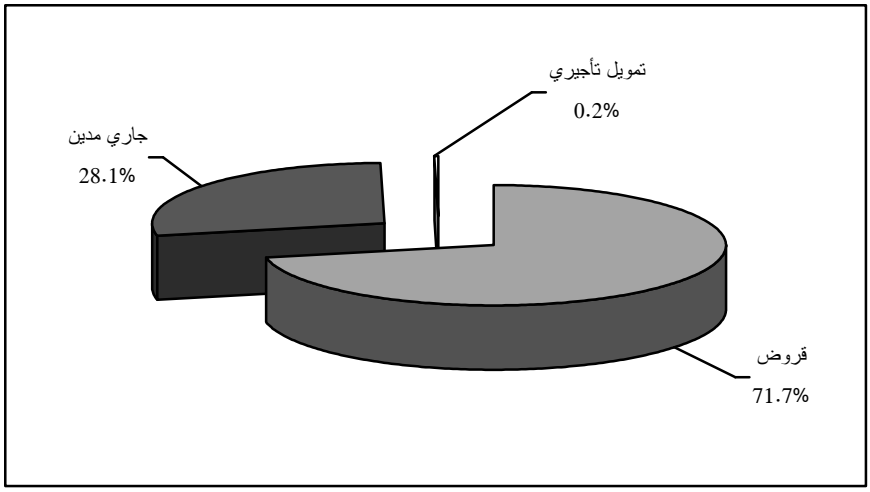

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

كما توزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الأخير من العام 2011 ما بين القطاعين العام والخاص بنسبة 32% وبقيمة 1,109 مليون دولار للقطاع العام، و68%، وبقيمة 2,374 مليون دولار للقطاع الخاص. ويتضح من خلال هذه النسب نمو حصة القطاع العام من التسهيلات المباشرة خلال الربع الأخير من العام بنحو 4.6 نقطة مئوية عما كانت عليه في الربع الثالث من العام. على أن الزيادة في حصة القطاع العام هذه جعلت تلك الحصة تعود إلى مستوياتها المعهودة سابقاً قبل الربع الثالث.

وتوزعت التسهيلات الائتمانية بين الضفة الغربية وغزة، بنسب 91%، 9% للمنطقتين على التوالي. تجدر الإشارة إلى نمو حصة قطاع غزة بمقدار 60% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010 (انظر الجدول 4-3).

توزّعت التسهيلات الائتمانية في نهاية الربع الأخير 2011 بين عملة الدولار الأمريكي بنسبة 63%، تلتها عملة الشيكل الإسرائيلي بنسبة 24%، ثم الدينار الأردني 12% (انظر الجدول 4-3).

جدول 4-3: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة من الربع الأخير 2010-الربع الأخير 2011 (مليون دولار)

	2010	2011			
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية*	2633.2	2858.6	3173.3	2937.4	3174.6
قطاع غزة	192.3	236.2	261.5	277.8	308.2
حسب الجهة المستفيدة					
قطاع عام	837.4	915.7	1118.1	856.4	1108.9
قطاع خاص مقيم	1930.3	2116.8	2256.2	2303.8	2318.2
قطاع خاص غير مقيم	57.8	61.3	60.5	55.0	55.7
حسب نوع التسهيل					
قروض	1953.9	2169.7	2316.2	2347.1	2496.0
جاري مدين	864.7	918.2	1111.1	860.6	978.8
تمويل تأجيري	6.9	6.9	7.5	7.5	8.0
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	1714.9	1873.3	2011.5	2009.8	2206.7
دينار أردني	236.6	320.5	454.0	419.5	404.9
شيكل إسرائيلي	857.8	879.8	948.6	764.4	851.2
عملات أخرى	16.2	21.2	20.7	21.5	20.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

*القروض في الضفة الغربية تشمل القروض المقدمة للسلطة الوطنية، وكذلك القروض المقدمة لغير المقيمين.

✧ توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات [31]

يظهر الجدول 4-4 توزيع أرصدة التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال أرباع العام 2011. تشير الأرقام إلى استمرار هيمنة قطاع التجارة العامة بشقيها الداخلية والخارجية على الحصة الأكبر من رصيد تسهيلات القطاع الخاص خلال الربع الأخير من العام 2011، وبنسبة 20%. ثم تمويل السلع الاستهلاكية بنسبة 17%. تلاها قطاع الإنشاءات بنسبة 16.6%.

[31] حصص كل قطاع تشتمل على المخصصات أيضاً، لذا يمكن ظهور فوارق في المجموع بين الأرقام في الجدولين 4-3، 4-4.

جدول 4-4: حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة من رصيد تسهيلات القطاع الخاص خلال أرباع العام 2011

القطاع الاقتصادي	حصة القطاع (مليون دولار)							
	الربع الأول	النسبة	الربع الثاني	النسبة	الربع الثالث	النسبة	الربع الرابع	النسبة
العقارات والإنشاءات	368.2	16.4	385.3	16.2	401.3	16.5	406.4	16.6
تطوير الأراضي	83.3	3.7	27.4	1.2	21.9	0.9	22.9	1.0
التعدين والصناعة	287.7	12.8	295.3	12.4	292.5	12.0	302.0	12.3
التجارة الداخلية والخارجية	427.5	19.1	498.3	20.9	497.9	20.5	491.3	20.0
الزراعة والثروة الحيوانية	49.5	2.2	31.8	1.3	31.8	1.3	34.8	1.4
السياحة والفنادق والمطاعم	52.6	2.4	49.4	2.1	51.4	2.1	50.0	2.0
النقل والمواصلات	21.9	1	24.3	1	25.7	1.1	22.6	1.0
الخدمات	458.8	20.5	383.0	16.1	377.9	15.6	295.2	12.0
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	54.5	2.4	70.0	2.9	67.5	2.8	66.3	2.7
تمويل شراء السيارات	93.2	4.3	97.5	4.1	114.5	4.7	118.7	4.8
تمويل السلع الاستهلاكية	172.4	7.7	330.9	13.9	365.8	15.1	417.0	17.0
أخرى في القطاع الخاص	168.8	7.5	188.4	7.9	180.0	7.4	224.7	9.2
المجموع	**2,238.4**	**100**	**2,381.6**	**100**	**2,428.2**	**100**	**2,451.9**	**100**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

✧ **أرصدة المصارف الخارجية**

تمثل الأرصدة الخارجية للمصارف المكون الرئيس لما يعرف بالتوظيفات الخارجية. وهي تتيح مرونة للمصارف لزيادة الائتمان المصرفي للقطاعين العام والخاص دون أن تكون الزيادة إلى أحدهما على حساب الآخر بالضرورة. شكّلت الأرصدة الخارجية للمصارف خلال الربع الأخير من العام 2011، ما نسبته 27% من مجموع موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، بتراجع بمقدار 3 نقاط مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010. التراجع في هذا البند، سواء من حيث الحصة أو القيمة الفعلية، يدلّل على نجاح سياسة سلطة النقد الهادفة إلى خفض مجمل التوظيفات الخارجية وزيادة الائتمان المحلي في الأراضي الفلسطينية (انظر الشكل 4-3).

شكل 4-3: التسهيلات الائتمانية المباشرة والأرصدة الخارجية كنسبة من إجمالي موجودات المصارف في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع 2010 وأرباع العام 2011

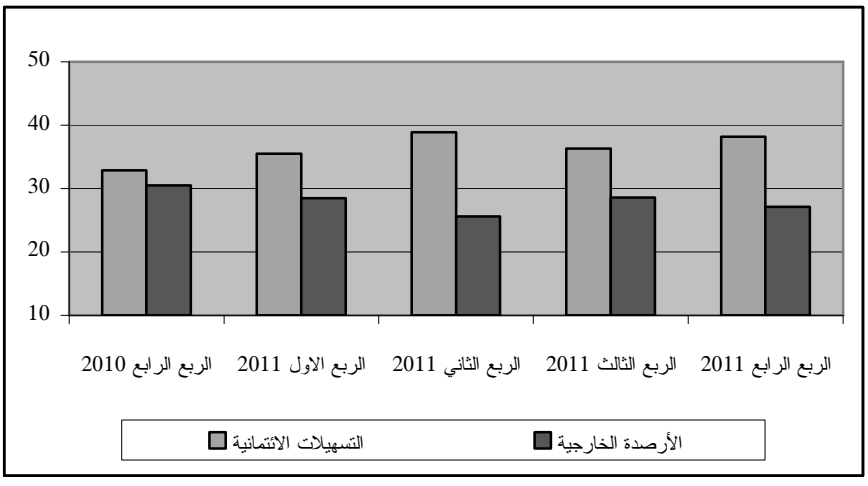

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

✧ **أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية**

شكلت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية ما نسبته 10% من موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأخير من العام 2011، وبقيمة بلغت نحو 941 مليون دولار. وهي حول معدلاتها خلال العام. توزعت ما بين احتياطيات إلزامية بنسبة 65.5%، وحسابات جارية بنسبة 8.5%، وحسابات أخرى بنسبة 26%.

2. جانب المطلوبات

تعتبر الودائع بشقيها المصرفية وغير المصرفية المكون الرئيس لجانب المطلوبات من الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، فقد شكلت نحو83.6% من مجموع مطلوبات المصارف خلال الربع الأخير من العام 2011، مقارنة مع 82% في الربع الثالث، ونحو 84% في الربع المناظر من العام 2010. أما حقوق الملكية، وهي المكون الثاني لجانب المطلوبات، فشكلت 13% من تلك المطلوبات دون تغير يذكر خلال فترة المقارنة.

شكل 4-4: التسهيلات الائتمانية وودائع الجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الرابع 2011

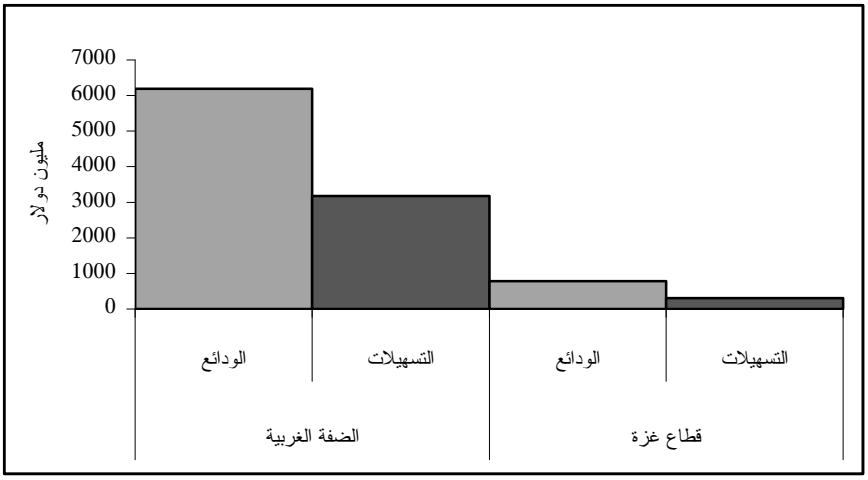

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 4-5: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الأخير 2011

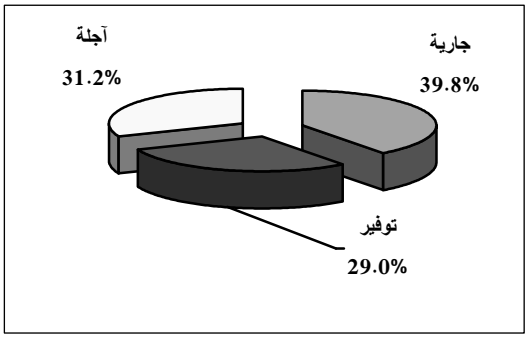

شكل 4-6: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع عملة الإيداع نهاية الربع الأخير 2011

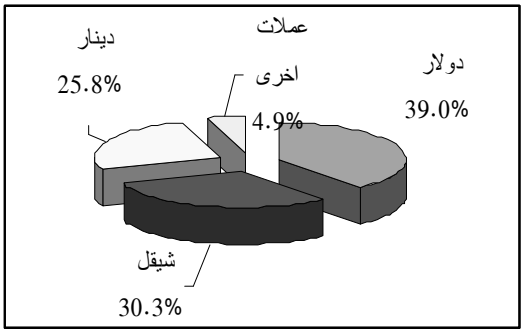

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

✧ **ودائع الجمهور**

بلغت قيمة ودائع الجمهور نهاية الربع الأخير من العام 2011، حوالي 7 مليار دولار، أو 77% من مجموع مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. وتشير هذه الأرقام إلى أن نمواً بنسبة 2.2% قد طرأ على هذه الودائع مقارنة بالربع السابق. كما أنه يزيد بنحو 2.5% مقارنة بالربع المناظر من العام 2010.

وتوزعت ودائع الجمهور بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الأخير للعام 2011 بنسب 89%، و11% للمنطقتين على التوالي، وهي تكاد تكون نفس نسب التوزيع في الربع السابق.

وخلال الربع الأخير من العام تباينت الأوزان النسبية لأنواع ودائع الجمهور، حيث شكلت الودائع الجارية ما نسبته 40%، والودائع الآجلة 31%، أما ودائع التوفير فشكلت 29% من مجموع ودائع الجمهور (انظر شكل 4-5). واستمرت سيطرة عملة الدولار الأمريكي على إجمالي ودائع الجمهور لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، مشكّلة 39% منها (2,718.5 مليون دولار). وشكّلت عملة الشيكل نحو 30%، أما الدينار الأردني فكان نصيبه 26% (انظر شكل 4-6).

4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

سجّلت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع غير المصرفية (ودائع الجمهور) زيادة بنحو 3 نقاط مئوية مقارنة بالربع السابق، وبنحو 8.5 نقطة مئوية مقارنة بالربع المناظر قبل عام، لتصل إلى 50%. في مقابل ذلك تراجعت الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع كما ذكرنا سابقاً. وسجّلت نسبة تسهيلات القطاع الخاص إلى ودائع ذلك القطاع تراجعاً طفيفاً (انظر الجدول 4-5).

جدول 4-5: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة من الربع الأخير 2010 – الربع الأخير 2011

(نسبة مئوية)

المؤشر	2010	2011			
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
التسهيلات الائتمانية/الودائع غير المصرفية	41.5	44.7	49.4	47.1	50.0
تسهيلات القطاع الخاص الائتمانية/ودائع القطاع الخاص	32.5	34.9	36.2	37.5	37.3
الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع	36.2	33.9	31.0	34.8	32.4
ودائع العملاء/إجمالي الموجودات	79.0	79.4	78.7	77.0	76.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف

✧ **أرباح المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية**

بلغ صافي دخل المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأخير من العام 2011 حوالي 27.3 مليون دولار، مقارنة مع نحو 29 مليون دولار في الربع السابق. كما بلغ صافي أرباح المصارف لمجمل العام 2011 حوالي 127.3 مليون دولار، مقارنة مع 142.5 مليون دولار خلال العام 2010.

على عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الأخير من العام 2011 مقارنة بالربع السابق. في حين تراجعت قيمتها بحوالي 6% خلال نفس فترة المقارنة. أما الشيكات المرتجعة فقد تراجعت بشكل طفيف في الربع الأخير لتبلغ 12.5% من عدد الشيكات المقدّمة للتقاص (انظر الجدول 4-6)، بينما بقيت النسبة من حيث القيمة (قيمة المعاد/قيمة المقدم للتقاص) ثابتة عند 7% خلال فترة المقارنة.

4-3 نشاط غرف المقاصة

تفيد بيانات غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد الفلسطينية في كل من رام الله وغزة، أن نمواً بنسبة 4.5% قد طرأ

جدول 4-6: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها
للفترة من الربع الأخير 2010- الربع الأخير 2011

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		المعاد / المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون$)	العدد(شيك)	القيمة(مليون$)	العدد (%)	القيمة (%)
الربع الرابع 2010	984,926	2,620.4	98,896	155.3	10.0	5.9
الربع الأول 2011	981,188	2,882.7	106,141	167.2	10.8	5.8
الربع الثاني 2011	1,001,249	3,059.2	115,883	175.6	11.6	5.7
الربع الثالث 2011	1,010,402	3,055.7	134,574	213.2	13.3	7.0
الربع الرابع 2011	1,055,827	2,870.8	131,518	202.1	12.5	7.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

4-4 بورصة فلسطين

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه:

✧ مؤشرات السوق المالي:

- الرسملة السوقية[32]: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام الماضي 31.7% مقارنة بـــ 29.4% في العام 2010.
- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الرابع من العام المنصرم 46 شركة، حيث شهد العام 2011 إدراج 7 شركات جديدة. شركتان تم إدراج أسهمهما خلال الربع الأول وهما؛ " الوطنية موبايل" و"العالمية المتحدة للتأمين"، وأربع شركات تم إدراج أسهمهما خلال الربع الثاني وهي؛ "فلسطين لتمويل الرهن العقاري"، "العقارية التجارية للاستثمار"، "التكافل الفلسطينية للتأمين"، و"مصنع الشرق للإلكترود". و"الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبر وفيلات" تم إدراجها في الربع الرابع. وتتوزع الشركاتالمدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (8 شركات)، قطاع الصناعة (10 شركات)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (9 شركات) وقطاع الخدمات (12 شركة).

شكل 4-7: مؤشر القدس لأشهر العامين 2010 و2011

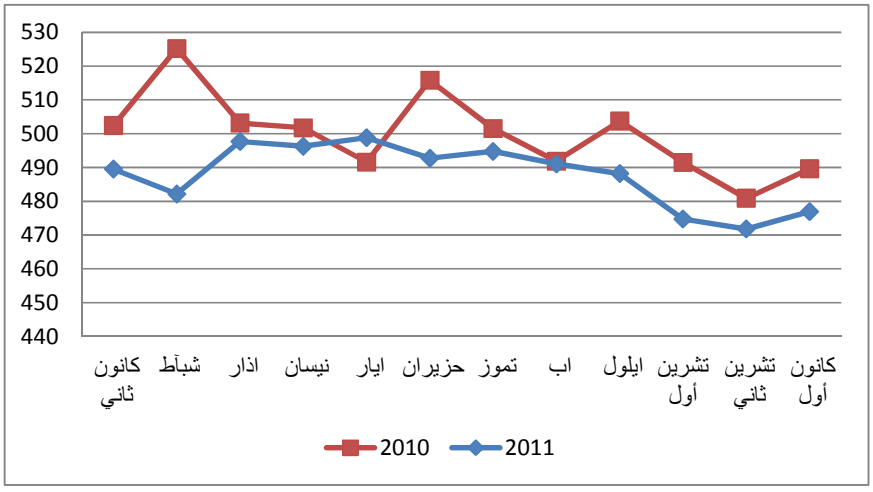

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

[32] يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها.

✧ مؤشرات السيولة:

- نسبة قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للعام 2011 نحو 3% مقارنة مع 8% للعام 2010. ويعود هذه الانخفاض إلى ضعف أداء السوق المالي خلال هذا العام.
- نسبة الدوران[33]: بلغت هذه النسبة في العام 2011 حوالي 13% مقارنة مع 18% خلال العام 2010. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار 25%، قطاع الصناعة 13%، قطاع البنوك والخدمات المالية 12%، قطاع الخدمات 11% وقطاع التأمين 7%.

✧ درجة التركيز[34]:

حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 75% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في العام 2011، وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (36.5%)، فلسطين للتنمية والاستثمار (17.3%)، بنك فلسطين (11.0%)، فلسطين للإستثمار الصناعي (5.6%) وموبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات (4.8%).

أما بالنسبة للتطورات في بورصة فلسطين، فتشير المؤشرات بشكل عام إلى انخفاض ملموس في نشاطها خلال العام 2011. فقد أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الرابع من العام الماضي عند 476.93 نقطة متراجعاً بـــ 12.67 نقطة (2.6%) عن إغلاق الربع الرابع من العام 2010 (انظر شكل 4-7). ويعود هذا إلى انخفاض مؤشرات كل من قطاع الاستثمار (10.4%)، وقطاع التأمين (3.6%).

بلغت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين نحو 184.54 مليون سهم، مسجلة انخفاضاً بنسبة 20% مقارنة مع العام 2010. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة في العام الماضي نحو 366 مليون دولار، بانخفاض مقداره 19% عن العام 2010 (انظر شكل 4-8).

شكل 4-8: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر خلال أشهر العامين 2010 و2011

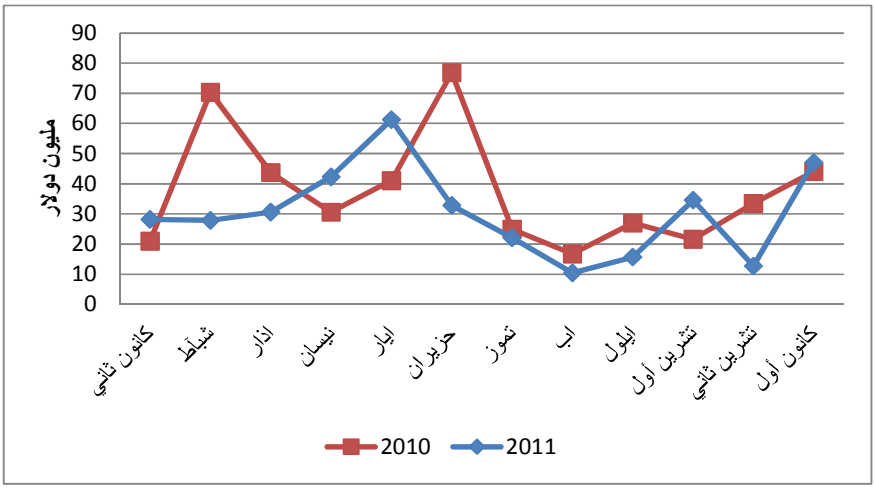

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر منها في العام 2011، بنسبة 45%، يليه كلا من قطاع الاستثمار وقطاع البنوك والخدمات المالية بنسب 27% و19% على التوالي (انظر شكل 4-9). بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الرابع من

[33] يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن تباع بها الأسهم.
[34] يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

العام 2011 حوالي 2,782 مليون دولار، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 13.6% مقارنة بنهاية العام 2010 وذلك بسبب ادراج عدد من الشركات الجديدة. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 52.7%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 21.2% (انظر شكل 4-10).

شكل 4-9: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال العام 2011 (مليون دولار)

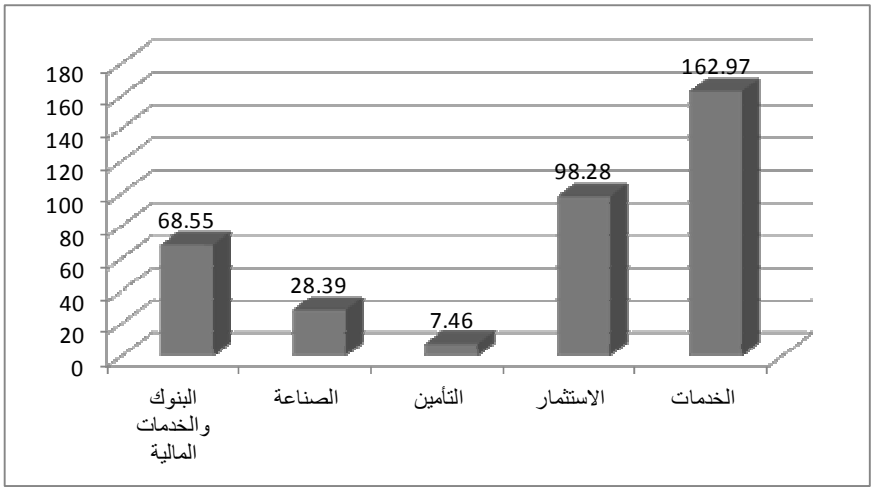

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

شكل 4-10: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال العام 2011 (مليون دولار)

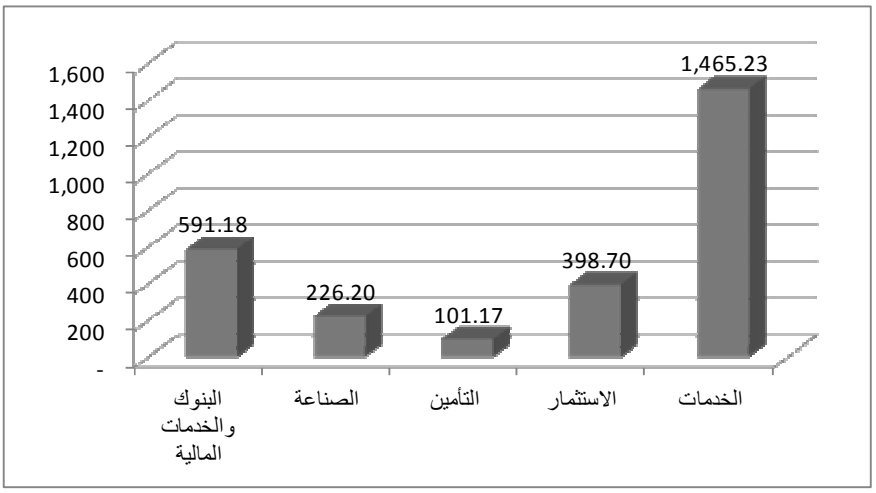

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

صندوق 4: "ايبك" تصدر سندات دين على خطى "باديكو":
لماذا اصدار السندات عوضاً عن الاقتراض المباشر؟

أصدرت الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (القابضة) المحدودة "ايبك" في مطلع العام 2012 سندات تجارية، وهذه هي المرة الثانية التي تقوم بها شركة في الأراضي الفلسطينية بطرح سندات ائتمانية، حيث قامت شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة "باديكو" بذلك منتصف العام 2011.

اختلف إصدار السندات الجديد بالقيمة والشروط عن سابقه. فبينما بلغت قيمة إصدار باديكو 70 مليون دولار، فإن إصدار أيبك بلغ 20 مليون دولار فقط. أما سعر الفائدة فبلغ 5% لأول ثلاثين شهراً لسندات باديكو في حين بلغ 5.5% على سندات أيبك. أما بالنسبة لسعر الفائدة خلال 30 شهر المتبقية (مدة السند للشركتين 5 سنوات) فحددته شركة بابديكو بفائدة متغيرة على أن لا يقل معدلها عن 5% ولا يزيد عن 6.5%، بينما ربطت ايبك سعر الفائدة بسعر فائدة الـــ (LIBOR) مضافاً إليها هامش 2.5%، على أن لا يقل عن 5.5% وبدون سقف أعلى. هذه المقارنة تظهر أن العائد الاستثماري على سندات شركة ايبك يمكن أن يكون أعلى من العائد على سندات شركة باديكو.
من المهم التنويه أن الاصدارين تم طرحهما كاكتتاب خاص اقتصر بشكل حصري على المصارف والمؤسسات المالية. كما أنه لا يمكن تحويل هذه السندات إلى أسهم وهي غير قابلة للتداول، مما يعني أن المصارف سوف تحتفظ بالسندات طول مدة السند.

يبرز هنا التساؤل لماذا لجأت الشركتان إلى إصدار سندات خاصة بالمصارف بينما هي قادرة على الاقتراض منها؟ غالباً ما تلجأ الشركات والحكومات لإصدار سندات الاقتراض من أجل تمويل مشاريع توسعية أو الاستثمار في مشاريع جديدة. وتفضل الجهات المقترضة إصدار السندات على طلب القروض من المصارف لأنها تستطيع بذلك تحديد شروط السند وسعر الفائدة التي غالباً ما تكون أقل من سعر الفائدة المفروض من المصارف. وغالباً ما تكون الجهات المشترية للسندات هي أطراف استثمارية توظف أموالها بشكل مختلف عن الطرق التقليدية للإقراض مثل ما تفعل المصارف. لا بل حتى عندما تقوم المصارف بشراء السندات فإنها تخطط لإعادة بيعها في السوق المالية كاستثمار قصير الأجل. يمكن تفسير إصدار الشركتين لسندات تقتصر على المصارف وغير قابلة للتحويل إلى أسهم أو التداول إلى الأسباب التالية:

- ✧ رغبة الجهة المقترضة (الشركتان) بتسهيل عملية الاقتراض، إذ عوضاً عن مفاوضات منفصلة مع المصارف حول شروط القروض وقيمة التسهيلات وتقديم ضمانات عالية، فإن السندات تشكل بديلاً أفضل. إذ أن تكوين هيئة عامة لمالكي السندات تسّهل عملية التفاوض حول تحديد سعر الفائدة المستقبلية أو إطفاء السندات وتنظيم عملية الدفع.
- ✧ يمنع قانون المصارف الصادر عن سلطة النقد (2010) منح الائتمان لجهة معينة بأكثر من 10% من قاعدة رأس مال المصرف (المادة (1/1/16أ)، وبالتالي فإن اللجوء للسندات يمنح المصارف هامشاً أكبر لمنح تسهيلات إلى المستفيد بنسبة تزيد عن 10% المنصوص عليها بالقانون.
- ✧ يمنع قانون المصارف وفق المادة (2/17) قيام المصارف بمنح معاملة تفضيلية للمستفيد مختلفة عن السياسة الائتمانية المعتمدة من مجلس إدارة المصرف، وبالتالي فإن السندات تتيح الفرصة للمصارف بمنح قروض (على شكل سندات) بشروط تفضيلية تختلف عن الشروط التي يمنحها للعملاء العاديين.

تجدر الإشارة إلى أن إصدار السندات الائتمانية في فلسطين ينظم وفق قانونيين:
- ✧ قانون الشركات الاردني الصادر سنة 1964 المعمول به في الأراضي الفلسطينية والتي يشرف على تطبيقها مراقب الشركات الفلسطيني. تعامل سندات القروض في هذا القانون معاملة الأسهم، حيث تستوجب المادة 86 أن يتم إصدار هذه القروض عن طريق الدعوة للاكتتاب العام. والسندات هنا هي وثائق قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة.
- ✧ قانون الأوراق المالية الصادر سنة 2004 عن هيئة سوق رأس المال الفلسطيني الذي نظم إصدار السندات في الفصل السابع. يعطي هذا القانون مرونة أكبر للجهة المصدرة حيث يخفف القيود الموجود في قانون الشركات. ويسمح القانون بإصدار سندات تحت بند (إصدار خاص) يكون فيه الاكتتاب خاص ويستهدف مجموعة معينة على أن لا تزيد هذه المجموعة عن 30 جهة.

ونتيجة لوجود هذين القانونين تبرز مشكلة التضارب في بعض المواد وتضارب صلاحيات مراقب الشركات وهيئة سوق رأس المال، فعلى سبيل المثال يمنح قانون الأوراق المالية وفق المادة (80) الحق للشركة بإطفاء سندات القروض وفقاً لنشرة الإصدار، بينما في قانون الشركات ووفق المادة (2/95) لا يجوز للشركة أن تقدم ميعاد الوفاء أو تؤخره. وبالتالي يجب معالجة الموضوع بإصدار قانون شركات جديد يواكب روح العصر ويوحّد السياسات ويحدد الصلاحيات.

أخيراً، تجدر الاشارة إلى أن المصارف عندما تشتري هذه السندات فإنها تسقتطع قيمتها من النسبة المطلوبة منها للاقراض في الاقتصاد المحلي. ولقد حددت سلطة النقد هذه النسبة بمقدار 45% من إجمالي الودائع. توفر هذه السندات فرصاً سهلة نسبياً للمصارف للوفاء بهذا الالتزام، وهو ما يمكن أن ينعكس بانخفاض التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف لصغار المقترضين (سواء أفراد او شركات). ويمكن تجنب هذا الاثر السلبي عن طريق استثناء هذا النوع من التوظيفات الآمنة نسبياً للمصارف من رقم الائتمانات المحلية التي تحسب نسبة الـ 45% على أساسها (انظر الصندوق رقم 4 في المراقب عدد 25 – تموز 2011– لمزيد من التفصيل).

5- مؤشرات النشاط الاقتصادي

5-1 تسجيل الشركات

الربع الرابع

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[35]. شهد الربع الرابع من العام 2011 تسجيل 337 شركة جديدة في الضفة الغربية، زيادة بمقدار50 شركة مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام، وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق (انظر جدول 5-1)[36].

المقارنة السنوية

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العام الماضي نحو 1,386 شركة، مسجلةً ارتفاعاً بمقدار 170 شركة مقارنة مع العام 2010 (انظر جدول 5-1). وبلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في العام 2011 حوالي 220 مليون دينار أردني[37]، لتسجل انخفاضاً بنسبة 41.5% مقارنة مع العام 2010. ويعود هذا الانخفاض إلى أن شركة الوطنية موبايل تم تسجيلها في الربع الرابع من العام 2010، والتي بلغ رأسمالها 258 مليون دولار، أي نصف إجمالي رؤوس الأموال المسجلة خلال العام 2010.

أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاعي الإنشاءات والتجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في العام 2011، بنسبة 29% لكل منهما. يليهما قطاع الخدمات الذي استحوذ على 21% من إجمالي قيمة رأس المال المسجل، وجاء في المركز الرابع قطاع الصناعة بنسبة 12.5% (انظر شكل 5-1).

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العام 2011 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (594 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (775 شركة) وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (17 شركة). واستحوذت الشركات العادية العامة على 34% من إجمالي قيمة رأس المسجل خلال نفس الفترة، بينما كانت حصة الشركات المساهمة الخصوصية 60% (انظر جدول 5-2).

[35] يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

[36] يتناول هذا القسم من المراقب الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

[37] تم تسجيل الشركات في العام 2011 بست عملات: الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، اليورو الاوروبي، الدرهم الإماراتي، الريال السعودي، والروبل الروسي. وتم اعتماد أسعار الصرف حسب المعدل الربعي لأسعار صرف الدينار الأردني.

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة
في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2011)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011
الربع الأول	247	454	334	389
الربع الثاني	334	412	428	373
الربع الثالث	315	349	164	287
الربع الرابع	287	438	290	337
المجموع	**1,183**	**1,653**	**1,216**	**1,386**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية
حسب الأنشطة الاقتصادية خلال العام 2011

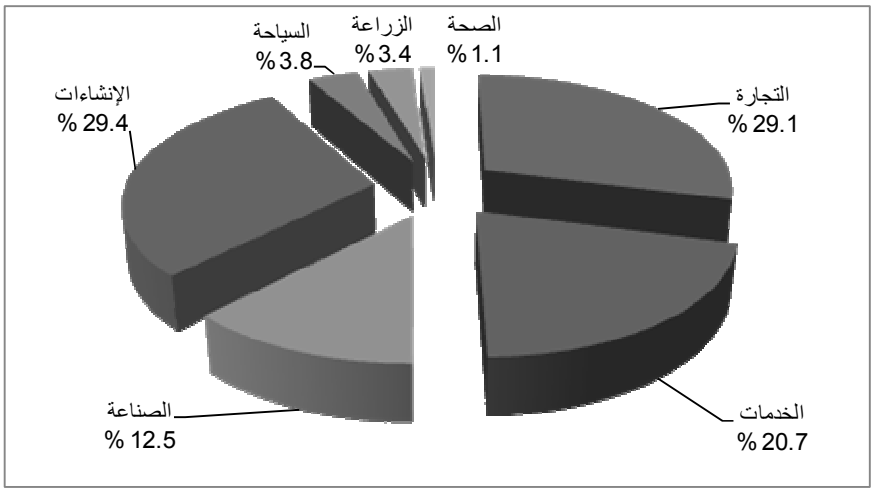

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية
حسب الكيان القانوني خلال العام 2010 وأرباع العام 2011 (مليون دينار)

السنة	الكيان القانوني				المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية أجنبية	
2010	**64.345**	**113.804**	**182.664**	**20.103**	**376.736**
الربع الأول 2011	19.505	61.200	0	0.070	80.775
الربع الثاني 2011	20.306	32.259	0	0.920	53.486
الربع الثالث 2011	17.936	20.610	0	0.360	38.906
الربع الرابع 2011	16.402	21.176	0	9.496	47.074
2011	**74.149**	**135.254**	**0**	**10.846**	**220.249**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

وتشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من الشركات المسجلة كانت في محافظة رام الله والبيرة (37%)، يليها محافظة الخليل (18%) ثم محافظة نابلس بنسبة 16% (انظر جدول 5-3).

جدول 5-3: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال العام 2010 وأرباع العام 2011

المحافظة	العام 2010		الربع الأول 2011		الربع الثاني 2011		الربع الثالث 2011		الربع الرابع 2011		العام 2011	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
رام الله والبيرة	454	37.3	136	35.0	137	36.7	94	32.8	142	42.1	509	36.7
الخليل	174	14.3	63	16.2	64	17.2	55	19.2	71	21.1	253	18.2
نابلس	126	10.4	68	17.5	56	15.0	49	17.1	43	12.8	216	15.6
طولكرم	41	3.4	26	6.7	14	3.8	10	3.5	18	5.3	68	4.9
جنين	116	9.5	29	7.5	33	8.8	31	10.8	19	5.6	112	8.1
أريحا والأغوار	23	1.9	4	1.0	10	2.7	2	0.7	6	1.8	22	1.6
ضواحي القدس	71	5.8	6	1.5	9	2.4	10	3.5	3	0.9	28	2.0
بيت لحم	114	9.4	39	10.0	26	7	21	7.3	20	5.9	106	7.6
قلقيلية	48	3.9	11	2.8	12	3.2	5	1.7	6	1.8	34	2.5
سلفيت	39	3.2	5	1.3	6	1.6	7	2.4	7	2.1	25	1.8
طوباس	10	0.8	2	0.5	6	1.6	3	1.0	2	0.6	13	1.0
المجموع	1216	100	389	100	373	100	287	100	337	100	1386	100

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

أما بالنسبة لتوزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة حسب المحافظات، فقد استحوذت محافظة رام الله والبيرة أيضاً على الحصة الكبرى من رأس المال المسجل بنسبة 47% (انظر شكل 5-2).

شكل 5-2: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال العام 2011

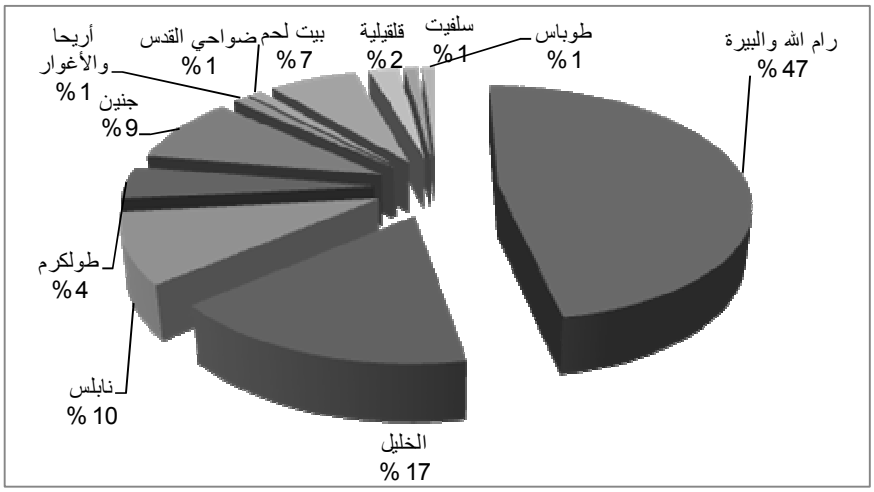

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

5-2 رخص الأبنية في الضفة الغربية

الربع الرابع

عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الاسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

شهد الربع الرابع من العام 2011 ارتفاعاً في عدد الرخص الصادرة بمقدار 10% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام (إلى 1,884 رخصة مقارنة مع 1,717 رخصة خلال الربع الثالث). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2010، يلاحظ ارتفاع عدد الرخص الصادرة بمقدار 24%. كما يلاحظ زيادة مجموع المساحات المرخصة بنسبة 44% خلال الربع الرابع 2011 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010 (انظر الجدول 5-4 والعدد 26 من المراقب).

المقارنة السنوية

تشير الأرقام إلى ارتفاع عدد رخص البناء في الاراضي الفلسطينية بمقدار 23% خلال عام 2011 مقارنة بالعام 2010. بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال عام 2011 حوالي 3,553 ألف متر مربع، مرتفعاً بحوالي 40% عن العام 2010. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) بشكل كبير خلال العام 2011 ليصل إلى 14,183 وحدة سكنية مقارنة مع 9,475 وحدة سكنية في عام 2010.

جدول 5-4: عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية، 2010-2011 (المساحة ألف م2)

المؤشر	2010	2011			
	المجموع	الربع الاول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
مجموع الرخص الصادرة	**6,265**	**2,092**	**2,015**	**1,717**	**1,884**	**7,708**
مبنى سكني	**5,374**	1,872	1,816	1,499	1,669	**6,856**
مبنى غير سكني	**891**	220	199	218	215	**852**
مجموع المساحات المرخصة	**2,538.9**	**915.5**	**867.3**	**774.4**	**996.3**	**3,553.5**
عدد الوحدات الجديدة	**7,537**	2746	2,972	2,403	3142	**11,263**
مساحة الوحدات الجديدة	**1,373.2**	499.7	525.7	431.0	602.8	**2,059.2**
عدد الوحدات القائمة	**1,938**	1,082	746	568	524	**2,920**
مساحة الوحدات القائمة	**332.5**	193.3	128.0	100.5	116.9	**538.7**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

5-3 استيراد الإسمنت

الربع الرابع

ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2011 بمقدار 4% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2010، يلاحظ انخفاض كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية بمقدار 6%. جاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض الاسمنت المستورد إلى الضفة (10%) وارتفاع استيراد غزة من 3 إلى 15 ألف طن (انظر الجدول 5-5 والعدد 27 من المراقب).

المقارنة السنوية

شهدت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية خلال العام 2011 انخفاضاً بنسبة 4% مقارنة بالعام 2010، هذا على الرغم من زيادة الكمية المستوردة إلى قطاع غزة من 4 إلى 44 ألف طن. ويعود السبب طبعاً إلى انخفاض استيراد الضفة الغربية بمقدار يقرب من 5%.

جدول 5-5: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2010-2011 (ألف طن)

المؤشر	2010	2011				
	المجموع	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
الضفة الغربية	1,340.1	296.8	381.4	294.7	308.8	1,281.7
قطاع غزة	4.3	2.6	11.4	15.3	15.3	44.6
الاراضي الفلسطينية	1,344.4	299.4	392.8	310	324.1	1,326.3

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني- سجلات ادارية، 2012. رام الله- فلسطين.

5-4 تسجيل السيارات

الربع الرابع

تم تسجيل 4,408 سيارة خلال الربع الرابع من العام الماضي، بانخفاض مقداره 12% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام وانخفاض بمقدار 21% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010 (انظر الجدول 5-6 والمراقب العدد 26). كما يبين الجدول 5-6 تراجعاً مستمراً في أعداد السيارات المسجلة خلال أرباع العام 2011 من 6,656 سيارة في الربع الأول إلى 4,408 سيارة خلال الربع الرابع 2011.

المقارنة السنوية

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية خلال العام 2011 نحو 21 ألف سيارة. توزعت بين 63% سيارات مستعملة مستوردة من الخارج، و11% سيارات مستعملة مستوردة من اسرائيل، و25% سيارات جديدة مستوردة من الخارج. وبالمقارنة مع العام 2010، يلاحظ انخفاض عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية بمقدار 4%. جاء معظم هذا الانخفاض نتيجة انخفاض عدد السيارات المستوردة من السوق الاسرائيلي بمقدار 28% خلال نفس الفترة.

جدول 5-6: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية خلال العام 2010 وأرباع العام 2011*

	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الاسرائيلي (مستعمل)	المجموع
2010	5,089	13,661	3,297	22,047
الربع الاول 2011	1,623	4,290	743	6,656
الربع الثاني 2011	1,505	2,980	575	5,060
الربع الثالث 2011	1,285	3,249	487	5,021
الربع الرابع 2011	983	2,868	557	4,408
2011	5,396	13,387	2,362	21,145

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

* هناك بعض الاختلافات بين البيانات المنشورة في هذا الجدول وبيانات تسجيل السيارات خلال النصف الاول من العام 2011 المنشورة في الأعداد السابقة من المراقب. يعود السبب في هذا الاختلاف إلى أن البيانات المنشورة سابقاً مسجلة إما وفق تاريخ التخليص الاسرائيلي أو تاريخ التخليص الفلسطيني. أما البيانات المنشورة في هذا الجدول فجميعها مسجلة حسب تخليصها لدى الجمارك الفلسطينية.

5-5 النشاط الفندقي

الربع الرابع

وصل عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى 103 فندق مقارنة مع 99 فندق خلال الربع الثالث و94 فندق خلال الربع المناظر من العام 2010. رافق الزيادة في عدد الفنادق زيادة بمقدار 31% في عدد العاملين في الفنادق مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010. أما بالنسبة لعدد النزلاء، فقد انخفض إلى نحو 138 ألف نزيل مقارنة مع 171 ألف نزيل خلال الربع المناظر من العام 2010 (انظر الجدول 5-7 والعدد 25 من المراقب).

المقارنة السنوية

بلغ عدد الفنادق العاملة في الاراضي الفلسطينة 103 فندق في العام 2011 مقارنة مع 95 فندق في العام 2010. كما ارتفع عدد العاملين في الفنادق بمقدار 25% خلال نفس الفترة. من جهة أخرى، انخفض عدد النزلاء بمقدار 11% بين العامين. في حين، ارتفع متوسط مدة الإقامة في فنادق الأراضي الفلسطينية إلى 2.5 ليلة كل نزيل مقارنة مع 2.2 ليلة لكل نزيل في العام 2010.

جدول 5-7: أبرز المؤشرات الفندقية في الأراضي الفلسطينية للأعوام 2010، 2011

المؤشر	2010	2011			
	المجموع	الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
عدد الفنادق العاملة	95	101	99	99	103	103
متوسط عدد العاملين	1,795	2,133	2,216	2,317	2,340	2,251
عدد النزلاء	577,383	134,244	131,975	106,786	137,430	510,435
عدد ليالي المبيت	1,285,661	297,993	340,573	254,313	361,617	1,254,496
متوسط إشغال الغرف	1,747	1,583.9	1,375.3	1,251.2	1,554.1	1,440.6
متوسط إشغال الأسرة	3,522	3,311.0	3,742.6	2,764.3	3,930.6	3,437.0
نسبة إشغال الغرف %	35.0	30.1	25.5	21.9	27.0	26.1
نسبة إشغال الأسرة %	33.4	30.0	33.3	23.0	31.5	29.4

صندوق 5: اسرائيل- الطبقة الوسطى تتقلص ودخلها الحقيقي ينحدر

أصدر بنك اسرائيل (البنك المركزي لاسرائيل) في شهر آذار الماضي دراسة توصلت إلى أن الطبقة الوسطى في اسرائيل تتقلص عدداً، وأن القوة الشرائية لهذه الطبقة تراجعت بشكل ملحوظ منذ العام 2007[38]. وجاءت هذه النتائج لتدعم المظالم التي عبر عنها مئات الآلاف من المتظاهرين الذين شاركوا في موجة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها اسرائيل في شهري آب وأيلول 2011.

تعرّف دراسة بنك اسرائيل عائلات الطبقة الوسطى بأنها العائلات التي تحرز دخلاً صافياً (بعد الضريبة) يتراوح بين 7,275 و12,125 شيكل شهرياً. وتضم هذه الفئة نحو ربع إجمالي عدد العائلات في اسرائيل. بالمقابل فإن الطبقة الوسطى العليا، والتي تمثل أيضاً نحو ربع آخر من إجمالي العائلات، هي التي تحرز دخلاً صافياً يتراوح بين 12,125 و19,400 شيكل. أما العائلات التي تحرز دخلاً أعلى من هذا فهي في الطبقة العليا، وتلك التي تحرز دخلاً أقل من 7,275 فهي في الطبقة الدنيا.

يوضح الجدول 1 أن نسبة عائلات الطبقة الوسطى قد انحدرت بمقدار 14% بين 1997 و2011، في حين ارتفعت نسبة عائلات الطبقة الدنيا من إجمالي العائلات في اسرائيل بمقدار 19% خلال نفس الفترة. وأشار التقرير إلى أن 90% من عائلات الطبقة الوسطى (و95% من عائلات الطبقة الوسطى العليا) ليسوا يهوداً متشددين (ليسوا حريدي). كذلك 40% من عائلات الطبقة الوسطى (و50% من الوسطى

[38] صحيفة هآرتس، 14 آذار، 2012.

العليا) هي عائلات يعمل فيها الزوج والزوجة وقتاً كاملاً. وأكدت الدراسة أيضاً أن النفقات التي تستقطع الجزء الأكبر من دخل الطبقة الوسطى (مثل الإيجار، ومدفوعات القروض العقارية، والمواصلات العامة، ودور الحضانة، وتصليح السيارات) ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الفترة، وبشكل أسرع من زيادة الدخل التصرفي لعائلات الطبقة الوسطى والوسطى العليا. أي أن الدخل الحقيقي لهاتين الطبقتين انخفض وهو أحد العوامل الرئيسية وراء اندلاع حركة الاحتجاجات الشعبية.

جدول1: توزع العائلات الاسرائيلية حسب الدخل (%)

	1997	2011
الطبقة الدنيا	25.4	30.2
الطبقة الوسطى	28.8	24.7
الطبقة الوسطى العليا	26.9	25.7
الطبقة العليا	18.9	19.4

من ناحية ثانية، توصلت دراسة أخرى قام بها البنك المركزي إلى أن عدالة توزيع الدخل تضائلت في اسرائيل بشكل أسرع من كافة الدول المتطورة[39]. وقال التقرير أن فجوة الفارق بين رواتب المتعلمين وغير المتعلمين ازدادت خلال العقدين الماضيين، هذا على الرغم أن الفجوة تضاءلت بين رواتب الرجال والنساء. وعزى التقرير سبب اتساع الفجوة إلى غياب السياسات الحكومية وإلى انخفاض مشاركة المتدينين اليهود والعرب في سوق العمل. كما أشار إلى أن عدم المساواة في توزيع الدخل بالعلاقة مع المجموعات القومية/العرقية (أي الفقر النسبي للعرب) هو فرق "كاسح" وليس له نظير في أي من الدول المتقدمة.

الفقر وتوزيع الدخل والبنية التحتية في اسرائيل من بين الأسوء في دول منظمة التعاون

وفي التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي عن الاقتصاد الاسرائيلي (2 نيسان 2012) تم التأكيد ثانية على أن توزيع الدخل في اسرائيل هو من بين الأكثر اجحافاً في دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (يأتي بالمرتبة الرابعة بعد أمريكا والمكسيك وتشيلي). وقال التقرير أن دخل الفرد بين أفقر 10% من سكان اسرائيل لا يزيد على 15/1 من دخل الفرد بين أغنى 10%. وشدّد التقرير على أن الفقر متمركز أساساً في أواسط الأقليات (المتدينين اليهود والعرب)، وأن استمرار استبعاد اليهود المتدينين الذكور والنساء العربيات من سوق العمل سوف يؤثر سلبياً وبقوة على آفاق النمو الاقتصادي في المستقبل. وتوقع التقرير أن لا يزيد معدل النمو في اسرائيل في العام الحالي على 2.8%. وذكر التقرير أن نسبة مشاركة السكان في سوق العمل في اسرائيل (57%) هي من بين الأدنى في دول منظمة التعاون. وقال بضرورة وضع هدف يبلغ 75.6% كنسبة مشاركة للمتدينين الذكور والنساء العربيات في سوق العمل. كما أكد التقرير على أن تخلف البنية التحتية في اسرائيل (الطرق والمواصلات) مقارنة بدول منظمة التعاون، وأن هذا من بين أهم الأسباب التي تعيق تطور المناطق العربية داخل اسرائيل. كما أكّد تقرير آخر أصدرته منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي أن معدل الفقر في اسرائيل مرتفع إذ يبلغ 21.7%، وهو الأعلى في الدول الـ 32 الاعضاء في المنظمة. كما أن معدلات الفقر النسبي في اسرائيل هي ضعف المتوسط في البلدان الأخرى لمنظمة التعاون. ويشير التقرير أيضاً إلى أن 20 عائلة فقط تسيطر على 30% من إجمالي الأسهم المسجلة في بورصة تل أبيب[40].

[39] صحيفة هآرتس، 28 آذار، 2012.

[40] OECD (2011). Study on the Geographic Coverage of Israeli Data.

6- الأسعار والقوة الشرائية

6-1 أسعار المستهلك

الربع الرابع

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 1.20% في الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث من العام 2011. ولقد طرأ ارتفاع على أسعار كافة مجموعات السلع الرئيسية ما عدا مجموعتي الأثاث والمفروشات والسلع والخدمات الترفيهية. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الرابع هي أسعار المسكن ومستلزماته، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 1.98%. كما ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 4.35% مقارنة بالربع المناظر من العام 2010 (انظر جدول 6-1).

جدول 6-1: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية للعام 2010 - 2011

المجموعة	2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	2011
	نسبة التغير السنوية للعام 2010 بالمقارنة مع العام 2009	نسبة تغير الربع الأول 2011 عن الربع الرابع 2010	نسبة تغير الربع الثاني 2011 عن الربع الأول 2011	نسبة تغير الربع الثالث 2011 عن الربع الثاني 2011	نسبة تغير الربع الرابع 2011 عن الربع الثالث 2011	نسبة التغير السنوية للعام 2011 بالمقارنة مع العام 2010
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	3.40	(0.78)	(1.01)	1.20	1.80	2.40
المشروبات الكحولية والتبغ	12.13	0.91	0.59	0.32	0.50	6.22
الأقمشة والملابس والأحذية	3.92	0.80	2.24	0.27	0.43	4.60
المسكن ومستلزماته	5.12	1.32	0.49	0.50	1.98	2.95
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	2.65	0.89	(0.91)	(0.84)	(0.03)	-0.03
الخدمات الطبية	0.92	0.76	(0.55)	0.65	0.73	1.33
النقل والمواصلات	2.64	3.42	0.96	0.00	0.19	4.78
الاتصالات	(2.04)	0.07	0.31	0.26	0.13	0.39
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	1.77	0.57	0.89	(0.62)	(0.12)	1.21
خدمات التعليم	6.00	0.17	0.56	1.56	1.67	2.10
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	3.23	2.13	2.03	2.03	0.12	5.89
سلع وخدمات متنوعة	5.20	(0.18)	0.77	1.88	1.75	3.99
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	3.75	0.36	(0.05)	0.74	1.20	2.88

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أسعار المستهلك، 2010 – 2011.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

المقارنة السنوية

سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفاعاً بنسبة 2.88% خلال العام 2011 مقارنة بالعام السابق. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال العام 2011 هي أسعار التبغ، يليها أسعار خدمات المطاعم، والمقاهي والفنادق، وكذلك أسعار الأقمشة والملابس.

يستعرض الجدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع مقارنة بالربع السابق. ارتفعت أسعار مجموعة الخضراوات

الطازجة بنسبة 16%، حيث سجلت أسعار البندورة أعلى نسبة ارتفاع وصلت إلى 35.45%، إذ وصل سعر البندورة بيوت بلاستيكية إلى 5.45 شيكل/كغم خلال شهر كانون أول 2011 على سبيل المثال. وقد طرأ ارتفاع أيضاً على أسعار كل من اللحوم الطازجة، وأسعار الأرز، في حين هبطت أسعار الفواكه الطازجة، وأسعار الطحين وأسعار السكر. كما ارتفعت أسعار مجموعة المحروقات السائلة المنزلية بنسبة 4.48% (وصل سعر سولار التدفئة الى 7.19 شيكل/ لتر خلال شهر كانون أول 2011، كما وصل سعر الكاز الى 7.79 شيكل/ لتر خلال شهر كانون أول 2011)، كما ارتفعت أسعار الغاز بنسبة 3.98%، حيث وصل سعر اسطوانة الغاز الى 78.08 شيكل/12 كغم خلال شهر تشرين ثاني 2011.

وعلى مستوى السلع الاستهلاكية، شهدت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية تغيرات متفاوتة خلال العام 2011 مقارنة بالعام 2010 . سجّلت أسعار السكر أعلى ارتفاع ضمن مجموعة السلع الأساسية بنسبة 25.6%، كما ارتفعت أسعار الفواكه الطازجة بنسبة 15.6%. من جهة أخرى، انخفضت أسعار كل من الخضروات الطازجة، والأرز والدواجن الطازجة. كذلك، شهدت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية تغيرات متفاوتة خلال الربع الرابع من العام 2011.

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية خلال العام 2011

المجموعة	2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	2011
	نسبة التغير السنوية للعام 2010 بالمقارنة مع العام 2009	نسبة تغير الربع الأول 2011 عن الربع الرابع 2010	نسبة تغير الربع الثاني 2011 عن الربع الأول 2011	نسبة تغير الربع الثالث 2011 عن الربع الثاني 2011	نسبة تغير الربع الرابع 2011 عن الربع الثالث 2011	نسبة التغير السنوية للعام 2011 بالمقارنة مع العام 2010
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	14.11	11.05	1.70	(2.33)	1.28	14.32
أسعار الوقود المنزلي	7.57	1.86	0.40	(0.08)	1.82	3.26
الخضراوات الطازجة	12.54	(14.38)	(14.01)	12.54	16.01	2.72
اللحوم الطازجة	(0.81)	1.33	(2.93)	3.14	0.91	3.93
السكر	17.34	15.36	(3.41)	2.56	(1.37)	25.66
الأرز	(0.97)	1.04	(4.49)	(2.26)	3.56	(5.00)
الدواجن الطازجة	1.92	(5.33)	1.90	(0.80)	0.11	(4.55)
الطحين	(5.95)	5.07	0.31	(1.87)	(1.17)	0.13
منتجات الألبان والبيض	0.49	0.73	4.32	(1.50)	(0.58)	2.41
الفواكه الطازجة	5.72	3.52	13.77	8.57	(6.16)	15.66

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أسعار المستهلك، 2010 – 2011.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

6-2 أسعار المنتج والجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً بنسبة 0.16% خلال الربع الرابع من العام 2011 مقارنة بالربع الثالث من العام 2011. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار سلع الصناعات التحويلية بنسبة 0.37% (والتي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، كما ارتفعت أسعار مجموعة صيد الأسماك والجمبري بنسبة 0.81%، في حين انخفضت أسعار السلع الزراعية بمقدار 0.20% (والتي تشكل 29% من وزن سلة

أسعار الجملة)، كما انخفضت أسعار التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 3.80%. وبمقارنة الربع الرابع 2011 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 2.50%. وعلى مستوى السلع المستوردة ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة بنسبة 0.56%، في حين انخفضت أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 0.28%.

بالمقابل سجّل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) سجل ارتفاعاً بنسبة 1.17% خلال الربع الرابع من العام 2011 مقارنة بالربع الثالث. نتيجة لارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 2.32%، (وهي تشكّل 36% في سلة أسعار المنتج). كما شهدت أسعار سلع الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 0.57% خلال الربع الرابع من العام 2011 بالمقارنة مع الربع الثالث، (وهي تشكّل 61.66% في سلة أسعار المنتج). كما ارتفعت أسعار التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 0.82% (والتي تشكل 2.13% من سلة أسعار المنتج)، في حين انخفضت أسعار صيد الأسماك والجمبري بمقدار 1.98% (والتي تشكل 0.20% من سلة أسعار المنتج). وتوزعت الأسباب وراء زيادة أسعار المنتج خلال الربع الرابع 2011 بالمقارنة مع الربع السابق على ارتفاع أسعار السلع المصدرة والسلع المنتجة محلياً بنسبة 2.27% و1.06%على التوالي.

3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق

الربع الرابع

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام2011 ارتفاعاً بنسبة 0.19% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2011. ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر. أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية، شهد مؤشر أسعار تكاليف البناء خلال الربع الرابع من العام 2011 ارتفاعاً بنسبة 0.54% مقارنة بالربع الثالث من العام 2011. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (انظر جدول 6-3).

المقارنة السنوية

شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال العام 2011، ارتفاعاً بنسبة 2.79% مقارنة مع عام 2010. كما سجّل الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق خلال العام 2011 ارتفاعاً بنسبة 3.13%، مقارنة بعام 2010.

جدول 6-3: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية للعام 2010 - 2011

الرقم القياسي	2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	2011
	نسبة التغير السنوية للعام 2010 بالمقارنة مع العام 2009	نسبة تغير الربع الأول 2011 عن الربع الرابع 2010	نسبة تغير الربع الثاني 2011 عن الربع الأول 2011	نسبة تغير الربع الثالث 2011 عن الربع الثاني 2011	نسبة تغير الربع الرابع 2011 عن الربع الثالث 2011	نسبة التغير السنوية للعام 2011 بالمقارنة مع العام 2010
تكاليف البناء	1.57	1.35	0.43	0.85	0.19	2.79
تكاليف الطرق	3.75	1.28	1.22	0.50	0.54	3.13

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح أسعار تكاليف البناء والطرق، 2010- 2011.

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

6-4 الأسعار والقوة الشرائية[41]

الربع الرابع

طرأ ارتفاع على الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الربع الرابع من العام 2011 بنسبة 1.2% مقارنة بالربع الثالث من نفس العام وهو ما يسهم في إضعاف القوة الشرائية. وبالمقابل شهد هذا الربع ارتفاعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 2.8% (إلى 3.65 شيكل مقابل كل دولار) مما ساهم وبالرغم من زيادة الأسعار (التضخم) في تحسن القوة الشرائية مقاسة بعملتي الدولار الامريكي والدينار الاردني. حيث سجلت القوة الشرائية خلال الربع الرابع من العام 2011 تحسناً بنحو 1.6% مقاسة بالدولار مقارنة بالربع الثالث من نفس العام[42].

وعند مقارنة سعر صرف كل من الدولار والدينار مقابل الشيكل ما بين الربعين المتناظرين، فإن تحسناً طفيفاً قد طرأ بنحو 0.8% في حين بلغ معدل التضخم نحو 2.3% مما انعكس في تراجع القوة الشرائية مقاسة بالدولار ما بين الربعين المتناظرين بنحو 1.5%. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار فإن نسبة التراجع هي ذاتها للقوة الشرائية مقاسة بالدينار (انظر الجدول 6-4).

المقارنة السنوية

بلغ معدل التضخم 2.88% بين 2010 و2011 مقابل تحسن طفيف في سعر صرف الدولار يبلغ 1% فقط بالمتوسط. هذا يعني أن القوة الشرائية في الأراضي الفلسطينية مقاسة بالدولار (والدينار الأردني أيضاً) انخفضت خلال العام بمقدار 2% تقريباً.

جدول 6-4: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل

الفترة		معدل التضخم*	دولار/شيكل			دينار/شيكل		
			متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
2010	الربع الأول	0.46	3.74	(0.7)	(1.2)	5.27	(0.7)	(1.2)
	الربع الثاني	0.07	3.78	1.2	1.2	5.34	1.3	1.2
	الربع الثالث	1.32	3.80	0.3	(1.0)	5.35	0.3	(1.1)
	الربع الرابع	1.58	3.62	(4.7)	(6.2)	5.10	(4.7)	(6.2)
	العام 2010	**3.75**	**3.73**	**(4.99)**	**(8.74)**	**5.27**	**(4.96)**	**(8.71)**
2011	الربع الأول	0.36	3.60	(0.5)	(0.9)	5.09	(0.2)	(0.6)
	الربع الثاني	(0.05)	3.44	(4.5)	(4.5)	4.85	(4.8)	(4.8)
	الربع الثالث	0.74	3.55	3.2	2.5	5.01	3.2	2.5
	الربع الرابع	1.20	3.65	2.8	1.6	5.14	2.8	1.6
	تشرين أول	0.19	3.69	0.1	(0.1)	5.21	0.1	(0.1)
	تشرين ثاني	0.51	3.64	(1.5)	(2.0)	5.13	(1.5)	(2.0)
	كانون أول	0 .42	3.61	(0.8)	(1.3)	5.09	(0.8)	(1.3)
	العام 2011	**2.88**	**3.56**	**(4.68)**	**(7.56)**	**5.02**	**(4.63)**	**(7.50)**

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

* يمثل معدل التضخم التغير في القوة الشرائية للشيكل. الأرقام بين قوسين هي سالب.

[41] تعرّف القوة الشرائية على أنها " القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الاسعار وسعر صرف العملة، لذا يمكن قياس التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل بالتالي:(معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل) ناقص (معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

[42] تجدر الاشارة الى ان القوة الشرائية بالدينار الاردني قد سجلت تحسناً بنفس النسبة (1.6%) خلال نفس الفترة وذلك لارتباط الدينار الاردني والدولار الامريكي بسعر صرف ثابت.

صندوق 6: أسعار البنزين في الأراضي الفلسطينية وبروتوكول باريس

أدت الاضطرابات في السوق الدولية للنفط، بما فيها الحظر على نفط ايران، إلى ارتفاع ملحوظ في الأسعار في الأشهر الأولى من العام 2012. وعلى ضوء هذا الارتفاع في أسعار السوق الدولية قررت الحكومة الاسرائيلية في أول نيسان 2012 رفع سعر البنزين (95 أوكتان) بمقدار 20 أغورة. وهذا يعني أن سعر ليتر البنزين في محطات الخدمة الكاملة في اسرائيل كان سيصبح 8.15 شيكل.

على أن هذا القرار لم يتم تطبيقه فعلياً بسبب الاحتجاجات القوية وخوف الحكومة من خسارة شعبيتها على أبواب الانتخابات التي كانت متوقعة آنذاك. قررت الحكومة عوضاً عن ذلك أن يتحمل المستهلك زيادة بمقدار 5 أغورة فقط في سعر البنزين، على أن تتحمل الحكومة الـ 15 أغورة الباقية (عبر تخفيض الرسوم المفروضة على البنزين بمقدار 15 أغورة). هذا يعني أن سعر ليتر البنزين في محطات الخدمة الكاملة في اسرائيل أصبح 8.00 شيكل. ولكن بعد شهر واحد قررت الحكومة الاسرائيلية ثانية (في مطلع أيار 2012) تخفيض سعر البنزين بمقدار 4.3%، إلى 7.65 شيكل (ليتر 95 أوكتان) اثر الانخفاض في الأسعار الدولية.

من المعلوم أن الأراضي الفلسطينية تستورد كامل حاجاتها من المشتقات النفطية من اسرائيل، وأن بروتوكول باريس (المادة 12/ب) ينص على أن أسعار البنزين في الأراضي الفلسطينية يجب أن لا تقل عن الأسعار في اسرائيل بأكثر من 15%. هذا يعني أن ارتفاع أسعار البنزين في اسرائيل يمكن مبدئياً أن يضطر السلطة الوطنية إلى رفع الأسعار في الأراضي الفلسطينية أيضاً، ولكن ذلك لم يحدث. ذلك لأن سعر ليتر البنزين في الأراضي الفلسطينية ظل ثابتاً على مستوى 7.55 شيكل تقريباً خلال شهري أيار ونيسان. وهذا السعر أقل بمقدار 5% عن السعر في اسرائيل قبل ارتفاع الأسعار. لا بل حتى إذا ما كانت الأسعار في اسرائيل سترتفع بمقدار 20 أغورة، إلى 8.15 شيكل، فإن الفرق يصبح 7.4% (وهو أقل من الـ 15% التي نص عليها بروتوكول باريس). الفرق الفعلي في سعر ليتر البنزين بين اسرائيل والأراضي الفلسطينية في شهر أيار 2012 يبلغ 1.3% فقط.

على أن الحفاظ على ثبات سعر البنزين للمستهلك الفلسطيني بظل ارتفاع الأسعار العالمية لمشتقات النفط يعني عملياً أن الرسوم التي تحصلها السلطة على البنزين سوف تنخفض. أي أن ايرادات السلطة سوف تنخفض بنفس مقدار ارتفاع الأسعار الدولية. والعكس بالعكس أيضاً، كما هو الحال في شهر أيار، حيث أدى انخفاض الأسعار العالمية إلى زيادة قيمة الرسوم التي تحصلها السلطة على مشتقات النفط. من ناحية ثانية تجدر الملاحظة أن تدني سعر البنزين للمستهلك الفلسطيني مقارنة بالسعر في اسرائيل هو نتيجة "الدعم" الذي تقدمه السلطة الوطنية للبنزين (عبر فرض رسوم عليه تقل عن الرسوم التي تفرضها اسرائيل).

بلغت عوائد الرسوم على المحروقات التي حصّلتها السلطة الوطنية نحو 457 مليون دولار خلال العام 2011، ومثّلت هذه الرسوم نحو ثلث ايرادات المقاصة في ذلك العام.

7. التجارة الخارجية

7-1 الميزان التجاري

الربع الرابع

الميزان التجاري هو سجل لصادرات وواردات الأراضي الفلسطينية من السلع والخدمات. بلغت قيمة الصادرات السلعية *المرصودة* نحو 190 مليون دولار مقارنة مع 175 مليون دولار خلال الربع الثالث (ارتفاع بنحو 8.6%)[43].

وبلغت حصة اسرائيل 161 مليون دولار (أي 85% من إجمالي الصادرات السلعية *المرصودة*). في المقابل، بلغ

[43] أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من اسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

إجمالي قيمة الواردات السلعية *المرصودة* حوالي 976 مليون دولار (حصة اسرائيل حوالي 65%). أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 786 مليون دولار خلال الربع الرابع 2011. وهذا أقل بنسبة 9% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام، وأقل بمقدار 5.8% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010 حيث بلغ العجز نحو 834 مليون دولار.

أما بالنسبة للتجارة بالخدمات مع اسرائيل، فقد بلغت قيمة الواردات منها 32 مليون دولار خلال الربع الرابع من عام 2011. في حين بلغت صادرات الخدمات إلى اسرائيل حوالي 32.2 مليون دولار. وعلى ذلك وصل الفائض في الميزان التجاري للخدمات مع إسرائيل إلى 0.2 مليون دولار في الربع الرابع مقارنة مع عجز بقيمة 2.4 مليون دولار خلال الربع الثالث (انظر الجدول 7–1).

المقارنة السنوية

بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية *المرصودة* خلال العام 2011 حوالي 4.5 مليار دولار، بارتفاع مقداره نحو 14% عن العام 2010. أما الصادرات السلعية *المرصودة* خلال العام 2011 فقد بلغت نحو 759 مليون دولار مقارنة مع 575 مليون دولار خلال العام 2010. وعلى ذلك، وصل عجز الميزان التجاري السلعي إلى 3.7 مليار دولار خلال العام 2011 وهذا يزيد بنسبة 8% مقارنة مع عجز العام 2010 (3.4 مليار دولار).

أما بالنسبة للتجارة بالخدمات مع اسرائيل، فقد بلغت قيمة الواردات من الخدمات 153.3 مليون دولار خلال العام 2011. في حين بلغت صادرات الخدمات إلى اسرائيل حوالي 137 مليون دولار. وعلى ذلك وصل العجز في الميزان التجاري للخدمات مع إسرائيل إلى 16 مليون دولار في العام 2011 مقارنة مع عجز بقيمة 12 مليون دولار خلال العام 2010 (انظر الجدول 7–1).

جدول 7–1: واردات وصادرات السلع والخدمات *المرصودة* لعامي 2010 – 2011**

(مليون دولار)

المؤشر	عام 2010	الربع الاول 2011	الربع الثانى 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	عام 2011
واردات سلع	3,958.5	1,305.2	1,171.0	1,039.7	975.7	4,491.6
واردات خدمات*	130.8	46.7	40.7	33.9	32.0	153.3
صادرات سلع	575.5	191.7	202.2	175.1	189.7	758.7
صادرات خدمات*	119.4	35.6	37.2	31.5	32.2	136.5

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (2012).

* واردات وصادرات الخدمات من وإلى اسرائيل فقط.

** بيانات عام 2011 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل.

7–2 ميزان المدفوعات

الربع الرابع

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات الذي أعده الجهاز المركزي للاحصاء وسلطة النقد الفلسطينية أن عجز الحساب الجاري (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى دخل عوامل الانتاج مع الخارج والتحويلات الجارية الخارجية) بلغ 379 مليون دولار، بما نسبته 14.6% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الربع الرابع من عام 2011، وقد ارتفع هذا العجز بما نسبته 30% عن الربع السابق. ولقد جاء هذا نتيجة عجز في الميزان التجاري (927.6) مليون دولار، مقابل فائض في ميزان الدخل تولّد أساساً من دخل العمال الفلسطينين في الخارج (280 مليون). كما كان هناك فائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 262 مليون (معظمها من مساعدات الدول المانحة).

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 258 مليون دولار

(انظر الجدول 7–2). ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 121 مليون دولار.

المقارنة السنوية

بلغ عجز الحساب الجاري نحو 1.9 مليار دولار خلال العام 2011. ويمثل هذا زيادة كبيرة جداً (174%) بالمقارنة مع العام2010. هذه الزيادة في عجز الحساب الجاري جاءت نتيجة انخفاض صافي التحويلات الجارية بمقدار 41% خلال الفترة. وارتفاع عجز الميزان التجاري بمقدار 9% ليصل إلى نحو 4.3 مليار دولار[44]، وانخفاض دخل الاستثمارات المقبوضة من الخارج بمقدار 33%.

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفّر مبلغ 1.5 مليار دولار (زيادة بمقدار 97% مقارنة مع العام 2010). ويمثل الفرق بين عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي (0.3 مليار دولار) ما يسمى "حساب السهو والخطأ" والذي ازداد بمقدار 188% بين العامين.

جدول 7–2: ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال العام 2010 وأرباع العام 2011

	2010	الربع 2011 الاول	الربع الثاني 2011	الربع الثالث 2011	الربع الرابع 2011	2011
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات*	**-3,964.9**	**-1,203**	**-1,097.8**	**-1,101.9**	**-927.6**	**-4,330.3**
– صافي السلع	**−3,652.8**	-1,172.2	**-1,029.4**	**-1,013.0**	**-855.8**	**-4,070.4**
– صافي الخدمات	**−312.1**	-30.8	**-68.4**	**-88.9**	**-71.8**	**-259.9**
2. ميزان الدخل	**1,098.1**	**281.3**	**275.6**	**305.1**	**287.0**	**1,149.0**
– تعويضات العمال المقبوضة من الخارج	1,077.4	262.2	266.1	309.2	279.9	1,117.4
– دخل استثمار المقبوض من الخارج	135.8	24.5	14.4	22.7	28.6	90.2
– الدخل المدفوع للخارج	115.1	5.4	4.9	26.8	21.5	58.6
3. ميزان تحويلات الجارية	**2,175.9**	**308.4**	**211.5**	**505.2**	**261.8**	**1,287.0**
– تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاع الحكومة)	1,214.2	175.6	106.7	344.9	100.3	727.5
– تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)	1,262.3	188.5	170.1	231.4	235.1	825.1
– تحويلات مدفوعة للخارج	300.6	55.6	65.3	71.1	73.6	265.6
4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)	**-690.9**	**-613.3**	**-610.7**	**-291.6**	**-378.8**	**-1,894.3**
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	**800.3**	**443.9**	**676.8**	**199.7**	**257.8**	**1,578.2**
– صافي التحويلات الرأسمالية	846.1	106.8	61.3	194.7	63.1	425.9
– صافي الحساب المالي	**-45.8**	337.1	**615.5**	**5.0**	**194.7**	**1,152.3**
– صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	**103.0**	48.3	**61.3**	**49.1**	**75.1**	**233.8**
– صافي استثمار الحافظة	**−453.4**	10.4	**66.2**	**44.3**	**-34.7**	**86.2**
– صافي الاستثمارات أخرى	**341.0**	260.1	**393.6**	**-192.4**	**264.7**	**726.0**
– التغير في الاصول الاحتياطية – = إرتفاع)	**-36.4**	18.3	**94.4**	**104.0**	**-110.4**	106.3
6. صافي السهو والخطأ	**109.6**	**169.4**	**66.1−**	**91.9**	**121.0**	**316.1**

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2012. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الرابع 2011.

* أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من اسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر

[44] أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضا استيراد وتصدير الخدمات من اسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

صندوق 7 :التوزيع القطاعي والجغرافي لصادرات الضفة الغربية التي حصلت على شهادة منشأ

اصدر اتحاد الغرف التجارية تقريراً عن الصادرات السلعية الفلسطينية للعام 2011، مؤسساً على أرضية شهادات المنشأ التي تصدرها الغرف التجارية الصناعية والزراعية الفلسطينية. أي أن الأرقام تقتصر على الأسواق التي يحتاج التصدير إليها إلى شهادة منشأ. وهي بالتالي تستثني الصادرات إلى إسرائيل، والصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي، وبعض أنواع السلع المصدرة إلى أمريكا الشمالية.

بلغت قيمة الصادرات السلعية التي حصلت على شهادة منشأ حوالي 75 مليون دولار في عام 2011 مقابل 60 مليون دولار في العام 2010. وتمثل هذه الصادرات نسبة 10% فقط من إجمالي الصادرات السلعية المرصودة للأراضي الفلسطينية في العام 2011.

حازت المنتجات الزراعية ومنتجات الحجر والرخام على نصف إجمالي قيمة الصادرات التي حصلت على شهادة منشأ (25% تقريباً لكل منهما)، ومثلت المنتجات المعدنية نسبة 19%، والكيماويات ومواد التجميل 11% (انظر جدول 1).

جدول 1: توزيع الصادرات السلعية التي حصلت على شهادة منشأ من الضفة الغربية حسب القطاعات الإنتاجية للعام 2011

القطاعات الإنتاجية	2011		معدل النمو مقارنة مع 2010 (%)
	القيمة (مليون دولار)	%	
كتل حجرية	1.1	1.6	%330
الحجر والرخام	18.4	24.7	%18
الصناعات الخشبية والأثاث	0.195	0.3	%58
منتجات زراعية	18.8	25	%20
كيماويات، أدوية ومواد تجميل، صابون	7.9	10.6	%14-
مشغولات يدوية عدا المطرزات	0.832	1.1	%109
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	6.6	8.8	%32-
مواد معدنية	14.6	19.5	%317
صناعات بلاستيكية ومطاطية والإسفنج	1.8	2.5	%17
الجلود ومنتجاتها والأحذية	2.6	3.6	%65
المنسوجات والملابس بما فيها المطرزات	0.098	0.1	%146
منتجات الورق والكرتون والورق الصحي	0.908	1.2	%10-
معدات وماكينات وآلات	0.550	0.7	%14-
منتجات الزجاج والخزف	0.063	0.1	%36-
منتجات أخرى	0.170	0.2	%70-
المجموع	74.7	100	%24

المصدر: إحصائيات الصادرات وفق شهادات المنشأ الصادرة عام 2011 عن اتحاد الغرف التجارية.

نلاحظ من الجدول حدوث زيادة كبيرة في تصدير بعض المنتجات بين 2010 و 2011، ومن بينها المنتجات المعدنية. ويعود سبب ذلك، حسب ما أفادت شركة الائتلاف للحديد، إلى إقامة مصانع حديد فلسطينية جديدة في الأردن يتم تصدير المواد المعدنية لها.
أما في ما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات التي حصلت على شهادة منشأ فقد أوضح تقرير اتحاد الغرف التجارية أن أعلى نسبة مساهمة في هذه الصادراتجاءت من محافظة الخليل (نسبة 22%)، يليها محافظة أريحا (نسبة 21%)، ثم محافظة بيت لحم و رام الله (نسبة 12% لكل منهما).

شكلت الصادرات إلى الدول العربية ما نسبته 80% من إجمالي الصادرات السلعية التي حصلت على شهادة منشأ في العام 2011 (بقيمة 60 مليون دولار) بزيادة قدرها 24% مقارنة مع 2010. وبلغت حصة الأردن من الصادرات نسبة 47%، ثم الإمارات (11%)، ثم السعودية (8%).

جدول 2: توزيع الصادرات السلعية التي حصلت على شهادة منشأ من الضفة الغربية حسب بلد المقصد للعام 2011

البلد	القيمة (مليون دولار)	كنسبة من الاجمالي %	معدل النمو مقارنة مع 2010 (%)
الأردن	35.2	%47.1	%34
الإمارات العربية المتحدة	8.2	%11	%33
السعودية	5.9	%8	%59
العراق	0.321	%0.4	%70-
مصر	0.851	%1.1	%46-
الجزائر	5.2	%7	%21-
اليمن	0.405	%0.5	%22
الدول العربية الأخرى	4.5	%6	%60
دول غير عربية	14.1	%18.9	%23
مجموع الصادرات	74.7	%100	%24

المصدر: إحصائيات الصادرات وفق شهادات المنشأ الصادرة عام 2011 عن اتحاد الغرف التجارية

8- البيئة التشريعية والقانونية

وصل عدد القوانين الصادرة بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام الماضي 15 قراراً لها قوة القانون. ومن المعلوم أن المادة (43) من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003 وتعديلاته تتيح للرئيس اصدار قرارات لها قوة القانون دون الرجوع إلى المجلس التشريعي. ويأتي اصدار القوانين بقرارات رئاسية بسبب استمرار تعطل المجلس التشريعي عن العمل. وينص القانون الأساسي على ضرورة إعادة عرض كافة القوانين التي صدرت بقرارات رئاسية على المجلس التشريعي حال عودته للانعقاد.

جدول 8-1: قرارات القوانين الصادرة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2011

القرار بقانون	تاريخ الصدور
قرار بقانون رقم (1) لسنة 2011م بشأن القضاء الشرعي	6 كانون الثاني
قرار بقانون رقم (2) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998م	13 كانون الثاني
قرار بقانون رقم (3) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون الاستملاك رقم (2) لسنة 1953م	1 شباط
قرار بقانون رقم (4) لسنة 2011م بشأن المصادقة على تعيين رئيس لديوان الموظفين العام	9 شباط
قرار بقانون رقم (5) لسنة 2011م بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2011م	31 آذار
قرار بقانون رقم (6) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية رقم (1) لسنة 2000م	27 نيسان
قرار بقانون رقم (7) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون العقوبات النافذ في المحافظات الشمالية وقانون العقوبات النافذ في المحافظات الجنوبية	15 أيار
قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل	26 أيلول
قرار بقانون رقم (9) لسنة 2011م بشأن الغرف التجارية والصناعية	4 آب
قرار بقانون رقم (10) لسنة 2011م بشأن قانون الصناعة	4 آب
قرار بقانون رقم (11) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات الصناعية التخصصية رقم (2) لسنة 2006م	4 آب
قرار بقانون رقم (12) لسنة 2011م بشأن المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب	13 آب
قرار بقانون رقم (13) لسنة 2011م بشأن المصادقة على إعادة تعيين محافظ لسلطة النقد الفلسطينية	4 تشرين الثاني
قرار بقانون رقم (14) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون المحامين النظاميين رقم (3) لسنة 1999م وتعديلاته	5 تشرين الثاني
قرار بقانون رقم (15) لسنة 2011م بشأن الشراء العام	7 كانون الأول

المصدر: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين (المقتفي): http://muqtafi.birzeit.edu/

يسجّل جدول 8-1 جميع القوانين الصادرة بقرارات رئاسية خلال العام 2011. وقد قمنا بالأعداد السابقة من المراقب بمراجعة عدد من هذه القوانين ذات العلاقة بالاقتصاد في صناديق مستقلة. على سبيل المثال، انظر العدد 24 من المراقب الذي يحلل القرار بقانون رقم (2) لسنة 2011م بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998م. كما قمنا بالعددين 26 و27 من المراقب بمراجعة القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011م بشأن ضريبة الدخل.

يظهر الجدول أن هناك ثلاثة قرارات صدرت في الرابع من شهر آب 2011 تخص الغرف التجارية والصناعية. كما صدر في أواخر العام الماضي قرار بقانون رقم (15) لسنة 2011م بشأن الشراء العام. ولقد حلّ هذا القرار محل القانونين اللذين كانا سائدين بشأن الشراء العام، وهما: قانون رقم 9 لسنة 1998 بشأن اللوازم العامة، وقانون رقم (6) لسنة 1999 بشأن العطاءات للأشغال الحكومية.

صندوق 8: تبرعات يهود أمريكا لاسرائيل: تضاعفت خلال 12 سنة

تضاعفت تبرعات يهود أمريكا إلى الجمعيات والمنظمات الصهيونية غير الحكومية في اسرائيل بين 1995 و2007. جاء هذا في دراسة هي الأولى من نوعها قام بها أساتذة من جامعة "برانديس" الأمريكية ونشرت صحيفة هآرتس ملخصاً عنها (25 آذار 2012). وتتوصل الدراسة إلى أن الانطباع السائد في اسرائيل بأن حماس وكرم يهود أمريكا تجاه اسرائيل قد تضائل غير صحيح، على الرغم من اقرارها بأن مبالغ التبرعات انخفضت خلال 2008-2009 بنحو 10-25% خلال الأزمة الاقتصادية الحادة في الولايات المتحدة. وتؤكد الدراسة، التي تم عرضها في جلسة للجنة العلاقات مع الجاليات اليهودية في الكنيست، أن التبرعات عادت وارتفعت في العام 2010 عقب انحسار الأزمة الاقتصادية في امريكا.

بلغت قيمة تبرعات يهود أمريكا إلى الجمعيات الاسرائيلية 2,100 مليون دولار في العام 2007 مقارنة مع 1,050 مليون دولار في العام 1995. ولقد ذهبت حصة الأسد إلى المنظمات الصهيونية وإلى التعليم ونشاطات الرعاية الاجتماعية، كما يوضح الشكل 1. يجدر الانتباه إلى أن الدراسة تتناول تبرعات التجمعات اليهودية الأهلية فقط وتلك التي يتم توجيهها إلى الجمعيات والمنظمات غير الحكومية فحسب.

شكل 1: توزع تبرعات يهود أمريكا إلى الجمعيات والمنظمات في إسرائيل،2007 (مليون دولار)

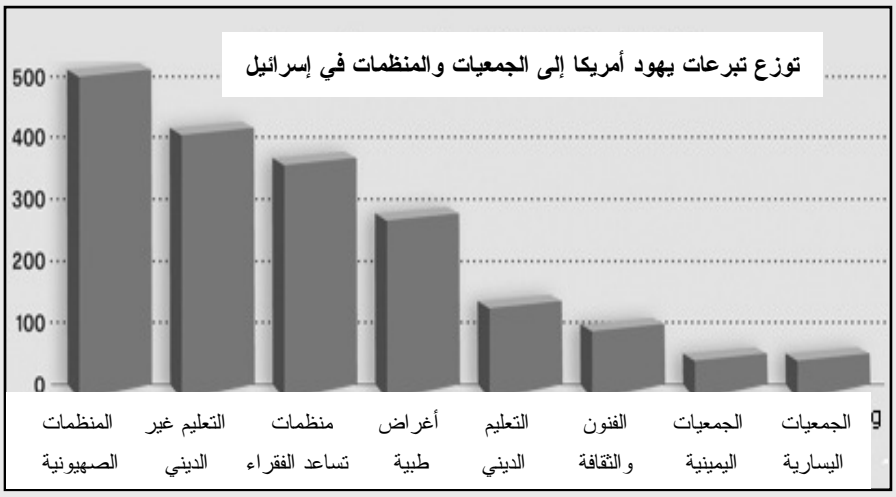

أما بالنسبة إلى مصادر هذه التبرعات فيلاحظ أن تبدلاً مهماً طرأ عليها. إذ في حين جاء أكثر من 80% من التبرعات في 1995 من تجمع "النداء اليهودي الموحد"، فإن حصة هذا التجمع لم تزد على 10% من إجمالي التبرعات في 2007. بالمقابل فإن حصة الجمعيات المستقلة المؤيدة لاسرائيل ارتفعت بشكل كبير لتصل إلى 90% (انظر الشكل 2). ويعود هذا أساساً إلى ارتفاع عدد هذه الجمعيات المناصرة لاسرائيل في الولايات المتحدة. ويقول واضعوا الدراسة أن عدد الجمعيات الصديقة لاسرائيل في الولايات المتحدة ازداد بمقدار 150 جمعية في عقد التسعينات من القرن الماضي، ثم بمقدار 280 جمعية خلال العقد المنصرم. ويفسر ازدياد عدد الجمعيات وارتفاع حرفيتها في تشجيع التبرع هذا إلى التحول في بنية التبرعات وارتفاع قيمتها خلال السنوات الماضية.

شكل 2: بنية وقيمة تبرعات يهود أمريكا إلى الجمعيات في اسرائيل (مليون دولار)

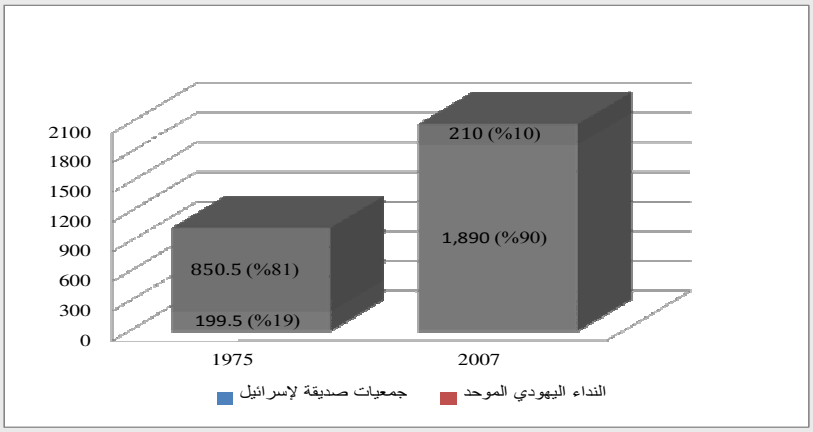

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 2000- 2011

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)												
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4	4,170
الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580
قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.12	1,590
الحسابات القومية (مليون دولار)												
ن.م.ج **	4,146.7	3,810.8	3,301.4	3,800.5	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,239.3	5,754.4	6323
ن.م.ج للفرد (دولار)**	1,460.1	1,303.5	1,097.2	1,227.3	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.2	1,509.9	1,609.6
الإنفاق الأسري**	3,981.3	3,884.5	3,589.7	4,088.9	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,229.4	5,413.4	6006.4
الإنفاق الحكومي**	1,080.3	1,003.7	930.3	886.4	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,159.5	1,520.7	1431.3
إنفاق المؤسسات غير هادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية**	135.1	164.1	184.3	200.4	152.3	196.7	189.0	185.9	290.9	305.5	369.5	186.7
التكوين الرأسمالي الإجمالي **	1,386.7	992.3	841.7	1,063.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	1,443.2	1,057.6
صافي الميزان التجاري السلعي **	(2,239.4)	(1,887.8)	(1,917.3)	(2,194.3)	(2,209.8)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,047.4)	(2,289.5)	(2,686.3)	(2,151.6)
الواردات السلعية **	2,748.3	2,225.9	2,235.5	2,561.4	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,642.4	2,881.3	3,419.5	2,604
الصادرات السلعية **	508.9	338.1	318.2	367.1	412.3	457.5	535.2	537.8	595.0	591.8	733.2	452.4
صافي الميزان التجاري الخدمي **	(197.3)	(346.0)	(327.3)	(243.9)	(215.6)	(194.7)	(613.2)	(268.1)	(273.5)	(302.9)	(306.1)	(207.4)
الواردات الخدمية **	386.6	424.6	390.1	305.0	287.1	334.9	707.0	430.5	471.5	533.8	572.2	423.2
الصادرات الخدمية **	189.3	78.6	62.8	61.1	71.5	140.2	93.8	162.4	198.0	230.9	266.1	215.8
الأسعار والتضخم												
متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.93	3.73	3.57
متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.54	5.27	5.05
معدل التضخم (%) ***	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88
سوق العمل												
عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41	41.7	41.2	41.6	41.1	43
معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9
الأوضاع الاجتماعية												
نسبة الفقر (%) ****	–	27.9	–	–	25.9	24.3	24.0	31.2	–	26.2	25.7	
نسبة الفقر المدقع (%)****	–	19.5	–	–	14.2	15.3	13.7	18.8	–	13.7	14.1	
المالية العامة (مليون دولار)												
صافي الإيرادات المحلية*****	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900	2,176
النفقات الجارية وصافي الإقراض	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,952
النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310	غ.م	غ.م	275.1	296
فائض (عجز) الموازنة الجاري	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(776)
إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978
فائض (عجز) الموازنة الكلي	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(80.9)	(94)
الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883	2,213
القطاع المصرفي (مليون دولار)												
موجودات/ مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110
حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182
ودائع الجمهور لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973
التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483
عدد المصارف	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18	18

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من هذا المراقب.

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

** البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس للفترة 2000 –2011 هي سنة 2004، وبيانات العام 2011 أولية وعرضة للتنقيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

*** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة.

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الاسرة المرجعية (5 افراد) التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية من مأكل وملبس ومسكن عن 1,783 شيكل (2010). أما الفقر: الاسرة المرجعية التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية المذكورة سابقاً والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2,237 شيكل (2010).

***** يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الارجاعات الضريبية منها.

– الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

Palestine Monetary Authority (PMA)

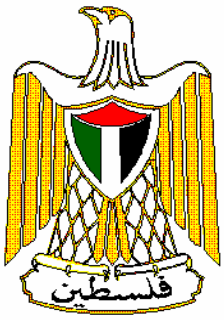

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Quarterly
Economic and Social Monitor

Volume 28

June, 2012

This issue is based on contributions from researchers of:

Palestine Economic Policy Research Institute –MAS (General Coordinator**: Haneen Ghazawneh**)
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator**: Amina Khasib**)
Palestine Monetary Authority (Coordinator**: Shaker Sarsour**)

Editors:
Part I: Samir Abdullah
Part II: Nu'man Kanafani

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

Copyright
© 2012 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@mas.ps
website: www.mas.ps

© 2012 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps
website: www.pcbs.gov.ps

© 2012 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma.ps
website: www.pma.ps

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic &Social Monitor* is supported by the Palestine Investment Fund (PIF)

صندوق الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT FUND

June, 2012

FOREWORD

This special issue of the ***Economic and Social Monitor*** is the output of cooperation between three institutions; the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), the Palestinian Monetary Authority (PMA), and the Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). This annual issue of the ***Economic and Social Monitor*** covers the economic development in the Occupied Palestinian territories during the fourth quarters of the last year and additionally provides an analysis for the whole year of 2011. Releasing an Issue in this shape is a new tradition to meet the wishes of many readers who have requested a full year's analysis in addition to the analyzes of the fourth quarter of the year.

This Issue presents a special section which addresses the overall economic and political developments in the world during 2011. The analysis was divided into four main parts; starting with the international level, moving on to the regional level and then examining the Israeli economy before finishing with the political climate in the Occupied Palestinian territories.

Furthermore, a general statistical review and analysis of the main economic trends in the Occupied Palestinian Territory in 2011 are offered. Among the topics discussed are: National Accounts data, public finance, the labor market, the indicators of economic activity as well as prices and purchasing power. Besides the traditional sections of the ***Monitor***, such as the banking sector data and the Palestine Exchange, an analysis of foreign trade (the trade balance and balance of payments) is included in this Issue.

In order to continue to provide time series on a quarterly basis, the changes of the main economic indicators during the fourth quarter of 2011have been highlighted and compared with the corresponding quarter of 2010. Given that economic activity has a seasonal nature, the ***Monitor*** focuses on a comparison between the corresponding quarters, more than the comparison between successive quarters.

This issue of the ***Monitor*** includes eight analytical text boxes each of which addresses, directly or indirectly, a topic related to the policies and economic situation in the Occupied Palestinian Territory. For example, one box discuses the emerging trends of the International Monetary Fund (IMF), which aims to focus on inequality and job creation, whereas another box discusses the problematic of transferring money from the clearance revenues to the Palestinian budget. A further box analyzes the differences and similarities of formally adopted government budgets by the National Authority in Ramallah and the Hamas government in Gaza. Moreover, there are boxes evaluating the reasons for companies to issue bonds rather than encouraging direct borrowing as well as the analysis of reports on the increase in the inequitable distribution of income in Israel. The final box sheds light on the prices of gasoline in the Occupied Palestinian territories.

We hope that this issue further strengthens the role of the ***Economic and Social Monitor*** as a reliable reference to the regular changes occurring in the Palestinian economy. We also hope this issue opens the door for a necessary debate on the current restrictions and future possibilities of economic growth in the Occupied Palestinian Territory.

Samir Abdullah	**Ola Awad**	**Jehad Alwazir**
Director General	*President of the*	*Governor*
Palestine Economic Policy	*Palestinian Central Bureau*	*Palestine Monetary Authority*
Research Institute (MAS)	*Of Statistics (PCBS)*	*(PMA)*

Contents

Part I" International Political and Economic Events 2011 **1**

1. Internationa Sceen **2**
1.1 Eurozone Sovereign Debt Crisis 2
1.2 US Recovery 1
1.3 China Slowing Growth 1
1.4 Post –Earthquake Japan 1
1.5 Russian Economy 1
1.6 The Transformation of World Economic Relations 2

2. Regional Political and Economic Events 2011 **2**
2.1 Economic Outlook 0
2.2 Implications for the Palestinian Economy 1

3. The Israeli Economy in 2011 **0**
3.1 Social Protests 0
3.2 Economic Indicators 0
3.3 Impact on the Palestinian Territory 0

4. The Political and Economic Context in the Occupied Palestinian Territory (OPT) **0**
4.1 Continued political uncertainty 1
4.2 Israeli violations and hostile practices 1
4.3 Declining donor aid 2
4.4 Stalled Palestinian Reconciliation 2

Part II. Economic & Social Monitor: Quarterly and Yearly Analysis 2011 **1**

1. Gross Domestic Product **2**
Text box 1: The IMF New Strategy: The Arab World needs an "economic spring" **4**

2. The labor market **6**
2.1 The labor force and participation rate 6
2.2 Unemployment 8
2.3 Unemployment among graduates of universities and institutes 10
2.4 Wages, working hours and productivity 11
2.5 Vacancy announcements 13
Textbox 2: Transfer of Clearance Revenues: Chronic Problems **14**

3. Public Finance **15**
3.1 Analysis of items of income and grants 16
3.2 Analyzing items of public expenditure 18
3.3 Financial Surplus / Deficit 18
3.4 Net accumulation of arrears: Deficit on cash basis vs. accrual basis 19
3.5 Clearing Revenue 20
3.6 Public Debt 21
Textbox 3: Two Public Budgets for One People **22**

4. The Banking Sector **24**
4.1 Key developments in the consolidated balance sheet for banks 25
4.2 Performance indicators of the banking29 system 29
4.3 Clearing Houses Activity 30

4.4 Palestine Stock Exchange 30
Textbox 4: APIC follows the example of PADICO and issues debt securities. 33

5. Indicators of economic activity 34
5.1 Registration of Companies 34
5.2 Building Licenses in the West Bank 37
5.3 Cement Import 37
5.4 Car Registration 38
5.5 Hotel Activity 38
Text box 5: In Israel, the middle class is dwindling and real income declines 39

6. Prices and purchasing power 40
6.1 Consumer Prices 40
6.2 Producer prices and wholesale prices 41
6.3 Construction and Road Costs Index 42
6.4 Prices and purchasing power 42
Textbox 6: Prices of gasoline in the Palestinian territory in the framework of the Paris Protocol 43

7. Foreign Trade 44
7.1 Balance of trade 44
7.2 Balance of Payments 44

8. Legal and legislative environment 46

Key Economic Indicators in the West Bank* and the Gaza Strip for the years 2000-2011 47

Executive Summary

This issue of the ***Economic and Social Monitor*** consists of two main parts. The first part deals with the economic and political developments that have been witnessed at the international, regional and local level during 2011. The second part provides the traditional review of the ***Monitor*** during the fourth quarter of 2011, in addition to a review of the main economic indicators in the Occupied Palestinian territories during 2011.

Part I:

The international political and economic events of 2011: This part of the yearly Monitor focuses on the overall economic and political developments witnessed by the world in 2011. The analysis is divided into four main parts; starting with the international level, moving on to the regional level and then examining the Israeli economy before finishing with the political climate in the Occupied Palestinian territories.

The international level deals with the overall developments in the Euro zone during the last year, specifically the financial crisis in Greece and the resulting suffering of its economy. It also discusses the economic and political developments of 2011 in the United States of America, China, Japan and Russia as well as their implications on the Palestinian economy.

The regional level analyzes the impact of popular uprisings on the regional economy, with the overall conclusion that there was a significantly lower GDP growth in countries that witnessed protests. To circumvent this problem, Governments, especially in the Gulf region, increased public spending to appease the population. Popular uprisings have also significantly undermined investors confidence, which manifests in an estimated decline of about 40% of total investment in the region. The impact of the revolutions on the Palestinian economy is, however, deemed to be marginal.

The Israeli economy was influenced by a number of internal protests and social unrest during the year. This section focuses on the position of the Israeli government regarding the protests, which was to lower the prices of public transport, reduce the price of water, raise the minimum wage and cut taxes on gasoline. Furthermore, the most prominent indicators of the Israeli economy are examined and the impact they have on the Palestinian economy as the two economies are interdependent, commercially and monetarily.

The political climate in the Occupied Palestinian territories seems to be paralyzed due to the uncertainty regarding the ending of the occupation and the slow reconciliation between different Palestinian political factions. Additionally, the continued decline in foreign donor aid increases the accumulated budget deficit of the Palestinian government and could force the government to take austerity measures. This, however, would exacerbate the economic slowdown, thus aggravating the frustration among citizens and the private sector.

Part II:

Gross Domestic Product: GDP reached around 6.3 billion dollars during 2011; an increase of 10%, compared with 2010. On the other hand, GDP per capita registered a 6.6% increase during 2011, compared with 2010. As for GDP from the perspective of expenditure, the value of final consumption was around 7.6 billion dollars in 2011. This means that final consumption in the Occupied Palestinian territories exceeds GDP by 21%.

Labor Market: The number of workers in the West Bank increased from 744,000 in 2010 to 838,000 in 2011. Geographically, the workers were distributed as follows: 61.4% in the West Bank, 28.8% in Gaza Strip and 9.8% in Israel and settlements**.** On the other hand, unemployment in the Occupied Palestinian territories decreased to 20.9% in 2011, compared with 23.7% in 2010. The average wage in the Gaza Strip increased by 6%, as the daily average wage reached 61.5 shekel in 2011, compared with 58.1 shekel in 2010.

Public Finance: Total net domestic revenues increased by 14.5% during 2011, compared with 2010. Total public expenditure also increased by 4.3% (to 3.3 billion dollars) during the same period. In sum, the deficit in

the current budget, before aid, decreased by 28% (to 776 million dollars) in 2011, but due to the huge decrease in international aid, the total deficit (current and developmental), after aid, increased to $95 million dollars in 2011 compared with 81 million dollars in 2010.

Banking Sector: By the end of 2011, direct credit facilities reached around 3.5 billion dollars. Loans accounted for 72% of the total direct credit facilities. The trade sector (internal and external) maintained its position as the largest share of the private sector's facilitates during 2011(20%). The number of checks presented for clearing increased by 4.5% during the final quarter of 2011, compared with third quarter; while their value decreased by 6% during the same period.

Palestine Exchange: The number of shares traded reached around 184.54 million shares; a decrease by 20% compared with 2010. While the value of shares traded reached around 366 million dollars; a decrease by 19% compared with 2010. Finally, Al-Quds index closed at 476.93 points at the end of the fourth quarter of the previous year exhibiting a decrease of12.67 points (2.6%) compared with the fourth quarter of 2010.

Company Registration: The number of new companies registered in the West Bank was 1,386 companies during the last year; an increase of 170 companies compared with 2010. Total capital of newly registered companies in 2011 amounted to around JD220 million, registering a decrease of 41.5% compared with 2010.

Building Licenses and Cement Imports: The number of building licenses in the Occupied Palestinian territories increased by 23% during 2011, compared with 2010. Also, the number of licensed dwellings (New and existing ones) increased notably reaching 14,183 dwelling units, compared with 9,475 dwelling units in 2010. On the other hand, the amount of imported cement to the Occupied Palestinian territories during 2011 decreased by 4% compared with 2010, despite the increase of cement to the Gaza Strip from 4,000 to 44,000 tons. The reason for the total decrease was due to the decrease of the amount imported to the West Bank by around 5%.

Car Registration: The number of new and used cars registered in the West Bank during 2011 was around 21,000 cars. The cars were distributed as follow: 63% of used cars were imported from abroad, 11% of used cars were imported from Israel and 25% of new cars were imported from abroad. In comparison with 2010, the total number of new and used cars registered in the West Bank decreased by 4%. This was mainly due to the decrease of cars imported from Israel by 28% during the same period.

Hotel Activity: The number of hotels operating in the Occupied Palestinian territories reached 103 hotels in 2011, compared with 95 hotels in 2010. The number of workers in hotels increased by 25% during the same period. Conversely, the number of guests decreased by 11% between the two years. While the average staying period increased to 2.5 nights per guest in 2011, compared with 2.2 nights per guest in 2010.

Prices and Purchasing Power: The Consumer Price Index (CPI) increased by 2.88% during 2011 compared with previous year. There was a slight improvement in the price of dollar exchange amounted 1%. This means that purchasing power in the Occupied Palestinian territories measured in dollars (and in Jordanian Dinars) decreased by almost 2%.

Foreign Trade: The total amount of commodity imports during 2011 was around 4.5 billion dollars; an increase of 14% compared to 2010. The amount of commodity exports was around 759 million dollars in 2011, compared with 575 million dollars in 2010. Consequently, the commodity trade balance deficit during 2011 reached 3.7 billion dollars; an increase of 8% compared with 2010 (3.4 billion dollars).

Balance of Payments: The current account deficit reached 1.9 billion dollars during 2011. This can be considered a marked increase (174%) when compared with 2010. This deficit was funded from capital and financial accounts, which saved 1.5 billion dollars (increase by 97% compared with 2010). The difference between the deficit in the current account and capital and financial accounts (0.3 billion dollars), called "errors and omissions

account", increased by 188% between the two years.

Legal and Legislative Environment: The number of laws issued by the president of the PA during the last year was 15. Full reviews for some of these laws, which relate to economics, are available in the previous issues of the ***Monitor***. Furthermore, there were three laws issued on the 4th of August related to the Chambers of Commerce and Industry. At the end of 2011, decision-law No. (15) was issued for 2011, on public procurement.

Box Topics - For this volume of the ***Monitor***, eight boxes covering different topics are included:

The new attitudes for the International Monetary Fund (IMF)- Arab region needs "Economic Spring": This box reviews an interview with Nemat Shafiq, deputy director-general of the International Monetary Fund. It shows the new policies and attitudes for the IMF. Ms. Shafiq presents a pragmatic self-examination of the old polices of the fund that were based on privatization, and she also presents the new policies that aim to eliminate inequality and create jobs.

Clearing Transfers - Chronic Problems: The value of clearing transfers in the Palestinian budget reached around 5 billion shekels in 2011, which made up 70% of local revenues in the budget. Thus, this made the budget sensitive against Israeli policies which froze transfers to the Palestinian Authority on various occasions. Additionally, clearing transfers suffer from financial leakage, which is estimated at around 5% of GDP. This box reviews an IMF report about Palestinian economics that was submitted to Ad Hoc Liaison Committee on March of this year. The report stated that an increase in clearing transfers by 5% would cover 75 million dollars of the Palestinian budget deficit in 2012.

Two Governmental Budgets for the Same People: This box shows that the figures of the public budget in the Gaza Strip, which were mentioned in the previous volume of the ***Monitor*** (27), were not accurate. The final General Budget Law for 2012 was issued and approved by the Palestinian Legislative Council in Gaza at the end of March. This box shows that total expenditures in the Gaza Strip reached 869 million dollars; an increase of 38% compared with the 2011 budget. Total expenditures are distributed as 653 million for current expenditure and 216 million for developmental expenditure. The budget suffers from a 695 million dollar deficit. The box also compares the budget of the Gaza Strip and the budget of the Palestinian Authority.

"APIC" issues bonds in the footsteps of "PADICO"- why APIC issues these bonds instead of direct borrowing?: This box discusses why companies like "APIC" and "PADICO" issue bonds instead of direct borrowing? The box gives a set of reasons that pushed both companies to issue the bonds. It also reviews the laws that regulate the process of issuing credit bonds in the Occupied Palestinian Territory.

Israel - Middle Class is Shrinking and its Real Income is Declining: This box reviews a set of reports confirming inequitable distribution of income in Israel. The Bank of Israel issued a study concluding that the middle class in Israel is shrinking, and the percentage of middle class families declined by 14% between 1997 and 2011. While the percentage of families of the lower class increased by 19% during the same period. Additionally, another report of the IMF, which was recently issued about Israeli economics, (2, Apr. 2012) concludes that income distribution in Israel is one of the most unfair among OECD countries.

The Price of Benzene in the Occupied Palestinian Territories and Paris protocol: The Occupied Palestinian Territories imports its full needs of petroleum products from Israel. The Paris Protocol states that the prices of benzene in the Occupied Palestinian territories should not be less than prices in Israel by more than 15%. This box reviews the decision of the Israeli government, at the beginning of April 2012, to raise the price of benzene in light of petrol price increases in the international market, and its effects on benzene prices in the Palestinian market. The box also addresses the effect of the changes in benzene prices on the Palestinian Authority's revenue from clearing transfers.

The Sectoral and Geographical Distribution of West Bank Exports which Received a Certificate of Origin: The value of Palestinian commodity exports, which received a certificate of origin from the chambers of industry and agricultural, reached almost 75 million dollars in 2011, compared with 60 million dollars in 2010. These exports represent 10% of the total commodity exports allocated to the Palestinian territories in 2011. Agricultural, stone and marble products accounted for half the value of exports that received a certificate of origin in 2011 (around 25% for each), metal products accounted for 19%, chemicals and cosmetics 11%.

The Contributions of Jews in America have doubled in 12 years: This box reviews the structure and value of American Jews' contributions to Israeli associations. These contributions reached 2,100 million dollars in 2007 compared with 1,050 million dollars in 1995. The biggest share has gone to the Zionist associations, education and social welfare activities. This can be attributed to the increase in associations that lobby for Israel in the US

International Political and Economic Events 2011

Introduction

It is not an exaggeration to state that 2011 was the year of natural disasters, debt crises, and social protests around the globe. While 2011 reminded us that nature's phenomena can have major impacts on man-made economies, it also highlighted the growing gap between political elites and the majority of the world's people. Throughout the world, people rejected the technocratic, opaque and unaccountable rule of elites and demanded greater economic, social and political equality. The unpredictable political and economic transformations that occurred during 2011 are bound to have long-lasting effects on the national, regional, and global arenas.

1. Internationa Sceen

1.1 Eurozone Sovereign Debt Crisis

The Eurozone crisis evolved into the most significant political, economic, and financial event of 2011, as European leaders did not reach a consensus on a solution to the recession and the sovereign debt crisis. The world financial crisis triggered what many economists warned could happen to a one-currency region made up of asymmetrically developed economies. Specifically, Greece's economic imbalances with the rest of the Eurozone intersected with government debt to produce a highly precarious situation for all of Europe. The Troika's (The IMF, The European Central Bank and the European Commission) unsuccessful attempts to ameliorate Greece's debt burden has spread the crisis around to the stronger Eurozone economies and put in doubt the future of the common currency union.

Although Greece was running large budget deficits during the bubble years before the crisis, the large trade imbalances with stronger European economies and the absence of domestic monetary control made it almost impossible for Greece to grow itself out of debt. A lack of economic competitiveness – in part caused by a strong euro – and decreased world demand has driven Greece to the brink of default. Instead of engaging in massive deficit spending to limit the extent of the recession, Greek leaders followed the advice of the troika and implemented several very unpopular austerity measures in exchange for temporary bailout packages[1] that were supposed to quell the debt crisis.

The bailout packages did very little, however, to prevent Greece's economy from further contracting. In the midst of a world recession, the austerity measures implemented only exacerbated Greece's recession and debt problems. With the absence of private sector-led growth, the austerity measures shrank output and demand, causing government revenues to continue falling and pushing the debt/GDP ratio even higher. Rather than recovering, Greece sank further into a recession. As the time of writing this S&E Monitor, the IMF World Economic Outlook does not foresee Greece regaining its pre-recession GDP level for at least the next five years, given its present course.[2]

If the troika does not change its policy and back Greece's debt in order to lower the interest burden, Greece may either have to face default, and possibly leave the euro, or endure years of a depressed economy.

The same path of high deficits brought on by the international financial crisis and massive tax evasion caught up to Spain and Portugal, as well as Italy, later in 2011. While public debt levels need to be reduced throughout the Eurozone, additional austerity measures threaten to deepen the recession. The possibility of a Greek exit of the Eurozone would not only have serious ramifications for other European economies, but could also signify a significant change in political and ideological trajectory of the European Union.

Even though the euro has remained relatively stable throughout 2011, the Eurozone crisis demonstrated that EU members have not yet achieved the level of economic convergence necessary for common monetary and fiscal policies. To date, the EC remains unable to agree on a comprehensive set of tools and measures to fight the crisis due to the highly conflicting interests of its most powerful members, in addition to the diverse needs of the different euro economies.

---

1 International Monetary Fund. *Greece and the IMF*. Retrieved from http://www.imf.org/external/country/grc/index.htm

2 International Monetary Fund. *World Economic Outlook Database.* Retrieved from http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo

Despite the problems it faced last year, Eurozone real GDP growth was 1.44% in 2011, with 1.53% growth for the entire EU. Unemployment, however, in the Eurozone and the EU reached 10.1% and 9.6%, respectively, a few percentage points above the long-term average. [3]

1.2 US Recovery

If Europe continues on the same path, the prolonged recession could soon transform into a deep blow for the United States, which already is in a state of weak recovery. In 2011 real GDP growth reached only 1.74%, about 1.2% less than growth in 2010. Although unemployment declined to 9.0% from 9.6% in 2010 (still well above the long-run average), the improvement is mostly due to workers leaving the labor force and not a strong uptick in jobs.[4]

1.3 China Slowing Growth

The Chinese economy showed signs of a slowdown in 2011, but it remained ahead of other major world powers. Although the IMF estimated a GDP growth of over 9.2% for 2011, the IMF projects China's GDP growth rate to slow but remain above 8% for the next five years – probably an effect of the economic contractions in the US and Europe.[5]

China continued running a massive trade surplus, provoking tensions with the US as Washington blamed cheap Chinese exports for American unemployment. However, this can only be seen as a political blame game originating in the US, as the US dollar's strength over the past 30 years, together with the off shoring of US industry, has been the underlying basis for this imbalance.[6] Although the Chinese central bank, as well as European central banks, is buying up dollars to keep the dollar from declining in order to maintain exports and its trade surplus, the negotiating impasse lies with the US government, which has not offered anything in return for a higher-valued Yuan.

1.4 Post –Earthquake Japan

The 9.0-magnitude earthquake, and subsequent tsunami, that hit Japan on March 11th was by far the most devastating natural disaster of 2011. The World Bank estimated the costs of the earthquake to Japan at around 100-235 billion USD.[7] The earthquake occurred as Japan was beginning to recover from a 20-year deflationary period. Although Japan recorded 4.4% real GDP growth in 2010, real GDP decreased by 0.75% in 2011 and is projected to remain between 1-2 % for the next 5 years[8].

1.5 Russian Economy

Before the world economic downturn Russia's maintained a solid growth rate at around 8%. However, the fall in worldwide demand for natural resources like oil and gas hit Russia hard, bringing growth down to -7.8% in 2009, hovering at around 4.3% for 2011. The IMF projects Russia to maintain a growth rate of around 3.7-4% until some time around 2017.[9] Russia remains highly dependent on the production of oil, gas, and other natural resources. In 2010-2011, the Russian economy started recovering as a result of the increasing price of oil in the world market. Despite being highly endowed with natural resources, Russia remains challenged by high rates of crime and corruption, low domestic and foreign investments, capital flight, and high unemployment.[10]

On a different note, on December 16, 2011, the World Trade Organization's ministers approved Russia's terms of entry into the organization, which will give Russia the opportunity to become a full-fledged WTO member before the end of 2012.[11] This decision marked the end of an eighteen-year-long application process.

---

3 International Monetary Fund

4 FRED (2012). *Civilian Labor Force Participation Rate.* In Economic Data

5 International Monetary Fund. *World Economic Outlook Database.* Retrieved from http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo

6 Baker, Dean (2005). *Short Term Gain for Long-Term Pain: The Real Story of Rubinomics*. Center for Economic and Policy Research

7 The World Bank. (2011). *The Recent Earthquake and Tsunami in Japan: Implications for East Asia*

8 International Monetary Fund. *World Economic Outlook Database*

9 International Monetary Fund. *World Economic Outlook Database*

10 U.S. Congressional Research Services, http://www.fas.org/sgp/crs/row/RL33407.pdf

11 World Trade Organization. Ministerial Conference Approves Russia's WTO Membership, http://www.wto.org/english/news_e/news11_e/acc_rus_16dec11_e.htm

1.6 The Transformation of World Economic Relations

If the debt crisis and austerity measures continue in the Eurozone, world GDP for 2012 will take a serious slide since the EU as a whole is responsible for more than a quarter of global GDP. However, if policies change – meaning the European Central Bank permits for higher inflation and begins to act as a lender of last resort for European countries – we may see a reversal in growth projections. The US also runs the risk of continuing its weak growth if nothing is done to revive the economy and lower unemployment soon. Overall, this crisis may prove to be one of the defining moments in the long-run change of economic relations around the globe.

While the size of the world economy doubled during the last decade, from a world total GDP of $32 trillion in the year 2000 to $63 trillion in 2010[12], the make-up of country contributions to world GDP changed significantly. At the beginning of the millennium, the US contributed more than 30% to global GDP, followed by the EU (26%), Japan (15%), China (4%), and Russia (0.8%). Over the next ten years, the US remained the largest economy in the world, but its share of world GDP dropped to about 23%, while the EU took the lead with 26% of global GDP. China surpassed Japan and is now the second biggest national economy, with over 9% of global GDP. Meanwhile, Russia moved up to 11th place, with 2.3% of the world's GDP.

What Does This Mean For Palestine

The economic impact of the Eurozone crisis on the economies of the occupied Palestinian Territory has been limited. Even though the EC is the largest bilateral donor to the PNA, aid from the EC has not diminished. The EC has already pledged €160.4 million of aid to the Palestinian people and institution-building process for 2012.

The economic situation in the US also bears important consequences to the Palestinian Territory, as the US is one of the main Palestinian donors and the single largest contributor to UNRWA. The recent decrease in aid from the US to Palestine reflected political rather than economic considerations.

Although China is a very minor aid donor to the PNA, changes in Chinese imports and the value of the Yuan can have major impacts on the Palestinian economy since China has become one of Palestine's most significant import partners after Israel.[13]

Even though Japan suffered from a catastrophic crisis this past year, Japan continues to contribute to developmental projects throughout the Palestinian Territory.

Although Russia is not a major donor to the PNA, its internal political and economic stability plays a crucial role in Palestinian politics as a member of the Middle East Quartet.

2. Regional Political and Economic Events 2011

The Middle East and North Africa (MENA) region experienced major political, social, and economic turmoil in 2011. The ever-growing economic gap between a small number of ruling elites and the rest of the population, and the unwillingness of those in power to consider the needs of the majority, inspired popular protests that began a process of political, economic and social change in several Arab countries.

The main issues driving people to protest throughout the Middle East were corruption, high unemployment, and extreme poverty – especially among Arab youth. The North African and Levant regions experienced significant economic disruptions as a result of popular uprisings even though states responded with major repressive measures to induce 'normality'. So far, the Gulf region has managed to contain the unrest and resist any major structural changes. In the process, however, the region's governments also had to commit significant resources to suppress and contain popular protests. In contrast, Iran has experienced only modest internal protests while the largest portion of political and economic pressure has come from external sources, mainly from Western nations

[12] International Monetary Fund. *World Economic Outlook Database*

[13] Palestine Central Bureau of Statistics (2011). *Foreign Trade Statistics.*

threatening the escalation of sanctions if nuclear development activities do not desist in Iran.

Political uprisings in 2011 impacted the Middle East economically through three main channels:

- GDP growth declined drastically in countries that experienced violence and severe unrest, such as Tunisia, Egypt, Libya, Yemen, Syria, and Bahrain (See the graph below). Modest declines in output also occurred in countries that experienced moderate political unrest, including Jordan, Morocco, and Algeria. In general, countries in both categories witnessed significant drops in industrial output and consumer spending in 2011. The tradable sectors, primarily industry and tourism, were severely hurt by the crisis, and in turn affected export capacity negatively.

Figure 1: GDP Growth Rates in the Middle East and North Africa (Constant Prices)

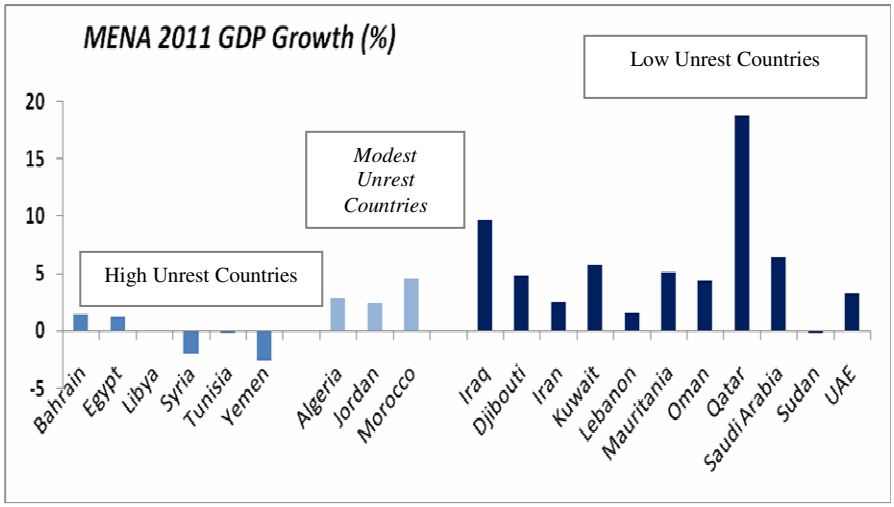

Source: International Monetary Fund

With the exception of Bahrain, the economic output of Gulf Cooperation Council (GCC) countries managed to remain stable as a result of rising oil prices and heavy government spending. In Iran, the effects of international economic sanctions were largely balanced out by gains in oil prices over the past year, which helped boost government revenue and spending. Nonetheless, industrial output was drastically weakened by growing and sustained sanctions by the international community.[14]

- Government fiscal commitments expanded dramatically, especially in the Gulf region, in an effort to appease the public and contain any potential resentment through generous welfare and housing programs. Fiscal deficits in non-oil exporting countries reached 7.3% of GDP in 2011, up from 6.2% in 2010, and 4.4% in 2007.[15]

The GCC boosted public expenditures after the onset of the 2008 global fiscal crisis, in some cases by up to 60%. Governments in the region announced various plans to raise salaries, provide more social aid, create job opportunities, and build affordable housing. Increased spending has weakened the fiscal position of non-oil exporting countries, which primarily rely on tax revenues, debt financing, and international aid to fund additional spending.

[14] International Monetary Fund. *World Economic Outlook Database.*

[15] The World Bank. (2012). *Global Economic Prospects (Volume 4),* The World Bank Group

Table 1: Fiscal Balance (% of GDP)

	Country	2007	2011
High Unrest	Bahrain	4.9	-2.4
	Egypt	-7.8	-9.5
	Syria	2.7	-7.1
	Tunisia	-0.7	-5.1
	Yemen	-3.2	-8.0
Modest Unrest	Algeria	9.1	-1.1
	Jordan	-4.1	-5.7
	Morocco	0.2	-5.5
Low Unrest	Iran	0.1	-2.8
	Oman	17.2	7.6
	Saudi Arabia	35.4	11.7
	Kuwait	19.9	17.2

Source: The World Bank

- Popular uprisings have significantly undermined investor confidence in the region. World Bank estimates show that FDI flows to the MENA region declined by around 40% in 2011. The lack of investment capital reduced growth potential and added to economic pressures in the region.

Table 2: FDI Flows to the MENA Region (US$ billions)

Country	2007	2008	2009	2010	2011
Egypt	11.6	9.5	6.7	6.4	2.2
Lebanon	3.4	4.2	4.8	5.0	3.9
Tunisia	1.6	2.8	1.7	1.5	1.1
Morocco	2.8	2.5	2.0	1.3	1.1
Jordan	2.6	2.8	2.4	1.7	1.2
Total	22.0	21.8	17.6	15.9	9.5
% Change		-1.1%	-19.1%	-9.4%	-40.3%

Source: The World Bank

In addition to massive political protests, the global economic slowdown was another major driver of economic change in the MENA region. Indeed, the negative impacts of political disturbances on the regional economy have been exacerbated by a significant global economic slowdown concentrated in the Eurozone. In advanced economies, the slowdown has been driven by the sovereign debt crisis in the EU, which is hurting investor confidence, creating fiscal pressures and exacerbating stress in the banking sector. In developing economies, such as Turkey, India, Brazil, and Russia, the slowdown has been driven by monetary tightening in response to growing inflationary expectations.

Recent World Bank forecasts for high-income and low-income countries indicate an aggregate global expansion of no more than 2.5% in 2012, down from about 2.7% in 2011. High-income countries, including the US, the EU member-states, and Japan are forecast to grow at a rate of 1.4%, while developing countries are forecast to achieve a modest 5.4% growth in 2012. This global slowdown, especially in the Eurozone – a major trading partner for countries in the MENA region – is likely to further diminish demand for traded goods and lower commodity prices, and in turn contribute to additional declines in output and increases in fiscal pressure and social and political tensions in the MENA region.

2.1 Economic Outlook

Popular political protests are expected to ease in a number of countries in the MENA region, including Tunisia, Egypt, Yemen and Libya. It is not clear if these countries have gone through the worst and most destabilizing phases of their transition to more democratic and open societies, Peoples and political parties face the challenge of establishing new democracies in response of the their peoples voices. A major step forward is to prepare and

carry the long awaited free presidential and parliamentarian elections. The Tunisian and Egyptian elections so far indicate great success. New power centers in these countries have no choice but to create a wide national coalition governments to come up with and implement a badly needed and long awaited reforms and development agendas.

Overall, economic conditions in these countries are expected to continue to normalize in parallel with the stabilization of political conditions. Financial support from oil-rich Arab countries like Saudi Arabia, the UAE, and Qatar, in addition to support from the IMF and other international development agencies, is expected to help ease fiscal strains and facilitate stimulative government spending in these countries in the years ahead. All together, investor confidence is expected to improve, which will eventually restore FDI flows to their pre-crisis levels. The envisioned internal recovery in these countries, however, will be partially offset by the global slowdown, which is likely to persist well into this decade

If popular demands for political and socio-economic changes are not satisfied in the rest of the region, there is a significant risk of political upheavals similar to the events experienced in Syria and Egypt. Such developments would be catastrophic for these countries' economies in the short term, but probably beneficial in the long run if further protests are able to generate space for democratic change.

2.2 Implications for the Palestinian Economy

The social and political upheavals in the Arab world have yet to reverberate in the Palestinian Territory. Economically, the Palestinian Territory witnessed some slowdown in the second half of 2011. Most of this slowdown, if we assume Israeli occupation as a constant, can be attributed to the political uncertainty surrounding the UN membership bid and lower-than-expected foreign aid. The partial freeze of US funding to projects and programs reduced domestic consumption and, in turn, PA revenues. Arab states failed to fulfill their obligations to the Palestinian people and government by delivering less than the promised financial assistance. In addition, regional instability mostly reinforced the negative sentiment and reduced overall investor confidence in Palestine.

Table 3: MENA Real GDP Growth (%)

	Country	2009	2010	2011	2012	2013
High Unrest	Bahrain	3.1	4.1	1.5	3.6	4.8
	Egypt	4.7	5.1	1.2	1.8	4.0
	Lebya	-2.3	4.2	-	-	-
	Syria	6.0	3.2	-2.0	1.5	3.4
	Tunisia	3.1	3.1	0.0	3.9	5.2
	Yemen	3.9	8.0	-2.5	-0.5	2.2
Modest Unrest	Algeria	2.4	3.3	2.9	3.3	3.4
	Jordan	5.5	2.3	2.5	2.9	3.5
	Morocco	4.9	3.7	4.6	4.6	4.9
	Iraq	4.2	0.8	9.6	12.6	10.2
Low Unrest	Djibouti	5.0	3.5	4.8	5.1	5.8
	Iran	3.5	3.2	2.5	3.4	3.8
	Kuwiat	-5.2	3.4	5.7	4.5	5.1
	Lebanon	8.5	7.5	1.5	3.5	4.0
	Mauritania	-1.2	5.2	5.1	5.7	6.3
	Oman	1.1	4.1	4.4	3.6	3.8
	Qatar	12.0	16.6	18.7	6.0	4.3
	Saudi Arabia	0.1	4.1	6.5	3.6	4.4
	Sudan	4.6	6.5	-0.2	-0.4	3.1
	UREmirates	-3.2	3.2	3.3	3.8	4.0
	MENA Region	2.6	4.4	4.0	3.6	4.3

Source: International Monetary Fund, World Economic, Outlook Database.

3. The Israeli Economy in 2011

3.1 Social Protests

Despite its overall positive economic standing, Israel did not remain immune to social protests and disturbances in 2011 either. As early as February, Prime Minister Benjamin Netanyahu was pressured to take concrete economic measures against the mounting cost of living as a result of growing political pressure. Specifically, the Prime Minister's Cabinet cut the cost of public transportation by 10%, brought down the soaring price of water, increased the monthly minimum wage by $122, and canceled the recently imposed high tax on gasoline.[16] However, throughout the year hundreds of thousands of Israelis participated in demonstrations in all major cities to protest the rising cost of living (increases in the prices of basic grocery consumer products, fuel, housing, expenses related to raising children, etc.) while demanding lower consumer prices and a strong government response to a shrinking middle class.[17]

3.2 Economic Indicators

Overall, the Israeli economy sustained a modest growth rate in 2011, with an approximate annual real GDP growth of 4.75% and annual GDP per capita growth of 3%.[18] Considering the global economic crisis, specifically in the eurozone – one of Israel's major trading partners – growth was better than expected. Even with continuing problems in Europe and the US, Israel is still expected to grow at around 3.7% per year for the next 2 years[19]. Israel also managed to bring down unemployment to a 32-year low of about 5.6% during 2011.

Imports and exports recovered in the first half of 2011 but experienced another decline during the third quarter. Overall, both the volume of imports and exports for Israel are predicted to decline significantly from their 2010 high – still well below pre-recession levels.[20]

3.3 Impact on the Palestinian Territory

Given the interconnectedness of the Israeli and Palestinian economies, significant economic changes in Israel have a direct impact on the OPT. The increase in consumer goods and gasoline prices in Israel in 2011 led to a rise in the prices of these products in Palestine as well – though this probably had more to do with the general increase in international commodity prices.

4. The Political and Economic Context in the Occupied Palestinian Territory (OPT)

While the OPT achieved a reasonable annual growth rate from 2007 to 2011, a substantial part of this progress was driven by the flow of international aid, which spurred economic recovery after years of stagnation. For many years relief activities following Israel's destruction of Palestinian infrastructure and public facilities depleted international aid that flowed into the oPt for development. The closure regime imposed by Israel on the Palestinian Occupied Territory (OPT) since early 2000s only further added to the costs of Palestinian development.

As part of the Palestinian Reform and Development Plan of 2008-2010 much of the international aid that flowed into the Palestinian economy went to shore up government spending. Tremendously limited by the constraints of greatly diminished internal and external mobility as well as inadequate access to natural resources, the

16 Cable News Network. *Netanyahu Moves to cut Israeli Food, Fuel Prices*, http://articles.cnn.com/2011-02-10/world/israel.prices_1_netanyahu-gasoline-prices?_s=PM:WORLD

17 The Guardian. *Israelis Protest: 430,000 Take to Streets to Demand Social Justice*, http://www.guardian.co.uk/world/2011/sep/04/israel-protests-social-justice

18 Israel Ministry of Finance. *The Israeli Economy*, http://www.financeisrael.mof.gov.il/FinanceIsrael/Pages/En/News/20111225.aspx

19 International Monetary Fund. *World Economic Outlook Database.* Retrieved from http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo

20 International Monetary Fund. *World Economic Outlook Database*

Palestinian economy would have collapsed without international aid.[21]

Israeli occupation and aid dependency translates into an OPT economy widely open to fluctuations in times of political uncertainty and insecurity. [22] For example, although the OPT economy grew dramatically during 2010, declining levels of foreign assistance, growing political internal and international uncertainties (occasioned by failed negotiations), the PLO bid for UN membership, the escalation of Israeli settlements and continuing Israeli restrictions resulted in an economic slowdown in the OPT in 2011. GDP growth during 2011 (7 %) was significantly lower than the 12% growth originally projected by the World Bank and the IMF.

Most likely, the Palestinian economy will continue to lose steam throughout the coming year. There are a number of key variables that are driving this slowdown:

1. Continued political uncertainty with regard to the end of Israeli occupation of the Palestinian territory
2. Continued Israeli closure measures and the possibility of arbitrary withholding of tax revenue on imports and other financial transfers to the Palestinian National Authority, as well as restrictions on movement and severely restricted access to natural resources;
3. Continued decline in donor aid and foreign assistance. This decrease will continue to enlarge the Palestinian National Authority's budget deficit and force significant austerity measures that will most likely exacerbate the economic slowdown. This will most likely trigger public discontent.
4. The ongoing Palestinian political rift. Immediate reconciliation and unity between the West Bank and the Gaza Strip is necessary to bring an end to heavy economic losses

4.1 Continued political uncertainty

There are two main political issues hindering growth and development in the OPT. The first is Israel's intransigence with regard to the peace process. The second is the escalation of Israeli arbitrary measures. Although numerous 'peace talks' and negotiations have occurred since the beginning of the Oslo Accords, the peace process has been effectively stagnant since the signing of the Interim Agreement in 1995. In light of Israel's continued disregard of international law and the overwhelming international consensus on a two-state solution as well as Israel's unwillingness to seriously negotiate the final-status issues – borders, status of Jerusalem, the refugees, security, water, Israeli settlements, and political prisoners – the PNA sought international recognition through a bid for full membership at the United Nations in 2011. The effort culminated in President Abbas's address to the UN General Assembly in September 2011. Even though the Security Council has yet to vote on the Palestinian membership bid, the United Nations Education, Scientific, and Cultural Organization (UNESCO) became the first UN body to recognize Palestine as a full member. As a consequence to the UN bid, the US temporarily froze all financial transfers to the PNA.

4.2 Israeli violations and hostile practices

It is no secret that the Israeli occupation – through settlement expansion in East Jerusalem and the West Bank, the continued building of the annexation wall, the ongoing blockade on Gaza, the restriction of movement of goods and people as well as the limited access to natural resources – prevents the Palestinian economy from reaching its potential.

In clear disregard of peace negotiations and UN resolutions, during 2011 Israel continued to violate Palestinian rights by escalating settlement construction in the West Bank and East Jerusalem as well as continuing to demolish Palestinian homes.[23]

In 2011 there was no meaningful easing of Israeli restrictions despite significant improvements in security on the ground, especially in the West Bank. Moreover, there

[21] The World Bank, (2011). *Building the Palestinian State.*

[22] The World Bank. (2012). *Stagnation or Revival: Palestinian Economic Prospects.*

[23] B'tselem. *Land Expropriations and Settlements*, http://www.btselem.org/settlements

is a risk that these restrictions will expand and take more extreme and detrimental forms if the political deadlock between Israel and the PNA continues. All this will further dampen growth prospects for 2012 and beyond.

4.3 Declining donor aid

Donor funding has played a key role in sustaining Palestinian economic growth during the past few years, helping to sustain and expand government expenditures and investments throughout the West Bank and Gaza. It is estimated that annual external support for recurrent and development expenditures averaged around 25% of real GDP between 2008 and 2010.

Over the past few years, the PNA has succeeded in reducing the degree of dependence on foreign aid from a high of 32% of GDP in 2008 to less than 11% of GDP in 2011. Part of the decline is related to donor fatigue, which grew along with the international financial crisis as well as the sovereign debt crisis in the EU. However, the decline is also political. In 2011, the US Congress froze all aid to the PNA to protest the Palestinian UN membership bid. This freeze is still partially in effect and could affect assistance levels in 2012 and beyond.

4.4 Stalled Palestinian Reconciliation

The reconciliation agreement, concluded in Cairo in May 2011, between the PNA and Hamas set the foundation for political reunification. However, the agreement did not materialize. This fact has proved a great setback to Palestinian political efforts and development work in 2011. It has worsened the PNA's financial crisis and denied Palestinians the ability to mobilize against Israeli violations and hostilities.

II. Economic & Social Monitor
Quarterly and Yearly Analysis 2011

1. Gross Domestic Product

Quarter 4

During this quarter, GDP grew by 1.9%; thus maintaining the increasing tendency it saw during the first three quarters of 2011. Given that the national product is strongly influenced by quarter shifts, economists appear in favor of comparing GDP in terms of corresponding quarters rather than successive quarters. As such, GDP grew by 10.5% in the fourth quarter 2011 compared with the corresponding quarter 2010 (see Issue 27 of the *Monitor*). On the other hand, the per capita GDP (which is almost equivalent to the growth rate of the total output minus the growth rate of the population) rose by 1.1% compared to the third quarter of 2011, while it grew by 7.2% compared with the corresponding quarter of 2010.

Annual Comparison

In 2011, GDP rose by 10% compared with 2010. It is interesting to notice that this growth was real (at constant prices), i.e., the nominal increase minus the impact of price inflation. The per capita GDP, on the other hand, increased by 6.6% compared with 2010. The improvement of per capita was mainly evident in the Gaza Strip (19%) compared to an increase of 2.4% in the West Bank (see Table 1-1). As a consequence, the percentage of per capita income in the West Bank fell by 1.9-1.6% compared to the per capita income in Gaza.

Table 1.1: GDP in the Palestinian territory (constant prices, base year 2004)

Economic Activity	2010	2011				
		Q1	Q2	Q3	Q4	Total
GDP (million dollars)	**5,754.3**	**1,496.4**	**1,598.2**	**1,599.0**	**1,629.4**	**6,323.0**
− West Bank *	4,249.5	1,058.3	1,135.0	1,124.5	1,154.6	4,472.4
− Gaza Strip	1,504.8	438.1	463.2	474.5	474.8	1,850.6
GDP per capita (US dollar)	**1,509.9**	**385.3**	**408.5**	**405.6**	**410.2**	**1,609.6**
− West Bank *	1,867.1	457.2	487.0	479.2	488.7	1,912.1
− Gaza Strip	980.2	279.3	292.8	297.4	295.0	1,164.5

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, National Accounts Statistics, Ramallah - Palestine.

Data of 2011 are preliminary and thus subject to further revision.

Data of Q4 2011 are preliminary and subject to further revision.

* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Quarter 4

Concerning the structure of GDP in the fourth 2011 (compared to the corresponding quarter of 2010), many points can be concluded (see Tables 1 and 2; and the *Monitor*, issue 27): the share of manufacturing dropped by 4.8% and that of the construction sector fell by 16%. By contrast, the contribution of financial intermediation and services to GDP rose by 13% and 7%, respectively.

Annual Comparison

In terms of the structure of GDP in 2011, the share of the construction sector increased by 15.5% in parallel with a decline in the contribution of most other sectors to varying degrees. Of course, the stability of rates does not mean a lack of growth, as the GDP in 2011 grew by 10% ($ 569 million) at constant prices.

Table 1.2: Percentage Distribution of the Contributions of Sectors to GDP in the Palestinian Territory* (constant prices, base year 2004)

Economic Activity Total	2010 Q3	2011				
		Q4	Total	Q3	Q4	Year
Agriculture, forestry and fishing	**5.5**	**5.5**	**5.4**	**4.3**	**6.7**	**5.5**
Mining, manufacturing, water and electricity	**12.9**	**13.1**	**13.1**	**12.4**	**12.0**	**12.6**
Mining and quarrying	0.4	0.4	0.3	0.4	0.4	0.4
Manufacturing	8.9	9.2	9.4	8.4	8.0	8.7
Electricity, gas, steam and air conditioning	2.9	2.9	2.7	2.8	2.8	2.8
Water supply, sanitation activities and waste management &treatment	0.7	0.6	0.7	0.8	0.8	0.7
Construction	**9.7**	**10.2**	**11.8**	**11.5**	**11.2**	**11.2**
Wholesale &retail and repair of vehicles and motorcycles	**9.4**	**9.1**	**9.1**	**9.6**	**9.4**	**9.3**
Transport and storage	**2.1**	**2.1**	**2.0**	**2.1**	**2.2**	**2.1**
Financial and insurance activities	**4.9**	**4.9**	**4.7**	**4.7**	**4.6**	**4.7**
Information and communication	**6.7**	**6.3**	**6.4**	**6.7**	**6.3**	**6.4**
Services	**22.0**	**22.2**	**21.5**	**21.5**	**21.8**	**21.8**
Accommodation and food services	0.8	1.1	1.1	1.4	2.1	1.4
Real Estate and Renting	6.8	6.8	6.2	6.2	6.0	6.3
Professional, scientific and technical activities	1.5	1.6	1.5	1.4	1.4	1.5
Administrative services and support services	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6
Education	7.7	7.6	7.6	7.7	7.4	7.6
Health and social work	2.8	2.7	2.7	2.6	2.7	2.7
Arts, recreation and leisure	0.5	0.5	0.5	0.4	0.4	0.4
Other services	1.3	1.3	1.3	1.2	1.2	1.3
Public administration and defense	**13.6**	**14.8**	**14.0**	**14.0**	**13.2**	**14.0**
Home Services	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
Financial intermediation Services Indirectly Measured	-4.1	-4.3	-4.2	-4.1	-4.1	-4.2
Customs duties	7.0	7.3	6.8	7.0	7.0	7.0
Net value added tax on imports	10.2	8.7	9.3	10.2	9.6	9.5
Total (5)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, National Accounts Statistics, Ramallah - Palestine.
Data of 2011 are preliminary and subject to further revision.
Data of Q4 2011 are preliminary and subject to further revision.
* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Table 1-3 shows the value of spending on major items of GDP in 2010 and 2011. The table reflects the basic equation in the national accounts: Private consumption + investment + government consumption + exports - imports = GDP (GDP = C + I + G + X - M).

	Billion dollars
Private consumption	6.2
Investment (capital formation)	1.1
Government consumption	1.4
Exports	0.7
Imports (–)	(3)
GDP	**6.4**

We can conclude from Table 1-3 that in 2011:

- ✧ The final consumption expenditure in the Palestinian territory was 21% more than the gross domestic product (GDP) in 2011. Household spending accounted for 79% of final consumption expenditure; government spending represented 9%; while that of non-profit organizations that serve households constituted 2% of final consumption expenditure.
- ✧ The final consumption of households rose by 11%. By comparison, government spending declined by about 6%, while spending of non-profit institutions fell by about 50%.
- ✧ Gross capital formation declined by 27%.
- ✧ Exports of goods and services fell significantly in 2011 compared to 2010 (by 33%). At the same time, imports of goods and services dropped by 24% during the same period.

Table 1.3: GDP and its expenditure in the Palestinian territory *
(Constant prices, base year 2004

(million dollars)

Item	2010	2011				
		Q1	Q2	Q3	Q4	Total
Final consumption expenditure	**7,303.5**	**1,897.5**	**1,862.1**	**1,893.2**	**1,971.6**	**7,624.4**
Household final consumption expenditure	5,413.3	1,529.3	1,436.7	1,485.6	1,554.8	6,006.4
Government final consumption expenditure	1,520.7	330.3	373.6	357.9	369.5	1,431.3
Final consumption expenditure of non-profit organizations serving households	369.5	37.9	51.8	49.7	47.3	186.7
Gross capital formation	**1,443.2**	**262.5**	**313.2**	**248.4**	**233.5**	**1,057.6**
Gross fixed *capital formation*	1,353.4	284.9	350.7	285.3	285.1	1,206.0
- buildings	971.3	211.0	287.2	235.9	241.5	975.6
- non-buildings	382.1	73.9	63.5	49.4	43.6	230.4
Changes in inventories	89.8	-22.4	-37.5	-36.9	-51.6	-148.4
Net precious property	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Net exports of commodity and services	**-2,992.4**	**-663.6**	**-577.1**	**-542.6**	**-575.7**	**-2,359.0**
Exports	999.3	169.1	174.1	159.5	165.5	668.2
- commodity	733.2	118.0	121.3	104.9	108.2	452.4
- services	266.1	51.1	52.8	54.6	57.3	215.8
Imports	3,991.7	832.7	751.2	702.1	741.2	3,027.2
- commodity	3,419.5	744.7	649.3	600.2	609.8	2,604.0
- services	572.2	88.0	101.9	101.9	131.4	423.2
GDP	**5,754.3**	**1,496.4**	**1,598.2**	**1,599.0**	**1,629.4**	**6,323.0**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, National Accounts Statistics, Ramallah - Palestine.
Data of 2011 are preliminary and subject to further revision.
Data of Q4 2011 are preliminary and subject to further revision.
* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Text box 1: The IMF New Strategy: The Arab World needs an "economic spring"

On May 10, 2012, Lebanese newspaper Al-Akhbar had an interview with Nemat Shafik, Vice Director General of the International Monetary Fund, on why the Arab Region needs an 'economic spring'. Below is the full text of the interview:

In its quest to be a partner in the future of the region, the International Monetary Fund is trying to go beyond the often confining criteria (e.g. privatization). It needs to rethink its principles in order to eliminate inequality and create jobs. It is a pragmatic self-assessment suggested by the Vice Director, Nemat Shafik.

Q: The region has been overtaken by a political unrest that requires economic policies, perhaps revolutionary ones. The IMF has lately changed its views with regard to the priorities of growth and now the focus is on job creation and the encompass growth. What are the key concerns on the IMF's agenda in the region?

A: The key concern is that we need an 'economic spring' along with the political spring. We need new strategies designed for the economies in the region. What happened in 2011 was a historic transformation in many countries in the region, but at that point the economy was heading in the wrong direction. Growth has slowed down, unemployment rates are now worse and financial spaces available to governments have shrunk a lot. These elements need to be approached with a new economic perspective, since the vulnerability of economic transformation will curb the political transition.

Q: Does the IMF believe that the obstacles to economic reforms in Lebanon are political in nature?

A: What is happening in Lebanon is not purely Lebanese. See what's happening in the United States concerning the reduction of public debt and the current political controversy. These are tough political decisions. Decision makers need to know how much these decisions will cost and to what extent. These decisions are political in nature, often requiring negotiating on how to get things done. It is very nice to have a magic wand to bring about reform, but this is an unusual way of doing things, and human beings always need to discuss things.

Q: You are talking about a new approach of technical assistance to countries you work in; however we don't seem to see positive results in Lebanon, where you have been working for a long time.

A: I do not agree with you. The results of our efforts to establish technical capabilities are shown in how people and institutions work. Take, for example, the central bank of Lebanon. It has built a considerable capacity through the support of the International Monetary Fund in several areas of technical assistance (through the Middle East Regional Technical Assistance Center: METAC). If you ask the Central Bank Governor, he will tell you that the increased efficiency in the Central Bank is the result of the technical assistance that we offer. Indeed, the bank was able to maintain financial and monetary stability during the financial crisis that toppled banks around the world. The fruits of our efforts are more manifest in other countries in the region, particularly at the level of tax collection system, which increased its effectiveness as a result of technical help provided by the IMF. Frankly, the absence of a fair tax system (where the rich pay more) is a big problem.

Q: For the IMF, is it a form of transition from neoliberal economy to socialism?

A: This description has a lot of exaggeration. I would say that the correct characterization of the stage is a transition from neo-liberal to pragmatism. We are ready to work more pragmatically according to the agendas of governments. I think we are now more open in what we accept. Take for example the issue of control over the movement of capital. In the past, the IMF would advocate opening financial markets to the movement of capital. Now, however, the IMF is more responsive to local conditions. Sometimes, economic shocks may impose a set of terms on the movement of capital. I think that our position has become more flexible because we saw what happened in the financial and economic crises.

Q: Why do we trust the IMF now even though its past calls would promote quantitative growth?

A: The IMF is an organization. We admit that our past approach had many shortcomings and we have learned from the experience. This does not only apply to the Middle East, but also to the global financial markets (e.g. the financial crisis in 2008). Then, we couldn't assess the financial risks across the global economy. We are not perfect. We do not always have the right diagnosis. Yet, we have learned a lot about the ineffective policies, and we have developed new tools to deal with that. Now, therefore, in our assessments of countries we work with (under Article IV), we include an analysis of jobs, their development and the changes in the social and poverty indicators. We have also come to know that some countries sometimes need prompt financial facilities without conditions. For example, we have lately given a $ 94 million loan to Yemen (fast credit facility) so that the government can finance its urgent needs. We have developed tools and precautions for countries that do not suffer financially but need additional financial support along with the IMF. So I think we have changed our approach to play a constructive role in the coming stage in the region.

In the past, we would set conditions on the budget items and the composition of spending and privatization. Now, we have moved away significantly from that trend. In our talks with the governments, we are keen to make sure that things are logically interrelated. This option may not be optimal, but we are working with the right and left, according to the results of the democratic process.

2. The labor market

2.1 The labor force and participation rate

Quarter 4

During the fourth quarter of 2011, participation rate (i.e. the ratio of workers and the unemployed to those of working age) in the West Bank and Gaza Strip was 44.4%, compared to 43.6% in the third quarter (see Table 2-1). The quarterly data also indicate a rise in the number of employees in the West Bank and Gaza Strip- from 839 thousand in the third quarter of 2011 to 878 thousand in the fourth quarter 2011, an increase of 4.6% (see Table 2-2).

With respect to status of workers, the data record a drop in participation rate of wage employees in the West Bank by about three percentage points. At the same time, the participation rate of employees without pay rose by three percentage points. In the Gaza Strip, participation rate of wage employees increased by almost 3 percentage points, while participation rate of employees without pay declined by two percentage points (see Table 2-4).

Annual Comparison

The rate of participation in the West Bank and Gaza stood at 43% in 2011 compared with 41% in 2010. Table 2-1 shows a continuing disparity between the West Bank and the Gaza Strip in terms of the participation rate (45.5% in the West Bank and 38.4% in the Gaza Strip). This is particularly a result of the low rate of female participation in the Gaza Strip compared to the West Bank (12.4% and 19%, respectively). The improvement in participation rate during 2011 was manifested in a 12.6% increase compared with 2010 (from 744 thousand workers in 2010 to 838 thousand workers in 2011). However, the increase was mainly among unpaid family members (see Table 2-4). By place of work, 61.4% of workers were reported in the West Bank, 28.8% in Gaza and 9.8% in Israel and the settlements (see Table 2-2).

Table 2.1: Percentage of labor force participation for individuals 15 years and over in the West Bank and the Gaza Strip by Region and Sex 2010 - 2011 (%)

Region and Sex	2010	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011
Males and females						
West Bank	43.7	43.2	45.3	46.2	47.3	45.5
Gaza Strip	36.4	37.0	38.1	39.0	**39.5**	38.4
West Bank & Gaza	**41.1**	**41.0**	**42.7**	**43.6**	**44.4**	**43.0**
Males						
West Bank	69.5	69.0	71.2	73.1	72.2	71.4
Gaza Strip	62.1	62.5	64.0	64.3	64.8	63.9
West Bank & Gaza	**66.8**	**66.7**	**68.6**	**70.0**	**69.5**	**68.7**
Females						
West Bank	17.2	16.7	18.8	18.6	21.6	19.0
Gaza Strip	10.2	11.0	11.6	13.2	13.6	12.4
West Bank & Gaza	**14.7**	**14.7**	**16.2**	**16.7**	**18.7**	**16.6**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011.

Table 2.2: Individuals 15 years and above, working in the Palestinian territory-By place of work 2010 – 2011

Place of work	2010	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011
Manpower (in thousands)	2,376	2,432	2,455	2,477	2,500	2,465
Workforce	976	997	1,048	1,081	1,111	,5910
No. of workers (in thousands)	744	780	852	839	878	838
West Bank (%)	63.5	61.2	60.7	59.7	62.1	61.4
Gaza Strip (%)	26.0	28.8	29.4	29.9	28.3	28.8
Israel & the settlements (%)	10.5	10.0	9.9	10.4	9.6	9.8

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011.

Table 2-3 indicates that the private sector was the main employer of the Palestinian labor in the West Bank during 2011, absorbing 69% of the total employees. The public sector came second (employing 15.2% of total labor). In Gaza, the public sector was the main employer (absorbing more than one third of total labor there). However, during the comparison period, the number of workers in the private sector in the Gaza Strip grew by 15%, compared with a decline of about 15% in the number of workers in the public sector.

Table 2.3: Percentage of workers 15 years and over in the Palestinian territory-By Region and Sector 2010 - 2011 (%)

Sector	2010	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011
oPt						
Public sector	23.6	22.9	21.6	22.8	22.6	22.2
Private sector	62.4	63.3	64.8	63.1	64.8	64.5
Other sectors	3.6	3.8	3.7	3.7	3.0	3.5
Israel & the settlements	10.4	10.0	9.9	10.4	9.6	9.8
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
West Bank						
Public sector	15.9	15.4	14.5	15.9	15.9	15.2
Private sector	67.7	68.2	69.1	67.0	68.9	68.9
Other sectors	2.5	2.4	2.4	2.3	1.8	2.1
Israel & the settlements	13.9	14	14.0	14.8	13.4	13.8
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
Gaza Strip						
Public sector	46.1	48.0	41.7	38.6	38.8	39.4
Private sector	46.7	44.3	51.3	54.6	54.1	53.8
Other sectors	7.2	7.7	7.0	6.8	7.1	6.8
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011.

Table 2.4: Percentage Distribution of workers in the Palestinian Territory by Employment Status and Region- 2010-2011 (%)

Employment Status and Region	2010	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011
West Bank						
Employer	7.1	8.0	7.6	7.4	6.5	7.4
Self-employed	20.3	18.9	19.0	18.8	18.8	18.9
Wage earner	63.6	66.7	64.7	64.0	61.3	64.1
Unpaid family member	9.0	6.4	8.7	9.8	13.4	9.6
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
Gaza Strip						
Employer	4.2	3.0	3.0	5.7	3.7	3.9
Self-employed	14.3	18.7	20.3	15.8	16.3	17.7
Wage earner	78.9	73.9	70.3	71.8	75.1	72.7
Unpaid family member	2.6	4.4	6.4	6.7	4.9	5.7
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
OPT						
Employer	6.4	6.6	6.3	6.9	5.7	6.4
Self-employed	18.8	18.8	19.4	17.9	18.1	18.6
Wage earner	67.6	68.8	66.4	66.4	65.2	66.6
Unpaid family member	7.2	5.8	7.9	8.8	11.0	8.4
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011.

As the table indicates, there was a decline in the ratio of wage earners in the Palestinian territories by one percentage point. By contrast, the percentage of participation of unpaid family members rose by more than one percentage point (see Table 2-4). Further, the rate of self-employed workers in the West Bank saw some decline (18.9% compared with 20.3% in 2010). In the Gaza Strip, the percentage of self-employed grew to 17.7% compared with 14.3% in the previous year.

Though quarterly data signal a slight change in the distribution of employees by economic activity between the third and fourth quarters of 2011 (primarily associated with seasonal shifts), the ratios remained almost unchanged between 2010 and 2011 (see Table 2-5). Despite the decline in the number of workers in the sector of trade, restaurants and hotels, for example, during the fourth quarter 2011 compared with the previous quarter, the rate increased slightly in 2011 compared with 2010. On the other hand, 2011 saw a decline in the percentage of workers in the services sector in the Palestinian territory- from 38.3% in 2010 to 36% in 2011. On the contrary, the percentage of workers in the construction sector grew by 14% in 2011.

Table 2.5: Percentage distribution of workers in the Palestinian Territory by Sector and Region 2010 - 2011 (%)

Sector	2010	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011
OPT						
Agriculture, fishing, and forestry	11.8	10.6	11.5	10.9	14.4	11.9
Mining, quarrying and manufacturing	11.4	11.5	12.3	12.1	11.3	11.8
Building and construction	13.2	13.8	14.5	13.9	13.3	13.9
trade, restaurants and hotels	19.3	20.0	20.4	21.0	19.6	20.3
Transport, storage and communications	6.0	6.4	6.1	6.0	6.0	6.1
Services and others	38.3	37.7	35.2	36.1	35.4	36.0
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
West Bank						
Agriculture, fishing, and forestry	13.3	10.6	12.3	11.5	16.4	12.8
Mining, quarrying and manufacturing	13.7	14.1	15.0	14.7	13.6	14.4
Building and construction	16.8	17.4	18.0	17.3	15.8	17.1
trade, restaurants and hotels	19.9	21.3	20.9	21.9	20.1	21.0
Transport, storage and communications	5.7	5.9	5.6	5.4	5.2	5.5
Services and others	30.6	30.7	28.2	29.2	28.9	29.2
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
Gaza Strip						
Agriculture, fishing, and forestry	7.7	10.5	9.5	9.3	9.1	9.6
Mining, quarrying and manufacturing	4.8	5.0	5.7	5.8	5.5	5.5
Building and construction	3.0	4.9	6.2	6.0	6.8	6.0
trade, restaurants and hotels	17.3	16.8	19.4	18.8	18.5	18.4
Transport, storage and communications	6.6	7.6	7.2	7.3	8.1	7.6
Services and others	60.6	55.2	52.0	52.8	52.0	52.9
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011.

2.2 Unemployment

Quarter 4

Unemployment rate fell to 21% in the fourth quarter 2011 compared with 22.4% in the third quarter of the same year. The decline was primarily due to the decline of unemployment in the West Bank by about three percentage points in the face of a rise of two percentage points in unemployment rate in the Gaza Strip. In comparison with the corresponding quarter of 2010, the unemployment rate fell by 2.5 percentage points. In the West Bank, the unemployment rate remained constant, while in the Gaza Strip, there was a decline in unemployment rate by about 7 percentage points (see Table 2.6 and the Monitor, Issue 27).

Annual Comparison

In 2011, unemployment rate in the Palestinian Territory stood at 20.9% (17.3% in the West Bank and 28.7% in the Gaza Strip), i.e. a drop of 2.8 percentage points from 2010. This was primarily a result of a decrease of unemployment in the Gaza Strip by 9 percentage points, while in the West Bank, the unemployment rate remained almost unchanged (see Table 2-6).

Table 2.6: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and over) in the Palestinian Territory- by Region and Sex 2010-2011 (%)

Region and Sex	2010	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011
OPT						
Males	23.1	20.5	16.4	20.5	19.3	19.2
Females	26.8	27.3	28.6	30.5	27.2	28.4
Total	**23.7**	**21.7**	**18.7**	**22.4**	**21.0**	**20.9**
West Bank						
Males	16.6	16.3	13.4	18.3	15.5	15.9
Females	19.7	21.8	23.3	25.3	20.3	22.6
Total	**17.2**	**17.4**	**15.4**	**19.7**	**16.6**	**17.3**
Gaza						
Males	36.2	28.9	22.4	24.9	27.0	25.8
Females	47.8	42.1	43.6	43.4	46.4	44.0
Total	**37.8**	**30.8**	**25.6**	**28.0**	**30.3**	**28.7**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011.

Key features of unemployment in the Palestinian Territory:

- ✧ High among young people: unemployment rate among young people aged 15-24 is 35.7% (53% for females and 32% for males). This means that a large number of the unemployed are new entrants to the labor market (see Table 2-7).

Table 2.7: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and over) in the Palestinian Territory-by Sex and Age Group 2010-2011 (%)

Age Group	2010	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011
Males & females						
24-15	38.8	38.2	30.3	37.9	36.4	35.7
34-25	24.2	22.5	20.6	22.5	21.5	21.7
44-35	15.1	12.2	10.2	14.2	11.2	12.0
54-45	16.4	13.6	12.1	12.8	13.3	13.0
+55	14.1	10.0	9.8	8.1	8.2	8.9
Total	**23.7**	**21.7**	**18.7**	**22.4**	**21.0**	**20.9**
Males						
24-15	36.8	35.3	26.4	34.0	32.8	32.3
34-25	21.7	19.6	16.0	17.7	17.0	17.5
44-35	15.5	12.3	9.6	14.8	11.9	12.2
54-45	19.0	15.6	13.3	14.6	16.1	14.9
+55	16.3	10.9	11.3	9.6	9.7	10.4
Total	**23.1**	**20.5**	**16.4**	**20.5**	**19.3**	**19.2**
Females						
24-15	49.6	53.8	51.0	58.1	51.5	53.5
34-25	34.0	33.8	37.3	40.0	36.7	37.0
44-35	13.2	11.9	12.9	11.4	8.6	11.0
54-45	3.5	3.1	6.9	5.1	2.0	4.2
+55	2.1	4.5	3.0	0.9	1.4	2.3
Total	**26.8**	**27.3**	**28.6**	**30.5**	**27.2**	**28.4**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011.

- Concentrated among males who received few years of schooling (22% among males with 1-6 years of education and 14.9% among males who received 13 years or more of schooling). In terms of years of education, there is a substantial difference between unemployed males and females. It is obvious from Table 2.8 that the lower the years of education, the higher the unemployment rate among males. The picture is completely reversed for females: while the unemployment rate for females who completed 13 years or more of schooling is 38.8%, it is only 2.7% among uneducated females.

Table 2-8: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and over) in the Palestinian Territory- by Sex and Years of Schooling 2010 - 2011 (%)

Years of schooling	2010	Q1 2011	Q2 2011	Q3 2011	Q4 2011	2011
Males & females						
0	13.8	15.5	11.9	10.4	10.4	11.8
6-1	25.7	23.1	16.5	20.3	19.1	19.8
9-7	24.8	22.6	17.8	21.5	20.0	20.4
12-10	23.2	20.5	16.1	20.4	19.8	19.2
+13	23.1	22.1	22.8	26.0	23.7	23.7
Total	**23.7**	**21.7**	**18.7**	**22.4**	**21.0**	**20.9**
Males						
0	24.3	23.4	18.5	19.9	20.4	20.6
6-1	28.6	25.6	18.4	22.7	22.2	22.2
9-7	26.2	23.4	18.6	22.2	21.6	21.5
12-10	24.0	20.6	16.4	21.0	20.6	19.7
+13	15.7	15.1	13.1	17.2	14.0	14.9
Total	**23.1**	**20.5**	**16.4**	**20.5**	**19.3**	**19.2**
Females						
0	1.5	4.1	5.1	1.8	-	2.4
6-1	5.1	2.2	4.3	3.6	1.5	2.9
9-7	7.8	9.9	7.4	12.2	6.1	8.6
12-10	13.6	19.5	12.6	14.0	12.9	14.5
+13	36.3	34.9	39.2	41.0	39.5	38.8
Total	**26.8**	**27.3**	**28.6**	**30.5**	**27.2**	**28.4**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011.

2.3 Unemployment among graduates of universities and institutes

Table 2-9 sheds light on the rates of employment and unemployment among individuals with intermediate diploma and higher– by major. The rate of unemployment among degree holders was 25% in 2011, a slight drop from the previous year. The table shows that with 12%, the unemployment rate among those who obtained a degree in law was the lowest during 2011 (i.e. for every one hundred graduates of law, there were 12 without a job). On the other hand, the unemployment rate among those who obtained a degree in educational sciences & preparation of teachers was the highest (about 38% during 2011). Unemployment rate among graduates of journalism and media also remained high (35%).

Table 2.9: Unemployed graduates (with an intermediate diploma and above) by Major—2010 and 2011 (%)

Major	2010		Q4 2011		2011	
	Employed	Unemployed	Employed	Unemployed	Employed	Unemployed
Educational sciences & preparation of teachers	62.3	37.7	64.5	35.5	62.2	37.8
Humanities	73.5	26.5	75.6	24.4	74.8	25.2
Social and behavioral sciences	72.5	27.5	74.5	28.5	73.9	26.1
Journalism and media	68.8	31.2	74.4	25.6	65.3	34.7
Business and administration	75.6	24.4	71.3	28.7	76.1	23.9
Law	78.3	12.7	97.1	2.9	88.0	12.0
Natural sciences	74.9	25.1	75.3	24.7	78.3	21.7
Math and statistics	78.9	21.1	78.3	21.7	72.9	27.1
Computer	68.8	31.2	73.2	26.8	68.8	31.2
Engineering and engineering professions	82.1	17.9	76.9	23.1	79.3	20.7
Architecture and construction	78.1	21.9	75.4	14.6	81.3	18.7
Health	85.5	14.5	80.2	19.8	81.8	18.2
Personal services	87.0	13.0	81.9	18.1	83.5	16.5
Others	78.6	21.4	72.6	27.4	75.5	24.5
Total	**75.4**	**24.6**	**74.4**	**25.6**	**74.9**	**25.1**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011.

2.4 Wages, working hours and productivity

Quarter 4

In the fourth quarter 2011, the average wage of workers in the West Bank and the Gaza Strip rose by 1.6% and 2%, respectively. On the other hand, the average wage of Palestinians working in Israel and the settlements fell by 3% despite the increase in average weekly working hours in Israel and the settlements by an hour and a half during the same period. In comparison with the corresponding quarter of 2010, the average wage of workers in the West Bank declined by 1.3%. On the contrary, the average wage of workers in the Gaza Strip grew by 2% during the same period (see Table 2.10 and Issue 27 of the *Monitor*).

Annual Comparison

In 2011, the average daily wage of the West Bank workers remained almost constant compared to 2010. By contrast, the average daily wage of the Gaza Strip workers increased by about 6%, whereas the average daily wage of workers in Israel and the settlements rose by 2.6%. Despite this improvement in Gaza, the gap between average wages in the West Bank and Gaza remained relatively large (the average wages in Gaza represent only 70% of those in the West Bank). Still, the median daily wage in Gaza (the pay received by half of the workers) reveals a greater disparity between wages in Gaza and the West Bank (the median wage in Gaza constituted only 65% of that in the West Bank). This continued disparity mirrors the demand for labor in the light of the Israeli blockade placed on the Strip. On the other hand, the weekly working hours during 2011 remained stable compared to the rates reported in previous years. The weekly working hours in the West Bank (43 hours) remained well above those in the Gaza Strip (38 hours) and Israel & the settlements (40 hours).

Table 2.10: Average weekly working hours, monthly working days and daily wages in NIS of known-wage workers in the oPt- by Place of Work 2010-2011

Place of work	Average weekly hours	Average monthly working days	Average daily wage	Median daily wage
2010				
West Bank	43.3	22.2	85.8	76.9
Gaza Strip	38.3	23.4	58.1	46.2
Israel and Settlements	39.4	20.5	158.0	150.0
Total	**41.5**	**22.5**	**91.7**	**76.9**
Q1 2011				
West Bank	42.6	22.0	85.0	76.9
Gaza Strip	39.2	23.3	64.6	50.0
Israel and Settlements	39.8	20.9	164.0	153.8
Total	**41.3**	**22.2**	**92.4**	**76.9**
Q2 2011				
West Bank	42.8	22.5	84.8	76.9
Gaza Strip	37.5	23.7	61.8	48.1
Israel and Settlements	38.9	20.6	160.5	153.8
Total	**40.9**	**22.5**	**90.8**	**76.9**
Q3 2011				
West Bank	43.4	22.6	84.3	76.9
Gaza Strip	38.2	23.4	59.3	46.2
Israel and Settlements	38.8	21.2	164.5	153.8
Total	**41.2**	**22.5**	**92.6**	**76.9**
Q4 2011				
West Bank	43.7	22.5	85.7	76.9
Gaza Strip	36.9	23.3	60.6	50.0
Israel and Settlements	40.1	21.3	159.6	153.8
Total	**41.4**	**22.5**	**91.1**	**76.9**
2011				
West Bank	43.1	22.4	85.0	76.9
Gaza Strip	37.9	23.4	61.5	50.5
Israel and Settlements	39.4	21.0	162.2	153.9
Total	**41.2**	**22.4**	**91.7**	**76.9**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2012, Labor Force Survey, 2010-2011.

Labor productivity

Labor productivity is a substantial indicator measuring the efficiency and effectiveness of work in the production process. There are many factors that affect the level of labor productivity, including the quality of other production inputs, technology, education, training, work environment that involves laws and regulations of the labor market, and other factors. Worker productivity can be measured by the value added, i.e., by dividing the sum of value added to the number of employees in the economy. Labor productivity can also be measured at the enterprise level. From 2004 to 2011, labor productivity in the Palestinian territory had been inconstant- decreasing continuously after 2004 and taking a nosedive in 2007 (only $ 7.239 per worker). It then started to recover- reaching $ 8.925 in 2010, yet it relapsed in 2011 by 3.9% compared with 2010 (See table…)

Table 2.11: Labor productivity in the Palestinian territory (2004 - 2011)

Year	Rate of labor productivity (dollars / worker)
2004	8,293
2005	8,332
2006	7,437
2007	7,239
2008	8,560
2009	8,519
2010	8,925
2011	8,578

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics. Performance and indicators of the Palestinian economy in 2011.

2.5 Vacancy announcements[24]

Quarter 4

The number of vacancies posted in the fourth quarter of 2011 was 910, a 24% drop from the third quarter of the same year (see Table 2-11). However, in the fourth quarter 2011, there were 63 announcements with no specific number of vacant posts. Furthermore, the posted vacancies do not necessarily cover all available job opportunities, though all government jobs, as per law, must be advertised[25].

Annual Comparison

The number of vacancies advertised last year was about 3986 vacancies, down by 34% from 2010. The decline in NGOs vacancies was the highest (40%). During 2011, there were 328 announcements with no specific number of vacant posts. The private sector accounted for the largest share of job vacancies advertised in 2011 (43% of total posts), while the shares of the NGO sector and the public sector were 37% and 20%, respectively (see Table 2-11).

Table 2.12: Number of vacancies advertised in daily newspapers in the oPt (2010 and 2011)

	2010	2011				
		Q1	Q2	Q3	Q4	Total
By Sector						
Private sector	2,558	407	445	514	359	1,725
Public sector	1,014	381	140	123	130	774
NGOs	2,475	244	266	556	421	1,487
By Area						
Northern West Bank	907	149	102	176	142	569
Central West Bank	3,872	683	645	753	560	2,641
Southern West Bank	792	129	88	161	98	476
Gaze Strip	476	71	16	103	110	300
By Degree						
MA and above	558	47	77	68	102	294
BA	3,989	736	544	887	667	2,834
IntermediateDiploma	747	105	105	98	50	358
Below Diploma	753	144	125	140	91	500
Total						
	6,047	1,032	851	1,193	910	3,986

Source: MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hyah) as well as from the website www.jobs.ps

[24] MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hyah) as well as from the website www.jobs.ps

[25] Article (19) of the Civil Service Law No. (4) of 1998 states that the government departments shall announce job vacancies in which appointment is made by the competent authority within two weeks of vacancy in at least two daily newspapers. The announcement shall contain detailed information about the job and conditions to be met.

With regard to the distribution of posted vacancies by geographical area, data show that the central West Bank accounted for the majority of vacancies advertised (66%). The shares of both Northern and Southern West Bank were 14% and 12%, respectively. The Gaza Strip's contribution was only 8%. As for the distribution of vacancies by the required degree, the BA degree was the most needed (71%). The demands for masters, intermediate diploma and below diploma degrees were 7%, 9% and 13%, respectively.

With a percentage of 38%, the demand for administrative and economic sciences had the largest share of advertised vacancies. At the same time, the demand for applied sciences; and humanities and social sciences posted 20% each, while medical sciences and other specializations and professions accounted for 9% and 13%, respectively. In the Gaza Strip, the NGO sector posted 94% of the vacancies advertised (see Table 2-12).

Table 2.13: Number of vacancies advertised in daily newspapers in the oPt- by Major, Area and Sector- 2011

Major	West Bank			Gaza			Total
	Public sector	Private sector	Civil sector	Public sector	Private sector	Civil sector	
Medical sciences	57	129	146	0	0	25	**357**
Humanities and social sciences	128	196	392	1	0	65	**782**
Applied sciences	256	317	175	1	1	58	**808**
Administrative and economic sciences	243	706	420	3	12	124	**1,508**
Other (craftsmen, maintenance, secretarial work, etc.)	85	364	72	0	0	10	**531**
Total	**769**	**1,712**	**1,205**	**5**	**13**	**282**	**3,986**

Source: MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hyah) as well as from the website www.jobs.ps

Textbox 2: Transfer of Clearance Revenues: Chronic Problems

The IMF report presented before the meeting of the Donor Liaison Committee on March 21, 2012 focused on the structure of transfers of clearance revenues (the amounts of taxes and customs duties levied on goods consumed by Palestinians in the West Bank and Gaza and collected by the Israeli authorities and transferred to the PNA). The terms of the Paris Protocol between the two parties govern the clearing processes.

The share of clearance revenues in the PNA's total domestic income grew from 62%, in the nineties of the last century, to about 70% in 2011 (5.330 billion shekels- cash basis). This makes the budget more vulnerable to Israeli policy, which had several times frozen the transfer of dues to the PNA (see Table 1).

Table 1: Transfers Freezing Periods

Period	Amounts (millions $)	Offset
August-September 1997	78	Short term loans from the European Union
December 2000- December 2002	500	- Special funding from the European Union - Loans from the Islamic Development Bank - A project to fund emergency services funded by the World Bank and the European Union
March 2006-July 2006	1100	The Palestinian-European Mechanism for the Management of Socio-Economic Aid funded the salaries of staff and spending on basic services (non-budget mechanism)

The share generated from imports and purchases of Gaza Strip in the total amount of clearance money fell from 18% in 2006 to about 7% in 2010. The ratio declined further to only 4% in 2011, due to the curtailment of oil imported from Israel, replacing it with cheaper oil imported from Egypt. The decline was also a result of the Israeli government's decision in February 2011 to reduce taxes on petroleum products (see Figure 1).

Figure 1: Clearing Revenue in the West Bank and Gaza Strip (million dollars)

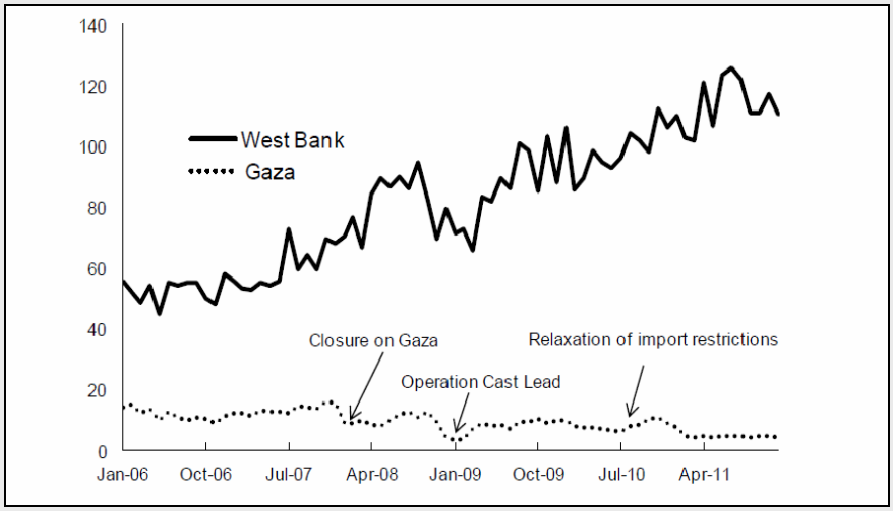

IMF (2012)

Since the mid-nineties, the PNA has requested the reconsideration of the methods of registration and calculating ratios. It has repeatedly complained of the unjust calculations and the imbalance between what the Palestinian consumer pays and what is being collected as clearing. In some accounts, such imbalance erodes about 5% of gross domestic product in the Palestinian territory. According to the IMF's report, an increase of clearance transfers by 5% would decrease the Palestinian budget deficit in 2012 by $ 75 million. The report pointed out that the Palestinian and Israeli technical committees had, in 2011, reached an agreement that would fill the gaps in the process of calculating clearance transfers. This agreement was referred to the Israeli government for approval, but the government has not yet responded.

3. Public Finance

The financial position of the PNA during 2011 compared with 2010:

- The total public revenues remained almost unchanged (3.2 billion dollars) despite the decline in foreign aid by 23%. This was a result of a growth in domestic revenue by 14.5% (up to $ 2.2 billion).
- The increase in local revenues was mainly due to a 19% growth in clearing revenues (to $ 1.5 billion).
- The significant drop in net foreign aid (23%) was a result of a 30% decline in international aid supporting the current budget. However, international assistance supporting developmental spending saw some improvement.
- Public expenditure decreased slightly (to $ 3.2 billion), primarily due to a 7.6% decline in development expenditure, while current expenditure remained stable.
- The bill of salaries and wages increased by 5 percentage points (to 57% of total expenditure)
- The budget deficit (before receiving international aid) fell by 28% (to 776 million dollars) in 2011. However, due to the substantial drop in international aid, the total deficit (current and developmental), after receiving the foreign aid, increased to $ 95 million in 2011 compared to a deficit of $ 81 million in 2010.
- The public debt outstanding balance surged to $ 2.213 billion (25.2% of GDP) compared to $ 1.883 billion (22.6%) in 2010.

Table 3-1 summarizes the financial developments in the PNA budget in accordance with the cash basis during 2010 and the quarters of 2011.

Table 3.1: Summary of the financial status of the PNA during 2010 and the quarters of 2011*

(million dollars)

Item	2010	2011				2011
		Q1	Q2	Q3	Q4	
Public revenues and grants (net)	**3,177.2**	**796.9**	**683.4**	**1,005.0**	**668.3**	**3,153.5**
Total domestic revenues (net)	**1,900.3**	**580.6**	**536.1**	**545.2**	**514.2**	**2,176.0**
Domestic revenues	**1,987.2**	**591.5**	**538.7**	**545.2**	**514.2**	**2,189.6**
Tax revenues	474.3	134.8	121.6	102.5	123.3	482.1
Non-tax revenues	270.4	44.4	68.4	66.1	41.2	220.0
Clearing revenues	1,242.5	412.3	348.8	376.6	349.7	1,487.4
Tax returns	86.9	10.9	2.6	0.0	0.0	13.5
External revenues (grants and aid)	**1,276.9**	**216.3**	**147.3**	**459.8**	**154.1**	**977.5**
For budget support	1,146.4	191.1	122.0	362.9	132.6	808.7
To support developmental projects	130.5	25.2	25.2	96.9	21.5	168.8
Total public expenditure	**3,258.3**	**793.5**	**889.5**	**764.6**	**800.3**	**3,247.9**
Current expenditure, including:	**2,983.2**	**730.4**	**780.0**	**715.5**	**725.9**	**2,951.8**
Wages and salaries	**1,563.6**	**427.2**	**448.8**	**409.4**	**393.6**	**1,679.0**
Non-wage expenses	**1,156.1**	**270.1**	**301.5**	**277.8**	**284.4**	**1,133.8**
Net lending	**263.5**	**33.1**	**29.8**	**28.3**	**47.9**	**139.0**
Development expenses	**275.1**	**63.2**	**109.4**	**49.1**	**74.4**	**296.2**
Treasury-funded	144.6	38.0	84.2	(47.7)	52.9	127.4
Donor-funded	130.5	25.2	25.2	96.9	21.5	168.8
Current deficit / surplus of	**(1,082.9)**	**(149.8)**	**(243.9)**	**(170.3)**	**(211.7)**	**(775.7)**
Total deficit / surplus (before grants and aid)	**(1,358)**	**(213.0)**	**(353.4)**	**(219.4)**	**(286.1)**	**(1,071.9)**
Total deficit / surplus (after grants and aid)	**(81)**	**3.3**	**(206.1)**	**240.4**	**(132.0)**	**(94.4)**
Financing	**81**	**(3.3)**	**206.1**	**(240.4)**	**132.0**	**94.4**
Net financing from local banks	**83.5**	**13.1**	**183.4**	**(229.7)**	**134.2**	**101.0**
The remaining balance	**(2.5)**	**(16.5)**	**22.8**	**(10.6)**	**(2.2)**	**(6.6)**
The financial gap	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**

Source: The data available in the financial reports published by the Palestinian Ministry of Finance (cash basis) , Table (3).

* Data for financial operations of 2010 quarters are in US dollars. They were included in the table as they came from source, and they are updated. Data for financial operations of 2011 quarters are in NIS. The NIS monthly exchange rate was taken from source. The shekels were converted to dollars, and then the monthly totals for each quarter were calculated accordingly. Data for the fourth quarter of 2011 are preliminary- issued by the Palestinian Ministry of Finance and are subject to updating and revision. Figures in brackets are of a negative value.

3.1 Analysis of items of income and grants

Quarter 4

Quarter four data indicate a 20% growth in tax revenues ($ 123 million) compared to the previous quarter. The gain was spurred by an increase in the revenues of value added tax (standing at $ 61 million), growing by 63% from the previous quarter. At the same time, tax revenues rose by 17% compared to the corresponding quarter of 2010. Nevertheless, both non-tax and clearing revenues dropped by 37% and 7%, respectively in the fourth quarter compared with the third quarter of the same year. Grants and foreign aid dropped significantly (by about 66.5%) compared with the third quarter of the same year.

Table 3.2: Indicators of public revenues and grants during 2010 and the quarters of 2011

Item	2010	2011				2011
		Q1	Q2	Q3	Q4	
Total domestic revenues (net) million dollars	**1,900.3**	**580.6**	**536.1**	**545.2**	**514.2**	**2,176.0**
As % to total revenues and grants	59.8	72.9	78.5	54.2	76.9	69.0
As % to total current expenditures	63.7	79.5	68.7	76.2	50.9	73.7
As % to GDP	22.8	28.6	23.5	24.3	23.2	24.8
External revenues (grants and aid) million dollars	**1,276.9**	**216.3**	**147.3**	**459.8**	**154.1**	**977.5**
As % to total revenues and grants	40.2	27.1	21.5	45.8	23.1	31.0
As % to total current expenditures	42.8	29.6	18.9	64.3	15.3	33.1
As % to GDP	15.3	10.6	6.5	20.5	7	11
GDP (million dollars)*	**8,330.6**	**2,032.6**	**2,280.6**	**2,242.7**	**2,212.5**	**8,768.6**

Source: Table (3-1)

* GDP was estimated by the research team for 2010 quarters, while the PCBS was the source of data on the 2011 quarters.

Annual Comparison

The value of grants and international aid in 2011 was the lowest since 2008 ($ 977 million in 2011 compared to $ 1.8 billion in 2008). In particular, international aid fell by 23% in 2011 compared with 2010. Nearly 83% of aid was allocated to the budget and the rest was channeled to development projects. Around one third of the budgetary support came from Arab donor countries (see Table 3-3).

The total net domestic revenue saw a 14.5% growth in 2011. With respect to the components of the total revenues, local data indicate that clearance revenues accounted for the largest share (68%), while tax revenues and non-tax revenues constituted 22% and 10%, respectively.

Clearance revenues rose during 2011 by about 20%, totaling $ 1.5 billion[26]. Tax revenues, on the other hand, were 1.6% higher than those collected in 2010. By contrast, non-tax revenues dropped by 18.6% (standing at $ 220 million).

Table 3.3: Grants and foreign aid to the PNA during 2010 and quarters of 2011

(Million dollars)

Item	2010	2011				2011
		Q1	Q2	Q3	Q4	
Budget support	**1,147.6**	**191.1**	**122.0**	**362.9**	**132.6**	**808.7**
- Grants from Arab countries	230.8	52.9	26.0	207.3	0	286.2
- International aid	916.8	138.1	96.1	155.6	132.6	522.4
The Palestinian European mechanism	374.7	88.5	45.1	72.1	81.5	287.1
World Bank	285.3	49.6	36.7	33.3	50.5	170.0
USA	222.9	0.0	0.0	50.3	0	50.3
Others	33.9	0.0	14.4	0.0	0.7	15.0
Developmental funding	**130.5**	**25.1**	**25.2**	**96.9**	**21.4**	**168.7**
Total international aid	**1278.1**	**216.2**	**147.3**	**459.8**	**154.1**	**977.4**

Source: Table (7) - Table of International Aid - data published in annual reports of the Palestinian Ministry of Finance. Data for financial operations of 2011 quarters are in NIS. The shekels were converted to dollars. Data for the fourth quarter of 2011 are preliminary- issued by the Palestinian Ministry of Finance and are subject to updating and revision.

[26] Clearance revenues are collected in NIS, and therefore the nominal value of the item calculated in dollars is significantly affected by fluctuations in the exchange rate of the dollar against the shekel.

3.2 Analyzing items of public expenditure

Quarter 4

With a total of $800 million, public expenditure witnessed a growth of 4.6% during the fourth quarter of 2011. This increase was a consequence of a 51% improvement in development expenses and a slight rise in current expenditure (1.5%). The rise in current expenditure was occasioned by an increase in non-wage expenditure (operational and capital) and an increase in net lending amid a slight decline in the wage bill[27].

Spending on net lending increased significantly by about 70% during the fourth quarter of 2011, totaling $48 million[28]. Evidently, the share of net lending in current expenditure is steadily declining (from 8.2% in the third quarter of 2010 to about 6% in the fourth quarter of 2011). The Palestinian Ministry of Finance attributed the rise in net lending during the fourth quarter to earlier arrears of 13 million shekels. However, this does not adequately explain the case, as the increase between the successive quarters is much higher (about 65 million shekels).

Development expenses also rose during the fourth quarter of 2011 to $ 74.4 million compared with $49.1 million during the previous quarter, though the foreign aid allocated to finance development projects was only $ 21.5 million- suggesting that the bulk of the developmental expenditure during the quarter was funded by local resources.

Annual Comparison

Public expenses decreased slightly in 2011 (totaling $3.2 billion), primarily because of a 7.6% drop in development expenses. However, current expenditures remained almost unchanged during 2011. With regard to the structure of current expenditures, data show that the wage bill increased by 7.4%; non-wage expenditure fell by about 1.9%; while net lending dropped by 47%.

In general, the current expenditure to GDP ratio fell by two percentage points in 2011 compared with 2010 (see Table 3-4).

Table 3.4: Indicators of public expenditure- 2010 and the quarters of 2011

Item	2010	2011				2011
		Q1	Q2	Q3	Q4	
Current expenditure (million dollars)	**2,983.2**	**730.4**	**780.0**	**715.5**	**725.9**	**2,951.8**
As % to total public expenditure	91.6	92.0	87.7	93.6	90.7	90.9
As % to GDP	35.8	35.9	34.2	31.9	32.8	33.7
Development expenses (million dollars)	**275.1**	**63.2**	**109.4**	**49.1**	**74.4**	**296.2**
As % to total public expenditure	8.4	8.0	12.3	6.4	9.3	9.1
As % to GDP	3.3	3.1	4.8	2.2	3.4	3.4
Total public expenditure (million dollars)	**3258.3**	**793.5**	**889.5**	**764.6**	**800.3**	**3,247.9**
As % to GDP	39	39	39	34.1	36.2	37

Source: Table 3-1

3.3 Financial Surplus / Deficit

Quarter 4

The rise in current expenditure and the decline of total revenue increased the current deficit (cash basis) during the fourth quarter to $ 212 million (compared with $ 170 million in the previous quarter). However, this deficit remained lower than the deficit reported in the

[27] The wage bill (calculated in NIS) represents about 54.2% of total expenditure (393.6 million dollars). Quarter 4 data indicate a decline in the wage bill by about 3.9% compared to the third quarter of 2011, and by about 7% compared with the corresponding quarter of 2010. However, the wage bill calculated in NIS remained almost unchanged (rose by about 0.4%), suggesting that part of the decline in the wage bill (calculated in dollar) is due to the improvement of the dollar exchange rate against the shekel (3.55 shekels during the third quarter versus 3.72 during the fourth quarter).

[28] The item 'net lending' refers to the amounts that are transferred directly to Gaza Electricity Distribution Corporation and to pay dues owed by local government bodies, or indirectly via the amounts that are deducted from revenue clearing and transferred to utility companies in Israel.

corresponding quarter of 2010 ($ 365 million). This deficit represented about 9.6% of GDP compared with 7.6% in the third quarter of 2011. Adding the net accumulation of arrears ($ 110 million) to the current deficit on a cash basis ($ 212 million) results in a current deficit on an accrual basis of $322 million (see section 3-4).

The gain the budget achieved during the fourth quarter compared with the corresponding quarter of 2010 (which resulted from a decline in current expenditures and a rise in domestic revenue) does not reflect a structural change; rather it can be explained by other factors:

- The fourth quarter of 2010 saw an unusual increase in the wage bill because the Ministry of Finance paid $ 148.5 million in October as arrears due from September, 2009. Further, the relative improvement in the dollar exchange rate against the shekel (from 3.62 to 3.72) reduced the dollar-denominated deficit between the corresponding quarters to the advantage of the current quarter.
- The fourth quarter of 2010 reported 67 million dollars as tax returns, while the fourth quarter of 2011 posted no tax returns.

Figure 3.1: Indicators of the fiscal deficit as % to Nominal GDP during Quarter 4 2010 and Quarters 3 & 4 2011

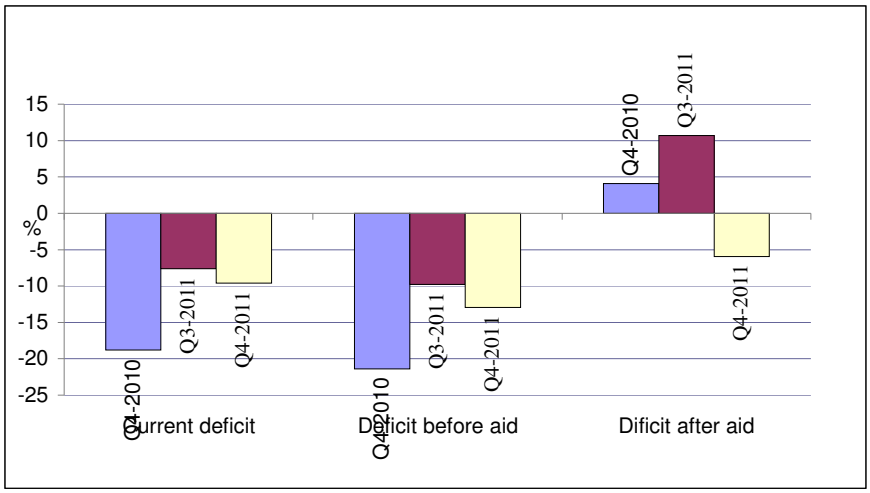

Source: Table 3-1

Total deficit (current and developmental) before grants and foreign aid stood at $286 million (13% of GDP compared with 9.8% in the previous quarter). Budget deficit after grants and foreign aid budget totaled $132 million, compared with a surplus of $ 240.4 million in the previous quarter and a surplus of $ 52.5 million in the corresponding quarter of the previous year. The deficit was bred by a considerable drop in international aid in the fourth quarter. This, in turn, led to an increase in public debt owed to local banks.

Annual Comparison

In 2011, current deficit fell by 28% (standing at 776 million dollars) compared to the previous year. However, due to the substantial drop in international aid, the total deficit (current and developmental) after the foreign aid increased to $ 94.4 million in 2011 compared to a deficit of $ 81 million in 2010.

3.4 Net accumulation of arrears: Deficit on cash basis vs. accrual basis

Quarter 4

The PNA net accumulation of arrears totaled $ 110 million during the fourth quarter of 2011[29]. This item involved liabilities owed to the PNA ($ 7.6 million) and dues owed by the PNA ($ 117.7 million). The PNA liabilities consisted of $ 29.2 million as tax arrears; $ 54 million as arrears to the private sector; and $ 34.5 million as wages and salaries. The PNA receivables, on the other hand, involved $ 1.6 million as clearance revenues from Israel and $ 6 million as non-tax revenue arrears from the private sector.

[29] Net accumulation of arrears = liabilities due for the PNA minus arrears owed by the PNA. This represents the difference between the balance of the current deficit on the cash basis and the balance of the current deficit on the accrual basis.

Figure 3.2: Quarterly developments in the net accumulation of arrears- 2011 *

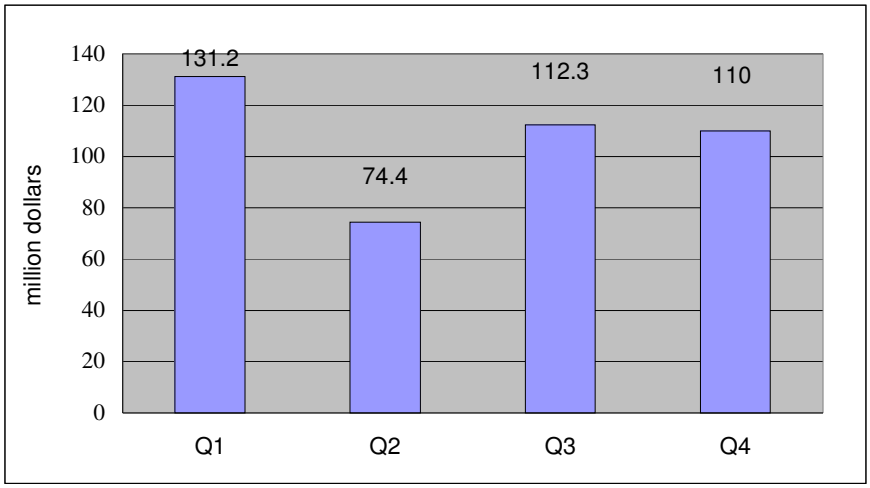

Source: Data published in the financial reports of the Palestinian Ministry of Finance
* Data are updated and, thus, they differ from those contained in the previous issues of the *Monitor*.

Annual Comparison

Net accumulation of arrears in 2011 totaled about 2 billion shekels (541 million dollars) compared with NIS 394 million (105 million dollars) during 2010 (see Table 3-5)[30]. As shown in the table, about half of the PNA arrears are owed to the pension fund. In addition, a significant increase occurred in the PNA arrears owed to contractors implementing development projects, and default on tax returns during 2011.

Table 3.5: Structure of PNA Liabilities (NIS million)

	2009	2010	2011
Contribution to pension fund			
- Share of employees	171	185	374
- The share of government	355	172	573
Outstanding expenses	460	92	353
Net lending	77	103-	0
Developmental projects	118	88	270
Tax recovery	140-	39	368
Total	**1,040**	**394**	**1,938**
Budget actual exchange rate USD / NIS		3.73	3.58

Source: International Monetary Fund, March 2012.

3.5 Clearing Revenue

Quarter 4

Table 3-6 shows the developments in the clearance revenues on an accrual basis during 2011. The table indicates that in the fourth quarter the revenues were nearly$ 351 million dollars, down by 7.3% from the previous quarter and up by 4.5% from the corresponding quarter.

[30] Owing to different sources of data, the total net accumulation of arrears for 2011 quarters and the total net accumulation of arrears for 2011 (shown in Table 3-5) are different.

When considering the components of clearance, one notices a 5.4% decline in fuel tax; a 5% drop in customs revenue (due to a decline in imports); and a 6% fall in revenues of value-added tax. Besides, the contributions of the three main components in clearance revenues were almost equal (almost one-third each). Strikingly, clearance revenues represented about 72% of the total domestic revenue in the third and fourth quarters of 2011.

Table 3.6: Clearance revenues* 2010 & 2011

($ millions)

Item	2010	2011				2011
		Q1	Q2	Q3	Q4	
Clearing revenue	1,258.8	329.6	365.4	379	351.3	1,425.3
Customs	434.3	115.9	130.0	132.6	126.2	504.7
Value added	379.7	104.1	118.0	119.2	112.0	453.2
Fuel	437.4	109.9	115.6	119.2	112.7	457.4
Purchase tax	3.7	0	0	0	0	0.0
Income tax	0.4	0.6	0	7.0	0.5	8.1
Other	3.3	-0.8	1.8	1.1	-0.1	2.0
Clearance revenues as % to net domestic revenues	65.3	67.2	68.8	71.9	71.3	69.8
Clearance revenues as % to total public revenues and grants (net)	39.6	41.4	53.5	37.7	52.6	45.2
Clearance revenues as % to GDP	16.8	16.2	16	16.9	15.9	16.3

Source: Tables of financial operations, details of revenue, expenditure and funding sources (accrual basis), Ministry of Finance.

* Commitment basis was used since it is the only basis whose data tables contain details of the different items of clearing. GDP is at current prices.

Annual Comparison

In general, clearing revenues posted a gain of 13.2% in 2011 compared with 2010. Breaking down these revenues into key items, we notice that the value-added revenues saw an increase of 16%; customs revenues grew by 16%; and fuel revenues increased by 4.6%. On the other hand, unlike 2010 (where the PNA collected $ 3.7 million as purchase taxes), in 2011 the PNA's deposit of purchase tax was zero. All in all, the share of clearance revenues in total local revenues grew by 5 percentage points (bringing the contribution to 70%); however, its contribution to GDP remained almost unchanged.

3.6 Public Debt

Quarter 4

During the fourth quarter 2011, the public debt was up by 14% compared to the previous quarter, bringing the total debt to $ 2.2 billion dollars, i.e. an increase of $ 269 million. During the quarter, the domestic debt made up 100 percent of total debt, while external debt remained almost constant. In addition, short-term debt (loans from banks and other sources) constituted around 50 percent of the domestic debt (see Table 3-7).

Annual Comparison

In 2011, the public debt increased by 17.5% (standing at $ 2.2 billion). This debt was distributed equally to domestic debt and external debt (the share of external debt was 55% at the end of 2010). Short-term debt represented around 65 percent of the total domestic debt (see Table 3-7).

Table 3.7: Public Debt- 2010 and quarters of 2011

(Million dollars)

Item	2010		2011			
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
a. Domestic debt	**875.6**	**839.6**	**907.2**	**1,123.7**	**827.6**	**1,098.5**
- Total domestic debt (short term)	NA	NA	NA	NA	617.7	760.9
- Total domestic debt (long term)	NA	NA	NA	NA	209.9	337.6
Bank loans	397.8	345.1	402.6	433.4	376.9	506.1
(short term)	NA	NA	NA	NA	167.0	168.5
(long term)	NA	NA	NA	NA	209.9	337.6
Bank facilities	369.8	390.7	362.2	529.9	302.7	441.0
(short term)	NA	NA	NA	NA	302.7	441.0
Petroleum Authority loans	99.3	95.0	133.2	150.8	139.3	142.8
(short term)	NA	NA	NA	NA	139.3	142.8
Other public institutions loans	8.8	8.8	9.2	9.6	8.7	8.6
(short term)	NA	NA	NA	NA	8.7	8.6
b. External debt	**1,071.4**	**1,043.3**	**1,044.4**	**1,046.9**	**1,116.2**	**1,114.3**
Arab financial institutions	552.5	539.4	539.2	539.8	617.3	617.2
Al-Aqsa Fund	444.1	444.1	444.1	444.1	522.7	522.4
Arab Fund for Economic and Social Development	54.8	42.6	42.1	42.2	42.4	43.3
Islamic Development Bank	53.6	52.7	53.0	53.5	52.2	51.5
International and regional institutions	350.6	348.3	346.6	346.2	342.4	341.9
World Bank	304.0	302.9	301.0	300.0	298.0	297.0
European Investment Bank	24.6	23.4	23.4	23.9	22.1	22.6
International Fund for Agricultural Development	3.5	3.4	3.5	3.5	3.4	3.3
OPEC	18.5	18.6	18.7	18.8	18.9	19.0
Bilateral loans	168.3	155.6	158.6	160.9	156.5	155.2
Spain	92.9	92.9	92.9	92.9	92.9	92.9
Italy	31.3	31.2	32.6	34.8	32.4	31.3
china	4.9	4.9	5.0	5.0	5.1	5.2
Sweden	26.3	26.5	28.1	28.2	26.1	25.8
Other	12.9	0	0	0	0	0
Total public debt	**1,947.0**	**1,882.9**	**1,951.6**	**2,170.6**	**1,943.8**	**2,212.8**

Source: Data published in annual reports of the Palestinian Ministry of Finance

Text box 3: Two Public Budgets for One People

According to *The Economic and Social Monitor*, Issue 27, Textbox 3 and Al-Quds Newspaper, December 7, 2011, the 2012 budget of Hamas government is $ 770 million. Al-Quds Newspaper quoted an official in the Hamas government giving this figure, while *The Economic and Social Monitor* obtained these data directly from the Finance Ministry in Gaza. However, it turned out that these figures were preliminary and inaccurate. At the end of last March, the General Budget Law of 2012 was approved by the Palestinian Legislative Council in Gaza. It set the 2012 Hamas government budget at $ 869 million: 653 million for current expenditure and 216 million for developmental spending. This figure represents an increase of 38% from the 2011 budget, which then stood at only $ 630 million.

According to the *Barlaman* Newspaper (issued by the Legislative Council in Gaza), the income on local taxes will be $ 174 million. This suggests a budget deficit of $ 695 million. This will be financed by grants and foreign aid.

The budget allocates about 47% of total public expenditure to wages and salaries. The item 'wages and salaries' comprises:

- Salaries and wages: $ 262 million.
- Cost of living allowance: $ 66 million.
- The risk premium for the medical profession: $ 22 million.
- Payment of arrears: $ 48 million.
- The costs of creating jobs: $ 6 million.

Table 1 shows the sectoral distribution of planned expenditure. Clearly, more than a third of total expenditure (45% of current expenditure) went to the financial management sector, whereas security and public order accounted for 39% of current spending.

Table 1: Sectoral Distribution of the Hamas Government Budget of 2011

Budget constituent sectors	Planned allocations (Million dollars)	As % to total expenditure
Financial management sector (Ministry of Finance, the Ministry of Awqaf and Religious Affairs, the Water Authority, retirees, financial reserves)	296	36%
Security and public order sector (Ministry of Interior and Security, Ministry of Justice, Ministry of Local Government, the Land Authority, Office of the religious judiciary, public prosecution, the Supreme Judicial Council)	253	31%
Social services sector (Ministry of Education, Ministry of Health, Ministry of Women's Affairs, Ministry of Prisoners' Affairs, Ministry of Social Affairs, Ministry of Labor)	238	29%
Economic Development Sector (Ministry of Economy, Ministry of Planning, Ministry of Public Works, Ministry of Agriculture, Energy Authority, the Environmental Quality Authority)	11.4	1.5%
Public administration sector (Legislative Council, the Council of Ministers, State Audit and Administrative Central Bureau, the General Personnel Council)	7	0.9%
Transport and communication sector (Ministry of Transport and Communications, Ministry of Communications and Information Technology)	5.15	0.7%
Cultural services sector (Government Information Office, Ministry of Tourism, Ministry of Youth and Sports, Ministry of Culture)	4	0.5%
Foreign Affairs sector /(Ministry of Foreign Affairs)	0.460	0.07%
Total	*815	100%

Source: *Barlaman* Newspaper, Gaza April 5, 2012

* Total expenditure of 2012 (excluding the payment of arrears and costs of creating new jobs).

The 2012 budget of the Hamas government represents only 25% of the PNA budget, which stood at $ 3.5 billion in 2012. Table 2 below displays a comparison between the budget of the Hamas government and the PNA budget for 2012.

As the table demonstrates, domestic sources finance 63% of total spending of the PNA, whereas domestic sources in the Hamas government finance only 20% of spending. Expenditure on wages, salaries, transfers and operating costs is very much uniform. The striking difference is manifest in the developmental expenditure; while the Hamas government allocates about a quarter of total spending to development projects, only 10% of the PNA budget goes to this item.

As we have shown in the previous issue of the *Monitor*, the total public expenditure to GDP in Gaza is actually 43% higher than that listed in the table (the figure for the West Bank is 36%). The reason for this is that the PNA pays about $ 120 million a month to the Gaza Strip (as staff salaries and payments for fuel and electricity, as well as other transfers). When we take this into account, we end up talking about $ 2.309 billion as a total public expenditure in Gaza (1,440 billion from Ramallah and 869 million from the budget of the Hamas government). Thus, the public spending in Gaza goes beyond 115% of its GDP

Table 2: Comparison between the budgets of the Hamas government and the PNA budget in Ramallah- 2012

Item	Amount ($ millions)		Percentage distribution (%)		As % to GDP	
	Hamas government	PNA	Hamas government	PNA	Hamas government	PNA
Net domestic revenues (and clearance)	174	2,235	20%	63%	8.6%	23%
Total Expenditures	869	3,537	100%	100%	43%	36%
Salaries & wages	405	1,793	47%	51%	20%	18%
Operating expenses	97	516	11%	15%	4.8%	5.2%
Transfer expenses	123	754	14%	21%	6%	7.7%
Capital expenditure	28	21	3%	0.6%	1.4%	0.2%
Developmental expenses	216	350	25%	10%	10.7%	3.5%
Overall deficit after deducting local revenue	695	1,302	80%	37%	34.5%	13.3%

Source: Figures calculated based on data from PNA budget 2012, and data obtained from Barlaman Newspaper, Gaza April 5, 2012 http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/ea0af971-5f3b-46ad-8de9-aa6ac4371242.pdf

• The Gaza GDP in 2012 was calculated by adding 9% to the 2011 GDP: PCBS.

• Based on the 2012 PNA draft budget, the PNA 2012 GDP was estimated at $ 9.771 billion.

4. The Banking Sector[31]

In the fourth quarter 2011, assets / liabilities of banks operating in the Palestinian territory grew by 2.8% compared with the third quarter and 6% (520 million dollars) compared with the corresponding quarter of 2010. The items in both sides of the consolidated balance sheet had undergone many changes during the last quarter of 2011 as outlined below:

Assets

- A growth of 8.3% in net direct credit facilities.
- A decline of 2.7% in offshore assets of banks.
- An increase of decline of 29.7% in assets of banks operating in the OPT.
- A growth of 33.9% in investment portfolio securities.
- A drop of 55.7% in total net investment.

Liabilities

- A growth of 4.4% in total holdings.
- A growth of 2.2% in the public (customers) deposits.
- A growth of 4.9% in assets of PMA held by banks.
- A 2.2% growth in total capital (equity) of banks.

The number of banks operating in the Palestinian territory at the end of the fourth quarter 2011 remained 18. However, the number of branches and offices rose by 2, bringing the total number of branches to 226.

[31] Preliminary data and, thus, subject to change

Table 4.1: Number of banks and branches in the Palestinian territory, local and foreign—2011

	No. of banks	No. of branches and offices			
		Q1	Q2	Q3	Q4
Local banks	8	111	117	118	118
Foreign banks	10	105	106	106	108
Total	**18**	**216**	**223**	**224**	**226**

Source: Palestinian Monetary Authority

4.1 Key developments in the consolidated balance sheet for banks

Table 4- 2 summarizes the key items in the consolidated balance sheet for banks operating in the Palestinian territory. The table shows that most of the items on both sides of assets and liabilities had shown varying increases during the last quarter of 2011. However, there was still some decline in the sub-items.

Table 4.2: Consolidated balance sheet for the Palestinian banking system – from Q4 2010 to Q4 2011

(Million dollars)

Item	2010	2011			
Budget Statement	**Q4**	**Q1**	**Q2**	**Q3**	**Q4**
Total assets	**8,589.9**	**8,728.9**	**8,837.2**	**8,860.5**	**9,110.3**
Cash and precious metals	542.8	497.9	539.6	545.4	496.7
Deposits at Monetary Authority & Banks	3,949.3	3,782.3	3,502.2	3,722.2	3,743.7
Portfolio	574.1	588.7	582	629.5	826.3
Direct credit facilities	2,825.5	3,094.8	3,434.8	3,215.2	3,482.8
Banker's acceptances	3.6	3.7	5.4	5.2	5.9
Investments	349.6	357.8	311.5	310.2	137.4
Fixed assets	144.2	142.7	152.9	163.3	171.3
Other assets	200.8	261.0	308.7	269.5	246.2
Total liabilities	**8,589.9**	**8,728.9**	**8,837.2**	**8,860.5**	**9,110.3**
Deposits of Monetary Authority & Banks	420.6	418.6	452.8	474.8	646.5
Total deposits of the public	6,802.2	6,928.8	6,950.3	6,820.5	6,972.5
Executed and existing banker's acceptances	15.3	13.4	17.8	17.7	16.2
Other liabilities	108.3	114.5	117.5	217.4	122
Tax benefits & other benefits	147.9	155.7	167.1	173.8	171.1
Proprietorship (equity)	1,095.6	1,098.6	1,131.7	1,156.3	1,182

Source: Palestine Monetary Authority – The consolidated balance sheet for banks.

1. Assets

The net assets of banks grew by 2.8% during the last quarter of 2011 compared with the third quarter, and by 6% compared with the corresponding quarter of 2010- posting an annual increase of $520 million. Between the fourth quarter 2010 and the corresponding quarter 2011, direct credit facilities grew by 23%; portfolio investment increased by 44%; and fixed assets rose by 19%. Conversely, deposits held by the Monetary Authority and banks dropped by 5%; investments fell by 61%; and cash and precious metals declined by 8.5% during the same period.

✧ **Direct credit facilities**

Relative weight of the total direct credit facilities during the last quarter of 2011 stood at 38.2% of the total assets of banks, up by

two percentage points from the previous quarter and by 2.7 percentage points from the relative weight in the corresponding quarter of 2010. This increase largely coincided with an actual growth of facilities by 8.3% compared with the previous quarter and by 12.5% compared with the corresponding quarter of the previous year.

The growth the fourth quarter saw in direct credit facilities resulted particularly from an improvement in both credit facilities and overdraft facilities by 6.3% (149 million dollars) and 13.7% (118.2 million dollars), respectively.

Figure 4.1: Structure of the assets of banks-- end of Q4 2011

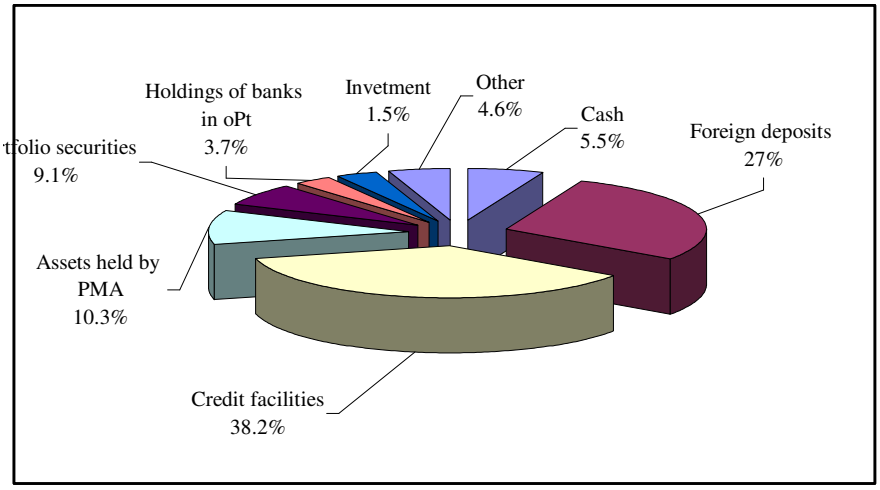

Source: Palestine Monetary Authority – The consolidated balance sheet for banks.

By type of facility, the loans constituted 71.7% (2.496 million dollars) of total credit facilities; overdrafts represented 28.1% (978.8 million dollars) of total credit facilities; while lease financing accounted for the remaining $ 8 million (see Figure 4 - 2).

Figure 4.2: Distribution of net direct credit facilities- by type of facility— Q4, 2011

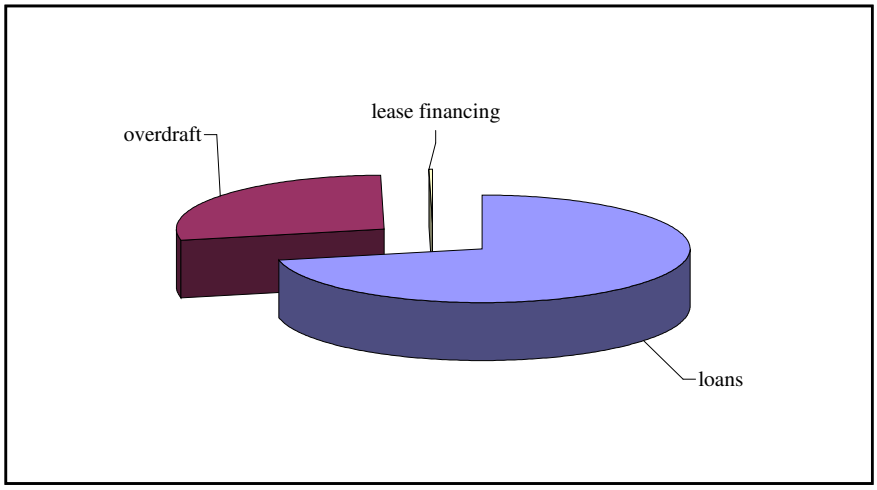

Source: Palestine Monetary Authority - the consolidated balance sheet for banks

During the last quarter of 2011, the public sector acquired 32% of total direct credit facilities (with a value of 1.109 billion dollars), while the private sector received 68% of these facilities (with a value of 2.374 billion dollars). Obviously, the share of the public sector grew by 4.6 percentage points during the last quarter of 2011 compared with the

third quarter. This increase, indeed, restored the past portions the public sector used to acquire before the third quarter.

By area, the West Bank enjoyed 91% of the facilities, while the share of the Gaza Strip was barely 9%. Though minimal, the share of the Strip grew by 60% compared with the corresponding quarter of 2010 (see Table 4-3).

With 63%, U.S. dollar maintained its position as the leading currency of credit facilities, while those in the Israeli shekel accounted for 24%. Finally, credit facilities in the Jordanian dinar represented only 12% (see Table 4-3).

Table 4.3: Distribution of direct credit facilities portfolio- from Q4 2010 – Q4 2011

(million dollars)

	2010	2011			
	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
By area					
West Bank*	2633.2	2858.6	3173.3	2937.4	3174.6
Gaza	192.3	236.2	261.5	277.8	308.2
By sector					
Public sector	837.4	915.7	1118.1	856.4	1108.9
Public sector	1930.3	2116.8	2256.2	2303.8	2318.2
Resident private sector	57.8	61.3	60.5	55.0	55.7
By type of facility					
Loans	1953.9	2169.7	2316.2	2347.1	2496.0
Overdraft	864.7	918.2	1111.1	860.6	978.8
Lease financing	6.9	6.9	7.5	7.5	8.0
By currency					
$ US	1714.9	1873.3	2011.5	2009.8	2206.7
JD	236.6	320.5	454.0	419.5	404.9
NIS	857.8	879.8	948.6	764.4	851.2
Other currencies	16.2	21.2	20.7	21.5	20.0

Source: Palestinian Monetary Authority – The consolidated balance sheet of banks.

*Loans in the West Bank include loans provided to the Palestinian National Authority, as well as loans to non-residents.

✧ **Distribution of direct credit facilities by economic sector**[32]

Table 4.4 shows the distribution of direct credit facilities among the various economic sectors during the quarters of 2011. In the last quarter of 2011, the trade sector (both internal and external) maintained its position as the leading sector holding the largest share of direct credit facilities (20%). The financing of consumer goods and the construction sector constituted 17% and 16.6%, respectively.

✧ **Overseas holdings of banks**

Overseas holdings of banks represent the main component of foreign investment. It allows banks to flexibly increase credits granted to the public and private sectors without having to increase one's share at the expense of the other. During the last quarter of 2011, the overseas assets of banks represented 27% of total assets of banks operating in the Palestinian territory, down by 3 points compared with the corresponding quarter of 2010. This decline (in share and value) suggests that the PMA's policy has succeeded in reducing the total foreign investments and increasing the domestic credit in the Palestinian territory (see Figure 4-3).

[32] Each sector's shares also include allocations, thus the figures shown in Table 4.3 might not match the figures of net credit facilities that appear in Table 4.4.

Table 4.4: Shares of various economic sectors of the facilities granted to the private sector- 2011

Sector	Sector's share ($ millions)							
	Q1	%	Q2	%	Q3	%	Q4	%
Real estate and construction	368.2	16.4	385.3	16.2	401.3	16.5	406.4	16.6
Land development	83.3	3.7	27.4	1.2	21.9	0.9	22.9	1.0
Mining and industry	287.7	12.8	295.3	12.4	292.5	12.0	302.0	12.3
Internal and external trade	427.5	19.1	498.3	20.9	497.9	20.5	491.3	20.0
Agriculture and livestock	49.5	2.2	31.8	1.3	31.8	1.3	34.8	1.4
Tourism, hotels and restaurants	52.6	2.4	49.4	2.1	51.4	2.1	50.0	2.0
Transport and communications	21.9	1	24.3	1	25.7	1.1	22.6	1.0
Services	458.8	20.5	383.0	16.1	377.9	15.6	295.2	12.0
Financing investment through equity and financial instruments	54.5	2.4	70.0	2.9	67.5	2.8	66.3	2.7
	93.2	4.3	97.5	4.1	114.5	4.7	118.7	4.8
Financing car purchase Financing consumer commodities	172.4	7.7	330.9	13.9	365.8	15.1	417.0	17.0
Other	168.8	7.5	188.4	7.9	180.0	7.4	224.7	9.2
Total	**2238.4**	**100**	**2381.6**	**100**	**2428.2**	**100**	**2451.9**	**100**

Source: Palestine Monetary Authority

Figure 4.3: Direct credit facilities and overseas holdings as % of total assets of banks in the oPt – from Q4 2010 to Q4 2011

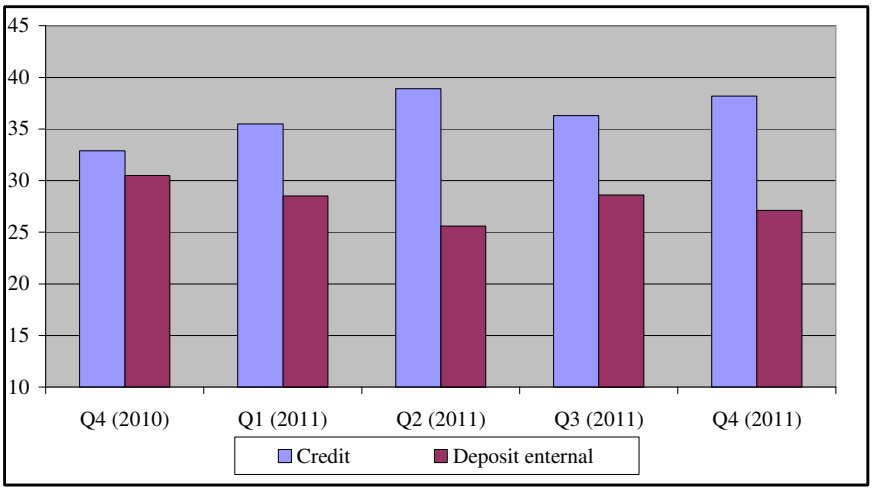

Source: Palestine Monetary Authority - the consolidated balance sheet for banks

✧ **Assets of banks held by PMA**

During the fourth quarter of 2011, the assets of banks held by the PMA represented 10% of total assets of banks operating in the Palestinian territory. This ratio is equivalent to 941 million dollars- remaining right around average. These holdings were in the form of mandatory reserves (65.5%), current accounts (8.5%) and other accounts (26%).

2. Liabilities

Bank and non-bank deposits constitute the major component of the liability side of the consolidated balance sheet for banks operating in the Palestinian territory. These deposits made up 83.6% of the total liabilities of banks during the last quarter of 2011, compared with 82% in the third quarter 2011 and 84% in the corresponding quarter of 2010. Equity, the second component of the liability side, remained almost unchanged (representing about 13%) during the comparison period.

✧ **Deposits of the public**

The deposits of the public end of the fourth quarter of 2011 totaled about $ 7 billion, i.e. 77% of the total liabilities of banks operating

in the Palestinian territory, i.e. up by 2.2% from the previous quarter and by 2.5% from the corresponding quarter of 2010.

The deposits in the West Bank constituted 89% of total public deposits, while the share of Gaza was only 11%, almost around the rate posted in the previous quarter.

Figure 4.4: Credit facilities and public deposits in the West Bank and Gaza Strip- end Q4 2011

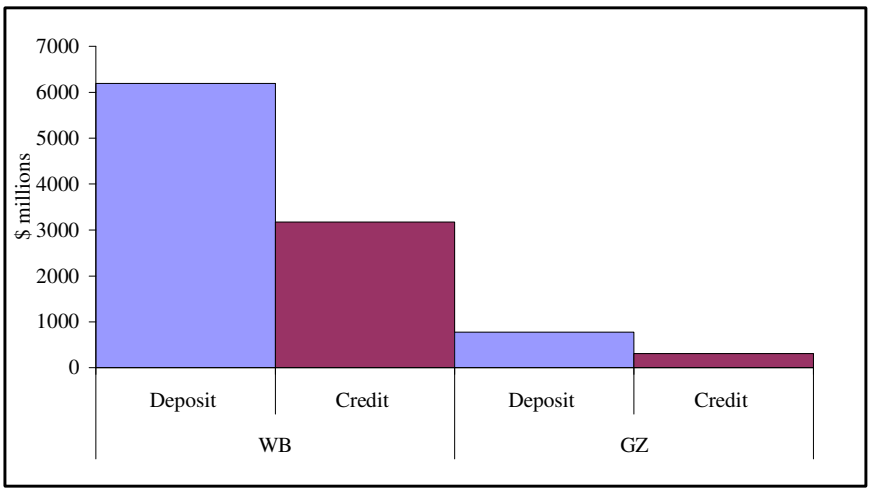

Source: Palestine Monetary Authority - the consolidated balance sheet for banks

During the last quarter of the year, weights of the types of public deposits were relatively varied: the current deposits accounted for 40%, time deposits represented 31% and saving deposits made up 29% of the total public deposits (see Figure 4-5).

The U.S. dollar retained its dominance of public deposits in banks operating in the Palestinian territory, with 39% (2,718.5 billion dollars) of total public credits. Deposit rates of the Israeli shekel and the Jordanian dinar were 30% and 26%, respectively (see Figure 4-6).

Figure 4.5: Distribution of public deposits by Type of deposit- as end of Q4 2011

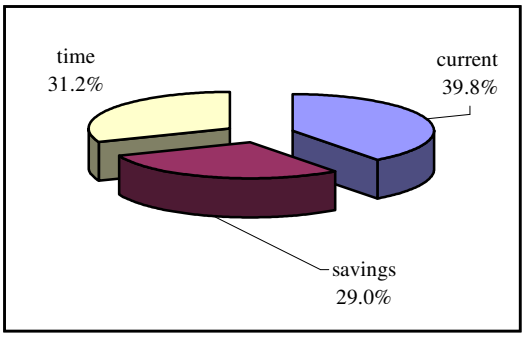

Figure 4.6: Distribution of public deposits by Currency- as end of Q4 2011

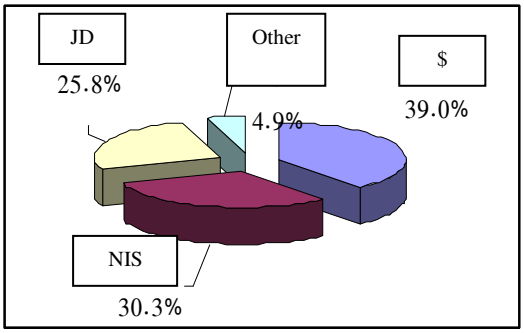

Source: Palestine Monetary Authority - the consolidated balance sheet for banks

4.2 Performance indicators of the banking system

In the fourth quarter of 2011, the ratio of credit facilities to non-bank deposits (deposits of the public) posted an increase of about 3 percentage points over the previous quarter and a rise of 8.5 points percentage over the corresponding quarter of 2010, thus bringing its share to 50%. By contrast, the share of overseas assets to total deposits saw some

decline (as mentioned above). Likewise, the share of credit facilities (granted to the private sector) to the deposits of the private sector fell slightly during the comparison period (see Table 4-5).

Table 4.5: Performance indicators of the banking system- from Q4 2010 to Q4 2011 (%)

Indicator	2010	2011			
	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
Credit facilities / Non-bank deposits	41.5	44.7	49.4	47.1	50.0
Credit facilities of the private sector / private sector deposits	32.5	34.9	36.2	37.5	37.3
Overseas holdings / total deposits	36.2	33.9	31.0	34.8	32.4
Customer deposits / total assets	79.0	79.4	78.7	77.0	76.5

Source: Palestine Monetary Authority - the consolidated balance sheet for banks

✧ **Profits of banks operating in the oPt**

The net revenues of banks operating in the oPt during the last quarter 2011 totaled about $ 27.3 million, compared with $29 million in the third quarter of the year. The net profits of banks during 2011, thus, stood at $127.3 million compared with $ 142.5 million during 2010.

4.3 Clearing Houses Activity

Data from the Palestine Monetary Authority clearing-houses in both Ramallah and Gaza indicate a growth of 4.5% in the number of checks presented for clearing in various currencies during the last quarter of 2011, compared to the previous quarter. However, the value of checks fell by 6% during the period of comparison. The number of returned checks declined slightly, representing about 12.5% of the number of checks presented for clearing (see Table 4-6). The percentage of the value of returned checks to the total value of checks presented for clearing, on the other hand, remained almost unchanged (7%) during the comparison period.

Table 4-6: Number and value of checks presented for clearing & number and value of checks returned- from Q4 2010 to Q4 2011

Period	Checks presented for clearing		Returned checks		Returned / presented for clearing	
	Value %	No. %	Value ($ millions)	Number of checks	Value ($ millions)	Number of checks
Q4 2010	984,926	2,620.4	98,896	155.3	10.0	5.9
Q1 2011	981,188	2,882.7	106,141	167.2	10.8	5.8
Q2 2011	1,001,249	3,059.2	115,883	175.6	11.6	5.7
Q3 2011	1,010,402	3,055.7	134,574	213.2	13.3	7.0
Q4 2011	1,055,827	2,870.8	131,518	202.1	12.5	7.0

Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin

4.4 Palestine Stock Exchange

The *Economic and Social Monitor* studies three groups of financial indicators of the Palestine Stock Exchange and its developments:

✧ Indicators of the financial market
- **Market capitalization**[33]: The share of market capitalization on the Palestine Stock Exchange in 2011 was 31.7% compared to 29.4% in 2010.
- Number **of listed companies**: The number of companies listed on the Palestine Stock Exchange at the end of the fourth quarter of 2011 was 46, as 7 new companies were listed in that year: during the first quarter 2

[33] This indicator is used to measure the importance and role of the financial market in an economy. It is calculated by dividing the market value of shares listed on the market to the GDP at current prices. This indicator is calculated for the entire year rather than quarters.

- companies (Wataniya Mobile and United World Insurance) were listed; in the second quarter 4 companies were listed (Palestine Mortgage and Housing, Commercial & real estate investment, Al Takaful Palestinian Insurance Co. and Al Sharq Electrode); and in the fourth quarter one company was listed (National Aluminum & Profile Company). The listed companies were classified under different sectors: banking and financial services (8 companies), industry (10 companies), insurance (7 companies), investment (9 companies) and services (12 companies).

✧ Liquidity Indicators

- Ratio of traded shares to GDP: In 2011, this ratio was 3% compared to 8% in 2010. This decline is attributed to the poor performance of the financial market during 2011.
- Turnover[34]: This indicator was 13% in 2011 compared with 18% in 2010. As per sector, the turnover of investment sector stood at 25%; the industry sector 13%; the banking and financial services sector 12%; services sector 11%; and insurance sector 7%.

✧ Degree of Concentration[35]:
The five largest companies in the Palestine Stock Exchange held 75% of the total value of shares traded in 2011. These companies are: Palestinian Telecommunications (36.2%); Palestine Development and Investment (17.3%); Bank of Palestine (11%); Palestine Industrial Investment (5.6%); and Wataniya Palestine Mobile Telecommunications Company (4.8%).

In general, the indicators reveal a significant decline in the activity of the Stock Exchange in 2011. By the end of the fourth quarter, Al-Quds index closed at 476.93 points, down by 12.67 points (2.6%) from the corresponding quarter of 2010 (see Figure 4-7). This downturn was primarily occasioned by a 10.4% decline in the investment sector and a 3.6% drop in the insurance sector.

Figure 4.7: Al-Quds Index- months of 2010 and 2011

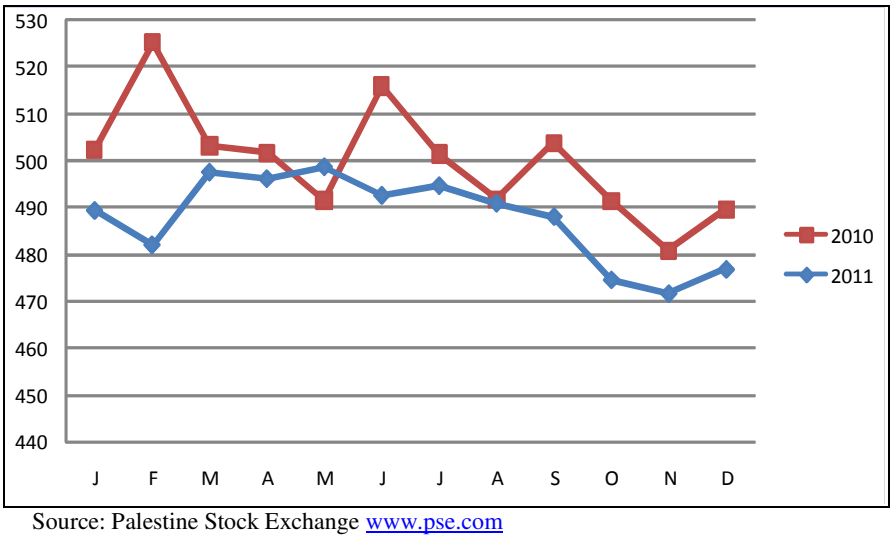

Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

The number of shares traded on the Palestine Stock Exchange in 2011 totaled about 184.54 million, down by 20% from 2010. At the same time, the value of shares traded in 2011 stood at $ 366 million, down by 19% from 2010 (see Figure 4-8).

[34] This indicator calculates the volume or value of shares traded on a stock exchange during a day, month or year.

[35] This indicator is used to measure the influence of some giant companies on changes in stock market indices, especially the stock prices. The influence is measured by calculating the contribution of the top five or ten companies to the value of shares traded on the stock market.

Figure 4.8: The value of shares traded on Palestine Stock Exchange- 2010 & 2011

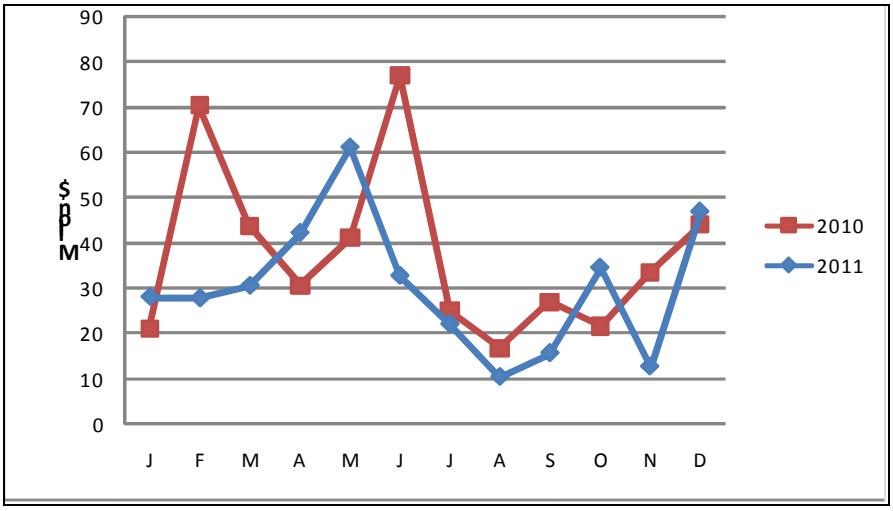

Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

By sector, the service sector acquired the largest share (45%) of traded shares in 2011. The investment sector and the banking & financial services sector were the second and third contributors, with 27% and 19%, respectively (see Figure 4-9).

Figure 4.9: The value of shares traded on Palestine Stock Exchange by Sector- 2011

(million dollars)

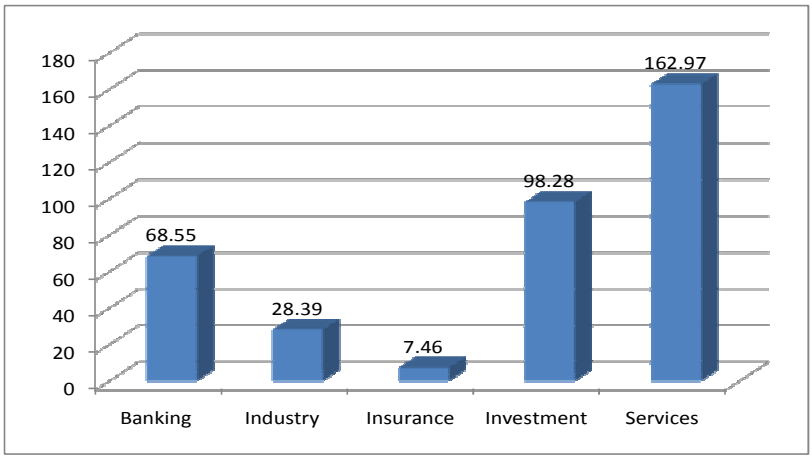

Source: Palestine stock Exchange www.pse.com

The market value of the shares of companies listed on Palestine Stock Exchange at the end of the fourth quarter of 2011 totaled 2.782 million, up by 13.6% from the corresponding quarter of 2010. This growth was a result of listing a number of new companies. By sector, the service sector retained its largest share (52.7%). The banking & financial services sector came second with 21.2% of the total market value (see Figure 4-10).

Figure 4.10: Value of shares listed on Palestine Stock Exchange- Q3 2011

(million dollars)

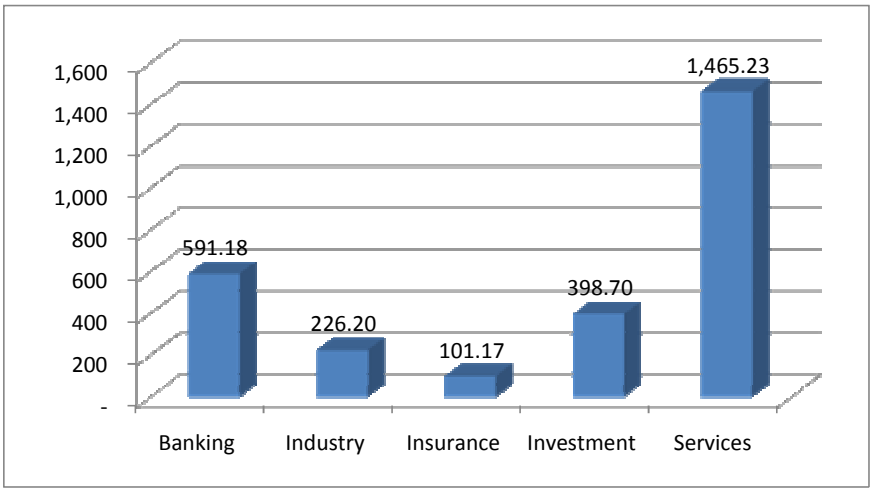

Source: Palestine stock Exchange www.pse.com

Textbox 4: APIC follows the example of PADICO and issues debt securities.

Why issuing bonds rather than direct borrowing?

The Arab Palestinian Investment Company (Holding Ltd.) issued, in early 2012, business loans bonds- a second incidence of issuing credit securities in the Palestinian territory after the one made by the Palestine Development and Investment Co. (PADICO), in mid-2011.

However, the bonds of APIC differed in terms and conditions from those of PADICO. While the value of bonds issued by PADICO was $ 70 million, that of APIC was only $ 20 million; and whereas the interest rate for the first thirty months of PADICO's bonds was 5%, that of APIC reached 5.5%. As for the interest rate during the remaining 30 months (the period of the bond is 5 years for the two companies), PADICO set a variable interest rate not less than 5% and not more than 6.5%. APIC, on the other hand, linked the interest rate with LIBOR interest rate plus a margin of 2.5% , but never less than 5.5% and without setting a ceiling. Thus, the return on investment of APIC's bonds can be higher than the yields of PADICO's bonds.

It is important to see that the securities issued by both companies were only available for banks and financial institutions. Further, borrowers can not convert these bonds into shares, and these bonds are not tradable- suggesting that banks will retain the securities for the entire period.

What are the forces that drove these companies to grant these securities to banks, while they are able to borrow from these banks? Often companies and governments issue bonds to finance existing projects or to invest in new enterprises. The borrowers prefer issuing bonds rather than borrowing from banks because they can thus determine the terms of the bond and the interest rate that is often less than the interest rate imposed by the banks. Typically, the bonds-procuring entities are investment companies that need the securities to fund investments in untraditional ways (contrary to the loans from banks). When banks buy bonds, they even plan to resell them in the financial market as a short-term investment. As such, the issuance of these securities by these two companies (with these terms and conditions) could be attributed to the following factors:

1. Both companies were willing to facilitate the process of borrowing. Rather than negotiating with the banks on the terms of loans and the value of the facilities, as well as the collaterals the companies may be asked to present, the bonds enable the establishment of a public body of the bondholders, which, in turn, facilitates negotiating the future interest rate or turning off the bonds and regulating the payment process.
2. The Monetary Authority Act of 2010 prohibits granting credits with more than 10% of the base of the bank's capital (Article 16/1 / A), and therefore the use of bonds gives the banks greater space in granting facilities beyond the 10% provided for by law.

3. Article (17/2) of the Act prohibits banks from providing preferential treatment that that does not coincide with the credit policy adopted by the Board of Directors of the bank. Thus the bonds allow the banks the opportunity to grant loans (in the form of bonds) on preferential terms that differ from the terms granted to ordinary customers.

The issuance of credit bonds in Palestine is regulated by two laws:

1. The Jordanian Companies Law of 1964, in force in the Palestinian territories, is overseen by the Palestinian companies' controller. Under this law, the bonds are treated like equities. Article 86 requires that these loans are issued by invitation for public subscription. The bonds are tradable and indivisible.
2. Securities Law promulgated in 2004 by the Palestine Capital Market Authority. This Law regulates the issuance of bonds in Chapter VII. It gives more flexibility to the issuer in that it eases restrictions of the Companies Law. The law allows the issuance of bonds under the item 'special issuance'; where subscription is limited, usually targeting a specific group, provided the number of beneficiaries does not exceed 30.

These two laws have caused some inconsistency in some of the articles and the resulting conflicting powers of the Companies Controller and the Capital Market Authority. For example, Article 80 of the Securities Act gives companies the right to turn off the bonds according to the prospectus. By contrast, Article 95/2 of the Companies Act states that the company may not advance or delay the date of redemption, and therefore there must be a modern Companies Act that unites policies and defines powers.

A last point to note in this context is the fact that banks that buy these bonds deduct their value from the ratio they are required to contribute in the local economy. The Monetary Authority has placed a limit to this ratio (45% of total deposits). These bonds provide relatively favorable opportunities for the banks to fulfill this obligation, which adversely affects the credit facilities granted by banks to small borrowers (whether individuals or companies). This negative impact can be avoided through exempting these type of safe investments from the amount of domestic credit which constitutes the base for the 45% ratio (for more details, see *The Economic and Social Monitor*, Issue 25, Textbox 4, July 2011

5. Indicators of economic activity

5.1 Registration of Companies

Quarter 4

The Ministry of National Economy registers companies in the Occupied Palestinian Territory under various company laws in effect in the West Bank and the Gaza Strip[36].

In this quarter, new 337 companies were registered, an increase of 50 companies from the third quarter 2011 and the corresponding quarter 2010 (see Table 5-1)[37].

Table 5-1: Development of the number of new companies registered in the West Bank during the years 2008-2011

Quarter	2008	2009	2010	2011
Q 1	247	454	334	389
Q 2	334	412	428	373
Q 3	315	349	164	287
Q4	287	438	290	337
Total	**1,183**	**1,653**	**1,216**	**1,386**

Source: The Ministry of National Economy, Ramallah, Department of Company Registration, 2011.

[36] Jordanian Companies Law No. (12) of 1964 is applied in the West Bank, while the Companies Law No. (18) of 1929 is applied in the Gaza Strip.

[37] The section of the *Monitor* tackles the new companies registered in the West Bank only because the Ministry of Economy in Ramallah does not have any data on the registration of companies in the Gaza Strip.

Annual Comparison

In 2011, 1386 new companies were registered in the West Bank, up by 170 from 2010 (see Table 5-1). The capital of these newly registered companies totaled 220 million Jordanian dinars[38], a decline of 41.5% from 2010. Wataniya Mobile (with a capital of $ 258 million, i.e. around 50 percent of the capital of all registered companies) was registered early in the fourth quarter of 2010, and that is why the capital of companies registered in 2011 was mush less than that of 2010.

With respect to the distribution of the capital by sector, data available show that with 29% each, the construction sector and the trade sector were the largest contributors of the capital of newly-registered companies in the West Bank. The services sector ranked third with a share of 21%, while the industry came fourth with 12.5% (see Figure 5-1).

Figure 5.1: Percentage distribution of the capital of new companies registered in the West Bank- by Economic Activity, 2011

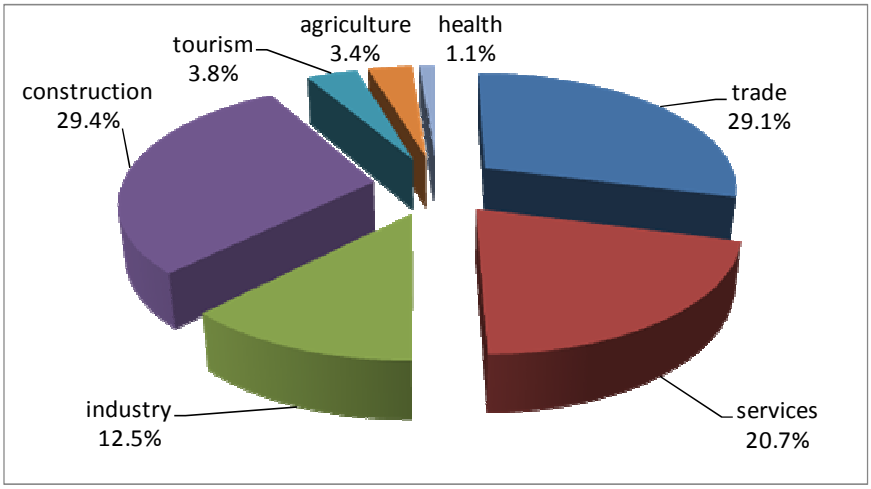

Source: The Ministry of National Economy, Ramallah, Department of Company Registration, 2011.

With regard to the legal status of companies registered in the West Bank in 2011, data reveal that 594 companies were Public Ordinary, 775 were Private Shareholding, and 17 were Foreign Private Shareholding. The Public Ordinary companies acquired 34% of the total value of registered capital during the same period, while the share of Private Shareholding companies represented 60% (see Table 5-2).

Table 5.2: Distribution of the value of capital of companies registered in the West Bank- by Legal Classification- 2010 & 2011

($ millions)

Year	Legal Form				Total
	Public ordinary	Private Shareholding	Public shareholding	Foreign Private Shareholding	
2010	**64.345**	**113.804**	**182.664**	**20.103**	**376.736**
Q1 2011	19.505	61.200	0	0.070	80.775
Q2 2011	20.306	32.259	0	0.920	53.486
Q3 2011	17.936	20.610	0	0.360	38.906
Q4 2011	16.402	21.176	0	9.496	47.074
2011	**74.149**	**135.254**	**0**	**10.846**	**220.249**

Source: The Ministry of National Economy, Ramallah, Department of Company Registration, 2011.

[38] In 2011, the companies were registered in six currencies: the Jordanian dinar, the U.S. dollar, the Euro, the UAE dirham, the Saudi riyal and the Russian ruble. Exchange rates were calculated according to the quarterly average exchange rates of the Jordanian dinar.

Regarding the distribution of newly-registered companies by governorate, the 2011 data reveal that the largest contributors were found in the governorates of Ramallah, Hebron and Nablus, by 37%, 18% and 16%, respectively (see Table 5-3).

Table 5-3: Distribution of the number of newly-registered companies in the West Bank- by Governorate- 2010 & 2011

Governorate	2010		Q1/2011		Q2/2011		Q3/2011		Q4/2011		2011	
	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%
Ramalla & al-Bira	454	37.3	136	35.0	137	36.7	94	32.8	142	42.1	509	36.7
Hebron	174	14.3	63	16.2	64	17.2	55	19.2	71	21.1	253	18.2
Nablus	126	10.4	68	17.5	56	15.0	49	17.1	43	12.8	216	15.6
Tulkarm	41	3.4	26	6.7	14	3.8	10	3.5	18	5.3	68	4.9
Jenin	116	9.5	29	7.5	33	8.8	31	10.8	19	5.6	112	8.1
Jericho & the Jordan Valley	23	1.9	4	1.0	10	2.7	2	0.7	6	1.8	22	1.6
Jerusalem outskirts	71	5.8	6	1.5	9	2.4	10	3.5	3	0.9	28	2.0
Bethlehem	114	9.4	39	10.0	26	7	21	7.3	20	5.9	106	7.6
Qalqilya	48	3.9	11	2.8	12	3.2	5	1.7	6	1.8	34	2.5
Salfit	39	3.2	5	1.3	6	1.6	7	2.4	7	2.1	25	1.8
Tubas	10	0.8	2	0.5	6	1.6	3	1.0	2	0.6	13	1.0
Total	1216	100	389	100	373	100	287	100	337	100	1386	100

Source: The Ministry of National Economy, Ramallah, Department of Company Registration, 2011.

As for the distribution of capital of newly-registered companies by governorate, again Ramallah held the largest share (47%) (see Figure 5-2).

Figure 5.2: Percentage Distribution of the capital of newly-registered companies in the West Bank- by Governorate, 2011

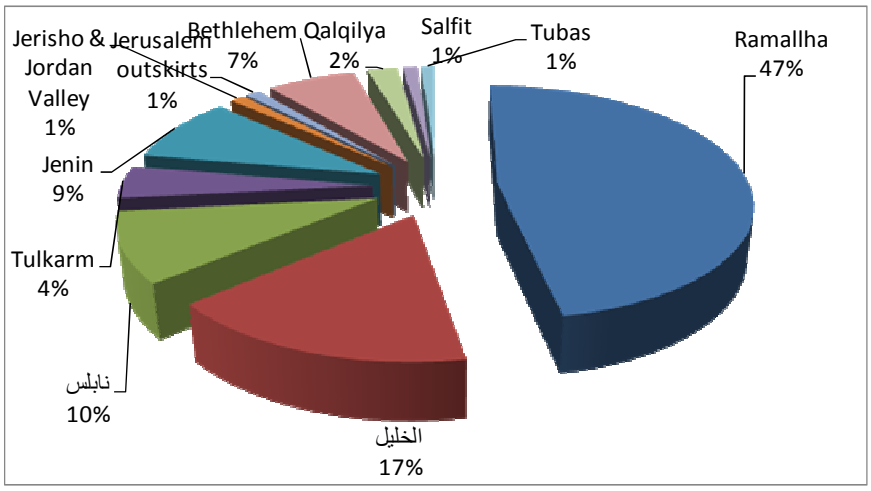

Source: The Ministry of National Economy, Ramallah, Department of Company Registration, 2011.

5.2 Building Licenses in the West Bank

Quarter 4

The number of building licenses issued during a given period may be taken as a significant indicator of investment activity in general and investment in the housing sector, in particular. The number of building licenses issued depends to a large extent on weather conditions during the period. There is therefore a seasonal change in the number of licenses during the different quarters of the year. Usually, construction activity increases during the second and third quarters (summer), while it declines during the first and fourth quarters. Besides, it should be made clear that the number of licenses issued does not include all building activities in the construction sector, since part of the construction activities, especially in rural areas, is not registered or licensed.

Statistics of building licenses show an increase of 10% in the number of building permits in the West Bank during the fourth quarter of 2011 compared to the third quarter of the year (from 1717 to 1884), and a rise of 24% compared to the corresponding quarter of 2010. On the other hand, the total licensed areas grew by 44% compared to the corresponding quarter of 2010 (see Table 5-4 and *The Monitor*, Issue 26).

Annual Comparison

Annual data reveal that the number of building permits increased by 23% compared to 2010. The total area of buildings licensed in 2011 was approximately 3553 square meters, up by 40% from 2010. Furthermore, the number of licensed dwelling units (new and existing ones) rose significantly (from 9475 in 2010 to 14183 in 2011).

Table 5-4: Number of building licenses issued in the oPt- 2010-2011

(thousand square meters)

Indicator	2010	2011				
	Total	Q1	Q2	Q3	Q4	Total
Total licenses issued	**6265**	**2092**	**2,015**	**1717**	**1884**	**7708**
Residential building	**5374**	1872	1816	1499	1669	**6856**
Non-residential building	**891**	220	199	218	215	**852**
Total licensed areas	**2538.9**	**915.5**	**867.3**	**774.4**	**996.3**	**3553.5**
No. of new units	**7537**	2746	2972	2403	3142	**11263**
Area of new units	**1373.2**	499.7	525.7	431.0	602.8	**2059.2**
No. of existing units	**1938**	1082	746	568	524	**2920**
Area of existing units	**332.5**	193.3	128.0	100.5	116.9	**538.7**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2012): Building Licenses Statistics, Ramallah - Palestine.

5.3 Cement Import

Quarter 4

Data show an increase of the amount of cement imported into the oPt during the fourth quarter of 2011, up by 4% from the third quarter, but down by 6% from the corresponding quarter of 2010. While the cement imported to the West Bank fell by 10%, that coming into Gaza increased to 15 thousand tons (up from 3 thousand tons) (see Table 5.5 and *The Monitor*, Issue 27).

Annual Comparison

The amount of cement imported into the Palestinian territory during 2011 fell by 4% compared to 2010 (despite the increase in the amount imported into the Gaza Strip from 4 to 44 thousand tons). The decline was, of course, a result of a 5% drop in amounts coming into the West Bank.

Table 5-5: West Bank and Gaza's Imports of Cement – years 2010-2011

(thousand tons)

Indicator	2010	2011				
	Total	Q1	Q2	Q3	Q4	Total
west Bank	1,340.1	296.8	381.4	294.7	308.8	1,281.7
Gaza Strip	4.3	2.6	11.4	15.3	15.3	44.6
oPt	1,344.4	299.4	392.8	310	324.1	1,326.3

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics: Administrative records, 2012. Ramallah, Palestine.

5.4 Car Registration

Quarter 4

During the fourth quarter of 2011, 4408 cars were registered in the West Bank, down by 12% from the previous quarter and by 21% from the corresponding quarter of the previous year (see Table 5.6 and *The Monitor*, Issue 26). There was also a steady decline in the number of registered vehicles over 2011 quarters (6656 cars in the first quarter and 4408 cars in the fourth quarter).

Annual Comparison

During 2011, about 21,000 new and used cars were registered in the West Bank. Sixty-three percent of cars registered in the West Bank were used cars imported from abroad, eleven percent were used cars imported from Israel and twenty-five percent were cars imported from abroad. At the annual level, 2011 saw a 4% decline in the number of registered vehicles (new and used)- basically due to a 28% decline in the number of cars imported from Israel during the same period.

Table 5-6: No. of new and used cars newly-registered in the West Bank- 2010 & 2011 *

	Cars from international market (new)	Cars from international market (used)	Car from the Israeli market (used)	Total
2010	**5,089**	**13,661**	**3,297**	**22,047**
Q1/2011	1,623	4,290	743	6,656
Q2/2011	1,505	2,980	575	5,060
Q3/2011	1,285	3,249	487	5,021
Q4/2011	983	2,868	557	4,408
2011	**5,396**	**13,387**	**2,362**	**21,145**

Source: Department of Customs and Excise, unpublished data.

*There are some differences between the data published in this table and data from car registration in the first half of 2011 published in previous issues of the *Monitor*. The reason behind this difference is that the data published previously were registered either according to the Israeli date of clearance or the Palestinian date of clearance. All of the data in this table were obtained from the Palestinian Customs Clearance.

5.5 Hotel Activity

Quarter 4

During the fourth 2011, the number of hotels in the Palestinian territory totaled 103 compared with 99 hotels in the previous quarter and 94 in the corresponding quarter of 2010. Along this increase in the number of hotels, the number of employees working in hotels increased by 31% from the corresponding quarter of 2010. However, the number of guests dropped to about 138 thousand (down from 171 thousand during the corresponding quarter of 2010) (see Table 5-7 and *The Monitor*, Issue 25).

Annual Comparison

In 2011, the number of hotels in the Palestinian territory totaled 103, up from 95 in 2010. In parallel, the number of employees working in hotels grew by 25%. Nonetheless, the number of guests fell by 11%. The average length of stay rose to 2.5 nights per guest compared with 2.2 nights in 2010

Table 5-7: Key Hotel Indicators in the oPt – years 2010 and 2011

Indicator	2010	2011				
	Total	Q1	Q2	Q3	Q4	Total
No. of operating hotels	95	101	99	99	103	103
No. of employees	1,795	2,133	2,216	2,317	2,340	2,251
No. of guests	577,383	134,244	131,975	106,786	137,430	510,435
No. of nights stayed	1,285,661	297,993	340,573	254,313	361,617	1,254,496
Room occupancy (average)	1,747	1,583.9	1,375.3	1,251.2	1,554.1	1,440.6
Bed occupancy (average)	3,522	3,311.0	3,742.6	2,764.3	3,930.6	3,437.0
Room occupancy (%)	35.0	30.1	25.5	21.9	27.0	26.1
Red occupancy (%)	33.4	30.0	33.3	23.0	31.5	29.4

Text box 5: In Israel, the middle class is dwindling and real income declines

A study conducted by the Central Bank of Israel in March 2012 found that the middle class in Israel has been dwindling in number and purchasing power since 2007. The findings come to support the grievances expressed by the hundreds of thousands of demonstrators who took part in the wave of popular protests Israel experienced in August and September of 2011.

The study defines middle class households as those whose monthly net income ranges between NIS 7275 and 12125. As such, about 25 percent of Israeli households are classified under this category. The upper middle class households (also about 25 percent of the total households) make a net income that ranges between NIS 12125 and 19400 NIS. The households that make an income higher than this are classified under the upper class, while those that make less than 7275 are categorized under the lower class.

Table 1: Distribution of Israeli households by income

	1997	2011
Lower class	25.4	30.2
Middle class	28.8	24.7
Upper middle	26.9	25.7
Upper class	18.9	19.4

Table 1 shows that the percentage of middle-class households had declined by 14% between 1997 and 2011, while the percentage of households of the lower class in Israel grew by 19% during the same period. The study indicated that 90% of middle-class families (and 95% of the upper middle class families) are not orthodox Jews. The study also found that 40% of middle-class families and 50% of upper middle class families are working families where the husband and wife are full-time employees. The study also found that the expenses which consume the bulk of the income of the middle class (such as rent, loan payments, real estate, public transportation, crèches and car repair) rose significantly during the period, faster than the increase in disposable income for middle class and upper middle class families. This means that real income fell for these two classes; and this was one of the main factors behind the outbreak of popular protests.

Another study conducted by the Israel Central Bank found that the equitable distribution of income in Israel diminished faster than all developed countries. According to the study, the gap between the salaries of educated and uneducated populations increased over the past two decades, though the disparity between the salaries of men and women has dwindled. The study argues that the gap is perhaps a result of the absence of government policies, as well as the low participation of religious Jews and Arabs in the labor market. The study also found that inequality in income distribution in relation to national / ethnic groups (i.e., the relative poverty of the Arabs) is sweeping and thus matchless in the developed world.

Poverty, income distribution and infrastructure in Israel are among the worst in the OECD countries
The latest IMF report on the Israeli economy (April 2, 2012) emphasized again that the distribution of income in Israel is among the most inequitable among the members of the Organization for Economic Cooperation and Development (the fourth after America, Mexico and Chile). The report says that the per capita income among the poorest 10% of the population of Israel is barely 1/15 of the per capita income among the richest 10%. The report found that poverty is particularly found among the minorities (religious Jews and Arabs), and that the continued exclusion of male religious Jews and Arab women from the labor market will adversely affect the prospects for economic growth in the future. Building on available data, the report expects a growth rate of only 2.8% in 2012. With only 57% of the population participating in the labor market, Israel ranks among the worst countries of the OECD, the report remarked. The report recommended a target of 75.6% involvement of male religious Jews and Arab women in the labor market. The report also tackled the poor Israeli infrastructure (roads and transport) compared to OECD countries, claiming that this is one of the main obstacles that impede the development of the Arab areas within Israel.

Another OECD report found that the poverty rate is very high in Israel (21.7%), i.e. the highest in the 32 member states of the organization. The rate of relative poverty in Israel is twice the average in other countries of the OECD. According to the report, 20 families in Israel own 30% of the total shares registered on the Tel Aviv Stock Exchange.

6. Prices and purchasing power

6.1 Consumer Prices

Quarter 4

Indices of consumer prices in the Palestinian Territory posted an increase of 1.20% in the fourth quarter 2011 compared to the third quarter. Quarterly data show a rise in all major commodity groups except for furniture, furnishings, recreational goods and services. The highest increase was in the housing sector, up by 1.98% from the previous quarter and by 4.35% from the corresponding quarter of 2010 (see Table 6-1).

Table 6-1: Average CPI Change in the Palestinian Territory by Commodity Group- 2010 & 2011

Group	2010	Q1/2011	Q2/2011	Q3/2011	Q4/2011	2011
	% Change in 2010 vs. 2009	% Change in Q4 2010 vs. Q1 2011	% Change in Q2 2011 vs. Q1 2011	% Change in Q3 2010 vs. Q2 2011	% Change in Q4 2010 vs. Q3 2011	% Change in 2011 vs. 2010
Food Stuff and soft drinks	3.40	(0.78)	(1.01)	1.20	1.80	2.40
Alcohol beverages and Tobacco	12.13	0.91	0.59	0.32	0.50	6.22
Textiles, apparels, and footwear	3.92	0.80	2.24	0.27	0.43	4.60
Housing and related supplies	5.12	1.32	0.49	0.50	1.98	2.95
Furniture & home products and appliances	2.65	0.89	(0.91)	(0.84)	(0.03)	-0.03
Medical care	0.92	0.76	(0.55)	0.65	0.73	1.33
Transportation & travel	2.64	3.42	0.96	0.00	0.19	4.78
Telecommunications	(2.04)	0.07	0.31	0.26	0.13	0.39
Recreational & cultural goods & services	1.77	0.57	0.89	(0.62)	(0.12)	1.21
Educational Services	6.00	0.17	0.56	1.56	1.67	2.10
Restaurant, Cafe, and Hotel Services	3.23	2.13	2.03	2.03	0.12	5.89
Miscellaneous goods and services	5.20	(0.18)	0.77	1.88	1.75	3.99
General CPI	3.75	0.36	(0.05)	0.74	1.20	2.88

Source: PSBS, consumer price survey 2010 to 2011.
* Figures in brackets indicate negative values (decline in prices).

During the fourth quarter, the prices of fresh vegetables (especially tomatoes) posted an increase of 16%. The price of greenhouse tomatoes, for example, rose by 35.45%, standing at NIS 5.45 / kg during December 2011. The prices of fresh meat and rice also witnessed some increase. By contrast, the prices of fresh fruit, flour and sugar fell in this quarter compared to the third quarter of the year. Finally, the prices of domestic liquid fuels hiked by 4.48% (7.19 shekels for one liter of heating diesel in December 2011; 7.79 shekels for one liter of kerosene in December 2011), while gas prices increased by 3.98% (78.08 NIS / 12 kg gas bottle during November 2011).

Annual Comparison

Index of consumer prices increased by 2.88% in 2011 compared to the previous year. The prices of tobacco, services, restaurants, cafes and hotels, as well as textiles and clothing were the main groups that largely affected the index of consumer prices during 2011.

In 2011, prices of consumer goods had undergone various changes. Sugar posted the highest rise (up by 25.6% from 2010). Similarly, the prices of fresh fruit jacked up by 15.6%. The prices of fresh vegetables, poultry and rice, on the other hand, saw some decline during the comparison period.

Table 6-2: Price movement of main commodity groups, 2011

Group	2010	Q1/2011	Q2/2011	Q3/2011	Q4/2011	2011
	% Change in 2010 vs. 2009	% Change in Q4 2010 vs. Q1 2011	% Change in Q2 2011 vs. Q1 2011	% Change in Q3 2010 vs. Q2 2011	% Change in Q4 2010 vs. Q3 2011	% Change in 2011 vs. 2010
Automobiles fuel	14.11	11.05	1.70	(2.33)	1.28	14.32
Domestic fuel	7.57	1.86	0.40	(0.08)	1.82	3.26
Fresh Vegetables	12.54	(14.38)	(14.01)	12.54	16.01	2.72
Fresh Meat	(0.81)	1.33	(2.93)	3.14	0.91	3.93
Sugar	17.34	15.36	(3.41)	2.56	(1.37)	25.66
Rice	(0.97)	1.04	(4.49)	(2.26)	3.56	(5.00)
Fresh Chicken	1.92	(5.33)	1.90	(0.80)	0.11	(4.55)
Flour	(5.95)	5.07	0.31	(1.87)	(1.17)	0.13
Dairy Products & eggs	0.49	0.73	4.32	(1.50)	(0.58)	2.41
Fresh Fruit	5.72	3.52	13.77	8.57	(6.16)	15.66

Source: PSBS, consumer price survey 2010 to 2011.

* Figures in brackets indicate negative values (decline in prices).

6.2 Producer prices and wholesale prices

The Wholesale Price Index (the sale price to retailers or to producers, including VAT and freight/shipping costs) increased by 0.16% during the fourth quarter of 2011 compared to the third quarter of 2011. This resulted from a 0.37% increase in the prices of manufactured goods (which constitute 70% of the Wholesale Price Index) and 0.81% rise in the prices of fish and shrimp. In contrast, prices of agricultural commodities (which represent 29% of the Wholesale Price Index), fell by 0.20%; and prices of mining and quarrying dropped by 3.80%.

Quarterly data reveal that the Wholesale Price Index rose in the fourth quarter 2011 by 2.50% compared to the corresponding quarter of 2010. Imported goods also increased by 0.56%, while wholesale prices for goods produced locally fell by 0.28%.

On the other hand, Producer Price Index (prices received by domestic producers for their output after all taxes are deducted, including VAT and freight/shipping costs) rose by 1.17% during the fourth quarter of 2011 compared to the third quarter. This was basically occasioned by a 2.32% increase in the prices of agricultural commodities (which constitute 36% of the Producer Price Index); a 0.57% rise in manufactured goods (which represent 61.66% of the Producer Price Index);

and a 1.98% growth in the prices of mining and quarrying (which constitute 2.13% of the Producer Price Index). On the contrary, the prices of fish and shrimp (which constitute 0.20% of the Producer Price Index) fell by 1.98%. The 2.27% increase in prices of exported goods and the 1.06% rise in prices of goods produced domestically were the main drivers of the overall increase in the Producer Price Index during the fourth quarter of 2011.

6.3 Construction and Road Costs Index

Quarter 4

The Construction Cost Index measures the changes that occur in the prices of construction materials and services. During the fourth quarter 2011, the construction cost index of residential and non-residential buildings in the West Bank increased by 0.19% compared with the second quarter 2011. There are no updated data on the Gaza Strip.

The Road Cost Index detects changes in the prices of materials and services used in the construction of roads in the West Bank. This index saw an increase of 0.54% in the fourth quarter 2011 from the previous quarter. Again, there are no updated data on the Gaza Strip (see Table 6-3).

Annual Comparison

In 2011, the construction cost index of residential and non-residential buildings in the West Bank increased by 2.79% compared with 2010, while the road cost index rose by 3.13% during the same period.

Table 6-3: Percent changes in the Construction and Road Costs Index (CRCI) in the West Bank, 2010-2011

Index	2010	Q1/2011	Q2/2011	Q3/2011	Q4/2011	2011
	% Change in 2010 vs. 2009	% Change in Q4 2010 vs. Q1 2011	% Change in Q2 2011 vs. Q1 2011	% Change in Q3 2010 vs. Q2 2011	% Change in Q4 2010 vs. Q3 2011	% Change in 2011 vs. 2010
Road cost	1.57	1.35	0.43	0.85	0.19	2.79
Construction cost	3.75	1.28	1.22	0.50	0.54	3.13

Source: PSBS, consumer price survey 2010 to 2011.
* Figures in brackets indicate negative values.

6.4 Prices and purchasing power[39]

Quarter 4

The index of consumer prices increased by 0.7% in the fourth quarter of 2011 compared to the third quarter of the same year, which of course weakens the purchasing power. At the same time, the fourth quarter saw a growth of 2.8% in the exchange rate of the dollar against the shekel (standing at 3.65 shekels), which- despite inflation- improved the purchasing power of the dollar and the Jordanian Dinar. The dollar-denominated purchasing power improved by 1.6% compared to the third quarter of the same year[40].

The exchange rate of the dollar and the dinar against the shekel saw a growth of 0.8% in the fourth quarter 2011 compared to the corresponding quarter of 2010. On the other hand, the inflation rate during 2011 fourth quarter stood at 2.3%, leading to a 1.5% decline in the dollar-denominated purchasing power compared to the corresponding period of 2010. Because the JD is pegged to the US dollar, this decline also applies to the JD (see Table 6-4).

Annual Comparison

In 2011, the inflation rate stood at 2.88%. This coincided with a 1 percent improvement in the dollar exchange rate against the shekel, i.e. the purchasing power in the Palestinian territory (measured in dollars and dinars) declined by about 2% in 2011.

[39] The purchasing power is defined as the value of a currency expressed in terms of the amount of goods or services that one unit of money can buy. It is directly dependent on the income of the consumer and inversely on the change in the rate of prices (inflation) and currency exchange rate. The change in the purchasing power (assuming constant income) can be measured as: (rate of change in the exchange rate of the currency against the shekel) minus (the rate of change in the index of consumer prices).

[40] Because the Jordanian Dinar is pegged to the U.S. dollar at a fixed exchange rate, the purchasing power in JD posted a growth of 1.6% during the same period.

Table 6-4: % Change in Purchasing Power and Exchange Rates of $ U.S. and JD against NIS

Period		Inflation rate*	$ US /NIS			JD / NIS		
			Average exchange rate	Change in exchange rate (%)	Change in purchasing power (%)	Average exchange rate	Change in exchange rate (%)	Change in purchasing power (%)
2010	Q1	0.46	3.74	(0.7)	(1.2)	5.27	(0.7)	(1.2)
	Q2	0.07	3.78	1.2	1.2	5.34	1.3	1.2
	Q3	1.32	3.80	0.3	(1.0)	5.35	0.3	(1.1)
	Q4	1.58	3.62	(4.7)	(6.2)	5.10	(4.7)	(6.2)
	2010	**3.75**	**3.73**	**(4.99)**	**(8.74)**	**5.27**	**(4.96)**	**(8.71)**
2011	Q1	0.36	3.60	(0.5)	(0.9)	5.09	(0.2)	(0.6)
	Q2	(0.05)	3.44	(4.5)	(4.5)	4.85	(4.8)	(4.8)
	Q3	0.74	3.55	3.2	2.5	5.01	3.2	2.5
	Q4	1.20	3.65	2.8	1.6	5.14	2.8	1.6
	October	0.19	3.69	0.1	(0.1)	5.21	0.1	(0.1)
	November	0.51	3.64	(1.5)	(2.0)	5.13	(1.5)	(2.0)
	December	0 .42	3.61	(0.8)	(1.3)	5.09	(0.8)	(1.3)
	2011	**2.88**	**3.56**	**(4.68)**	**(7.56)**	**5.02**	**(4.63)**	**(7.50)**

Source: Calculations based on data obtained from the PMA and the PCBS.
* The change inflation rate represents the purchasing power of NIS. Figures in brackets indicate negative values.

Textbox 6: Prices of gasoline in the Palestinian territory in the framework of the Paris Protocol

Instability in the international oil market, including the ban on oil from Iran, has spiked oil prices in the first months of 2012. Responding to this rise in the prices of oil, the Israeli government decided to raise the price of gasoline (95 octanes) by 20 agora on April 1, 2012, which would bring the price of a liter of gasoline at service stations to 8.15 shekels.

This decision was not implemented due to strong protests and the government's fear of losing popularity, as the country was then on the verge of elections. Rather, the government settled for raising the gasoline price by 5 agora only, while the remaining 15 agora are borne by the government (by reducing the fees imposed on gasoline by 15 agora). This means that the price of a liter of gasoline at service stations in Israel became 8.00 shekels. A month later, after the decline in international prices, the Israeli government reduced the price of gasoline by 4.3%, thus the price of one liter of 95 octane gasoline became NIS 7.65.

The Palestinian territory imports all its oil needs from Israel. The Paris Protocol (Article 12 / b) states that the difference in the final price of gasoline to consumers in Israel and to consumers in the Palestinian territory will not exceed 15% of the official final consumer price in Israel. This means that the high gasoline prices in Israel could naturally drive the PNA to raise prices in the Palestinian territory as well, but this did not occur. The price of a liter of petrol in the Palestinian territory remained constant at approximately NIS 7.55 during April and May. This price is 5% lower than the price in Israel before the rise in prices. Now if the prices in Israel rise by 20 agora (to 8.15 shekels), the difference becomes 7.4% (which is less than the 15% stipulated by the Paris Protocol). The actual difference in the price of a liter of gasoline between Israel and the Palestinian territory was only 1.3% in May, 2012.

Maintaining the stability of the price of gasoline in the Palestinian territory amid the skyrocketing prices of oil in international markets suggests that the fees collected by the PNA will decline. This means that the oil revenues of the PNA will go down the more the price of oil increases in international markets, and vice versa. In May2012, for example, the decline in world prices increased the value of fees collected by the PNA. On the other hand, the low price of gasoline in the Palestinian territory, compared to that in Israel, is the result of the PNA's policy of subsidizing gasoline (the fees the PNA collects are less than those imposed by Israel).

Revenue from taxes on fuel collected by the Palestinian National Authority was about $ 457 million in 2011, which represented about one third of clearing revenues in that year.

7. Foreign Trade

7.1 Balance of trade

Quarter 4

The balance of trade is the difference between the monetary value of exports and imports of output in an economy over a certain period. The value of registered commodity exports during the fourth quarter 2011 totaled about $ 190 million compared with $ 175 million during the third quarter (up by 8.6%)[41]. The exports to Israel stood at $ 161 million (about 85% of the total commodity exports). On the other hand, the value of imports totaled about $ 976 million (about 65% came from Israel). The commodity trade deficit, thus, reached $ 786 million during the fourth quarter of 2011, down by 9% from the third quarter and by 5.8% from the corresponding quarter of 2010 (deficit then stood at $ 834 million).

On the other hand, the value of service imports from Israel was $ 32 million, while exports of services to Israel totaled $ 32.2 million in the fourth quarter 2011. Accordingly, the services trade balance with Israel posted a surplus of $ 0.2 million in the fourth quarter compared with a deficit of $ 2.4 million in the third quarter (see Table 7-1).

Annual Comparison

In 2011, the value of merchandise imports totaled about $ 4.5 billion, up by 14% from 2010. The merchandise exports, on the other hand, reached $ 759 million, up from $ 575 million in 2010. Thus, the deficit of commodity trade balance hovered around $ 3.7 billion, i.e. an 8% increase from 2010 (totaling $ 3.4 billion).

On the other hand, the value of service imports from Israel stood at $ 153.3 million, while the service exports to Israel totaled $ 137 million in 2011, bringing the deficit of trade of services with Israel to $ 16 million, up from $ 12 million during 2010 (see Table 7-1).

Table 7.1: Imports and exports of registered goods and services- allocated 2010 - 2011 **

(million dollars)

Indicator	2010	Q1/2011	Q2/2011	Q3/2011	Q4/2011	2011
Commodity imports	3,958.5	1,305.2	1,171.0	1,039.7	975.7	4,491.6
Service imports*	130.8	46.7	40.7	33.9	32.0	153.3
Commodity exports	575.5	191.7	202.2	175.1	189.7	758.7
Service exports*	119.4	35.6	37.2	31.5	32.2	136.5

Source: Registered foreign trade, PCBS (2012).

* Exports and imports of goods and services from and into Israel only.

* Data for 2011 are obtained from official sources, and they are subject to change.

7.2 Balance of Payments

Quarter 4

According to the PCBS and the PMA, the current account deficit (which occurs when a country's total imports of goods, services and transfers is greater than the country's total export of goods, services and transfers) stood at $ 379 million during the fourth quarter 2011 (i.e. 14.6% of GDP at current prices), i.e. a 30% increase over the previous quarter. This deficit primarily resulted from a Technically, there should be a perfect balance between the current account deficit, on the one hand, and the surplus of capital and financial account, on the other. This means that the net value of these two items must be zero. However, there is often a slight difference between them. This difference is tallied under 'account errors and omissions', the value of which was 121 million dollars.

[41] Figures of exports and imports of goods and services in the balance of payments differ from the figures contained in the balance of trade, since the latter records only exports and imports registered in clearing accounts and invoices. The balance of payments, on the other hand, records the total imports and exports. Trade in services from Israel is only tallied in the balance of trade, while the balance of payments tallies trade in services from different sources.

deficit of $927.6 million in the balance of trade (compared with a surplus of $ 280 million generated from Palestinians working abroad). In parallel, the balance of current transfers posted a gain of $ 262 million (mostly aid from donor countries).

This deficit was financed by capital and financial account, which provided about $ 258 million (see Table 7-2). This item (the capital-financial account) represents a debt on the national economy as long as it has a positive value.

Annual Comparison

By the end of 2011, the current account deficit totaled $1.9 billion dollars, a strikingly 174% increase over 2010. This increase in current account deficit was a result of many factors: a 41% decline in net current transfers; a 9% increase in trade deficit (bringing it to $ 4.3 billion[42]); and a 33% drop in income from overseas investments.

This deficit was financed by capital and financial account, which provided about $ 1.5 billion (an increase of 97% over 2010). The difference between the current account deficit and capital and financial account (0.3 billion dollars) establishes 'account errors and omissions', which increased by 188% in 2011.

Table 7-2: Palestinian Balance of Payments- years 2010 & 2011

	2010	Q1/2011	Q2/2011	Q3/2011	Q4/2011	2011
1. The trade balance of goods and services*	**-3,964.9**	**-1,203**	**-1,097.8**	**-1,101.9**	**-927.6**	**-4,330.3**
Net goods	**-3,652.8**	-1,172.2	**-1,029.4**	**-1,013.0**	**-855.8**	**-4,070.4**
Net services	**-312.1**	-30.8	**-68.4**	**-88.9**	**-71.8**	**-259.9**
2. Balance of income	**1,098.1**	**281.3**	**275.6**	**305.1**	**287.0**	**1,149.0**
- Workers' remunerations received from abroad	1,077.4	262.2	266.1	309.2	279.9	1,117.4
- Investment income from abroad arrested	135.8	24.5	14.4	22.7	28.6	90.2
- Income paid abroad	115.1	5.4	4.9	26.8	21.5	58.6
3. Balance of current transfers	**2,175.9**	**308.4**	**211.5**	**505.2**	**261.8**	**1,287.0**
- Net transfers to the government	1,214.2	175.6	106.7	344.9	100.3	727.5
- Net transfers to other sectors	1,262.3	188.5	170.1	231.4	235.1	825.1
-Transfers paid abroad	300.6	55.6	65.3	71.1	73.6	265.6
4. Balance of current account (1 +2 +3)	**-690.9**	**-613.3**	**-610.7**	**-291.6**	**-378.8**	**-1,894.3**
5. Net capital and financial account	**800.3**	**443.9**	**676.8**	**199.7**	**257.8**	**1,578.2**
- Net capital transfers	846.1	106.8	61.3	194.7	63.1	425.9
- Net financial account	**-45.8**	337.1	**615.5**	**5.0**	**194.7**	**1,152.3**
➢ Net direct foreign investment	**103.0**	48.3	**61.3**	**49.1**	**75.1**	**233.8**
➢ Net portfolio investment	**-453.4**	10.4	**66.2**	**44.3**	**-34.7**	**86.2**
➢ Other net investment	**341.0**	260.1	**393.6**	**-192.4**	**264.7**	**726.0**
Change in reserve assets - = rising)	**-36.4**	18.3	**94.4**	**104.0**	**-110.4**	106.3
6. Net errors and omissions	**109.6**	**169.4**	**66.1-**	**91.9**	**121.0**	**316.1**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics and the PMA, 2012. Preliminary results of the Palestinian Balance of Payments in the fourth quarter of 2011.

* Figures of exports and imports of commodities and services in the balance of payments differ from the figures contained in the trade balance because the latter records only exports and imports that are registered (i.e. recorded in the clearing accounts and billing), while the balance of payments records the total expectations of import and export. In addition, import and export of services from Israel were recorded only in the trade balance, while the balance of payments records services from different sources.

[42] Figures of exports and imports of commodities and services in the balance of payments differ from the figures contained in the trade balance because the latter records only exports and imports that are registered (i.e. recorded in the clearing accounts and billing), while the balance of payments records the total expectations of import and export. In addition, import and export of services from Israel were recorded only in the trade balance, while the balance of payments records services from different sources.

8. Legal and legislative environment

In 2011, the President of the Palestinian National Authority issued 15 presidential decrees that have the full force of law. These decisions were issued according to Article (43) of the Palestinian Basic Law 2003 and its amendments. The presidential decrees were opted for because the Legislative Council has been paralyzed since the political split. However, the Basic Law states that these decrees must be brought before the PLC once it convenes.

Table 8-1 lists all presidential decrees of 2011. In the previous issues of the *Monitor*, we outlined a number of decrees that are economy-related in separate textboxes. See, for example, Decree No. (2) of 2011 on the amendment of the Investment Promotion Law No. (1) of 1998. Furthermore, in issues 26 and 27, we reviewed Decree No. (8) of 2011 on Income Tax Law.

The table also shows that three of the decrees were issued in the fourth quarter 2011 on the Chambers of Commerce and Industry. In late 2011, Decree No. (15) of 2011 was released. It regulates the issue of public procurement. Decree No. (15) replaced two laws on public procurement, namely: Law No. 9 of 1998 on government supplies, and Law No. (6) of 1999 on bids for government work.

Table 8-1: Presidential Decrees passed in the Palestinian Territory in 2011

Presidential Decree	Date of issuance
Decree No. (1) of 2011 on Sharia Courts	January 6
Decree No. (2) of 2011 on the amendment of the Investment Promotion Law No. (1) of 1998	January 13
Decree No. (3) of 2011 on the amendment of Acquisition Law No. (2) of 1953	February 1
Decree No. (4) of 2011 on the ratification of the appointment of the Chairman of the General Personnel Council	February 9
Decree No. (5) of 2011 on the General Budget for fiscal year 2011	31March
Decree No. (6) of 2011 on the amendment of the Law of Charities and Local Bodies No. (1) of 2000	April 27
Decree No. (7) of 2011 on the amendment of the Penal Code in force in the northern governorates and the Penal Code in force in the southern governorates	May 15
Decree No. (8) of 2011 on Income Tax Law	September 26
Decree No. (9) of 2011 on Chambers of Commerce and Industry	August 4
Decree No. (10) of 2011 on the Law of Industry	August 4
Decree No. (11) of 2011 on the amendment of the Law of the General Union of Palestinian Industries & Specialized industry associations No. (2) of 2006.	August 4
Decree No. (12) of 2011 on the Palestinian Institute of Public Finance and Taxes	August 13
Decree No. (13) of 2011 on the ratification of reappointing the PMA governor	November 4
Decree No. (14) of 2011 on the amendment of the Law of Lawyers No. (3) of 1999 and its amendments	November 5
Decree No. (15) of 2011 on public procurement.	December 7

Source: Legal and Judicial System in Palestine (Muqtafi) http://muqtafi.birzeit.edu/

Key Economic Indicators in the West Bank* and the Gaza Strip for the years 2000-2011

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Population by mid year (thousands)												
Occupied Palestinian Territory	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.40	4,170
West Bank	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580
Gaza Strip	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.12	1,590
National Accounts (Million Dollars)												
GDP**	4,146.7	3,810.8	3,301.4	3,800.5	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,239.3	5,754.4	6,257.8
*GDP per capita (USD)***	1,460.1	1,303.5	1,097.2	1,227.3	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.2	1,509.9	1,609.6
*Household Expenditure***	3,981.3	3,884.5	3,589.7	4,088.9	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,229.4	5,413.4	6006.4
Public Expenditure	1,080.3	1,003.7	930.3	886.4	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,159.5	1,520.7	1,431.3
*Gross Capital Formation***	1,386.7	992.3	841.7	1,063.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	1,443.2	1,057.6
*Net Balance of Goods Trade***	(2,239.4)	(1,887.8)	(1,917.3)	(2,194.3)	(2,209.8)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,047.4)	(2,289.5)	(2,686.3)	(2,151.6)
Commodity Imports**	2,748.3	2,225.9	2,235.5	2,561.4	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,642.4	2,881.3	3,419.5	2,604
Commodity Exports**	508.9	338.1	318.2	367.1	412.3	457.5	535.2	537.8	595.0	591.8	733.2	452.4
*Net Balance of Services Trade***	(197.3)	(346.0)	(327.3)	(243.9)	(215.6)	(194.7)	(613.2)	(268.1)	(273.5)	(302.9)	(306.1)	(207.4)
Services Imports**	386.6	424.6	390.1	305.0	287.1	334.9	707.0	430.5	471.5	533.8	572.2	423.2
Services Exports**	189.3	78.6	62.8	61.1	71.5	140.2	93.8	162.4	198.0	230.9	266.1	215.8
Prices and Inflation												
Average Exchange Rate of the USD Against the Shekel	4.086	4.208	4.742	4.550	4.477	4.482	4.454	4.110	3.587	3.929	3.739	3.578
Average Exchange Rate of the JOD Against the Shekel	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.061	5.542	5.275	5.050
Inflation Rate (%)***	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88
Labor Market												
Number of Employees (thousands)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837
Participation Rate (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41	41.7	41.2	41.6	41.1	43
Unemployment (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9
Social Conditions												
Poverty Rate (%) ****	-	27.9	-	-	25.9	24.3	24	31.2	-	26.2	25.7	

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Deep Poverty Rate (%) ****	-	19.5	-	-	14.2	15.3	13.7	18.8	-	13.7	14.1	
Public Finance (Million Dollars)												
Net Domestic Revenues *****	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900.4	2,176
Current Expenditures and Net Lending	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,952
Development Expenses	469	340	252	395	0	287	281	310	-	46.8	275.1	296
Surplus (deficit) Budget before Support	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(776)
Total Grants & Assistance	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978
Total Surplus (deficit) Budget	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(94)
Public Debt	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883	2,213
Banking Sector (Million Dollars)												
Assets/Liabilities	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8590	9,110
Equity	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182
Clients' Deposits	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973
Credit Facilities	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483
Number of Banks	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18	18

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority. For a series data for the period before 2000, please refer to issue 23 of Monitor between hands. Base year is 2004 (2004=100).

* West Bank: means the West Bank except that part of Jerusalem governorate which was annexed forcefully by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (with the exception of the data on unemployment and population).

** Data in constant prices. Base year for the 2000-2003 is 1997; base year for 2004-2010 is 2004. Data for 2010 is preliminary and subject to revision and amendment and is based on quarterly estimates.

*** The inflation rate is based on the comparison of average indices of consumer prices for the comparison year with its average in the previous year.

**** The PCBS defines poverty in relation with the family budget. Deep Poverty: any standard family (5 members: two adults and 3 children) possessing a budget to cover the expenses of food, clothing and housing. Relative poverty: any standard family possessing a budget to cover the expenses of food, clothing, housing ,health, education, transportation and other expenses.

***** The total net revenues is the total current revenues after the deduction of tax refund. Public finance data are in cash basis.

\- Figures in brackets are negative.